تاريخ الأطماع العراقية في الكويت

د. ميمونة خليفة الصباح*

المقدمة :

شغلت الأطماع التوسعية العراقية في الكويت حيزاً كبيراً من تاريخ العلاقات بين البلدين الجارين وانعكست سلباً على روابطهما وأثارت الحساسية والتوتر بينهما خلال تاريخهما الحديث والمعاصر.

فقد دأبت الأنظمة العراقية المتعاقبة على بذل محاولاتها ومساعيها المحمومة لضم الكويت والاستيلاء عليها بوسائل تجاوزت الادعاءات الى عدوان آثم وغير مسبوق في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م .

وقد فرض تلك المحاولات التوسعية العراقية علينا كمعنيين بتاريخ الكويت مهتمين بتسجيل أحداثه وجوب دراسة هذه الظاهرة العدوانية العراقية المستمرة على الكويت ، دراسة ملتزمة بالحقائق العلمية الثابتة .

وكانت الحكومات العراقية المتتالية تعمد في الغالب لتبرير مساعيها ومحاولاتها التوسعية العدوانية بالادعاء بحقوق تاريخية للعراق في الكويت وهي بذلك تستخف بالعقول وتتحدى التاريخ الذي يحوي من الأدلة المادية والوثائقية ما يكفي للرد على كل محاولات التزييف التي أنتجتها الأنظمة العراقية ومؤرخوها . فيمكن استخدام التاريخ ايجابيا من أجل تحقيق غاية نبيلة بدلا من اساءة استخدامه من أجل تدعيم مطالب توسعية أو تحقيق نظريات تتنافى مع حرية الشعوب وحقوقها في أوطانها وكياناتها المستقلة بما تحويه من ثروات ومقدرات ومكاسب وطنية ، كما تتعارض تلك الادعاءات مع واقعية النظام الدولي .

ونحن نتتبع في دراستنا هذه محاولات عراقية أربع متتالية لابتلاع الكويت والقضاء على

* أستاذ مساعد ـ قسم التاريخ جامعة الكويت . رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية .

كيانها السياسي المستقل وضمها للعراق بشكل كامل مبرراً ذلك بحجج واهية لا يقبلها المنطق ولا يقرها القانون الدولي ، ولا يدعمها التاريخ وترفضها حقوق السيادة للكويت ككيان سياسي مستقل معترف به دوليا وعضو في المنظمات العالمية والاقليمية ، وبصرف النظر عن دعوة حزب (الاخاء الوطني) الذي نادى بتوحيد الكويت مع العراق عام ١٩٣٣م وسخر جريدة الحزب لخدمة هذا الغرض ، فان الدعوات الرسمية الأربع جاءت بفعل وتدبير أنظمة عراقية مختلفة ومتعاقبة ابتدأت بدعوة (الملك غازي بن فيصل) مرورا بمشروعات (نورى السعيد) ثم مطالبة (عبدالكريم قاسم) وصولا الى العدوان العراقي الفج على يد (صدام حسين) .

لذا كان من المفيد دراسة المحاولات العراقية الأربعة المتتالية لضم الكويت دراسة ثانية في محاولة لاجراء مقارنة فيما بينها . يقينا من أن مثل هذه الدراسة لها أهميتها في استخلاص الدروس المستفادة منها وما نسوقه من أدلة تاريخية في دراستنا هذه لكشف زوّر المبررات والادعاءات التي ساقتها الأنظمة العراقية لتبرير أطماعها التوسعية في الكويت انما نعتمد فيه على أدلة تاريخية ووثائقية متنوعة ومعتمدة يرجع تاريخها إلى فترات زمنية سبقت نشأة العراق نفسه كدولة مستقلة في التاريخ الحديث إن تلك الأدلة مسجلة في وثائق وخرائط واتفاقيات . موثقة لا يستطيع نكرانها أحد فهي ليست مصطنعة لتزييف دليل أو المطالبة بحقوق باطلة لا أصل لها أو حتى لدحض ادعاءات تاريخية مزعومة قدمت حين ردد العراق ادعاءاته بحقوق تاريخية . فهذه الدراسة ليست عملاً اعلاميًّا يستهدف الاثارة وانما هي دراسة ملتزمة بالحقائق العلمية الثابتة متقيدة بالموضوعية والمنهج السليم الذي يوضح الوجود الكويتي ككيان متمايز مستقل على مر تاريخه شأنها شأن أي محاولات الفهم والنقض عن الحقيقة ضمن محاولة البناء العربي بعد الزلزال الذي فجره النظام العراقي . وما أعقبه من عواقب واضحة لابد أن تقوم على تنمية العقل الراشد ومحاكاته ، وترسيخ القيم الإلهية لصالح الكون . . .

كما أننا في هذه الدراسة نحاول ترسيخ حقائق تاريخية ثابتة لا يرقى اليها الشك تعتمد الحوار العلمي المستند الى المعلومة الصحيحة الموثقة وترفض المزايدات التي تكلفنا ثمنا غاليا لعلنا نستفيد منه العبر والدروس المفيدة التي نأمل أن تستفيد منها الأنظمة العراقية القادمة في بناء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين الجارتين تعتمد على العقل والشرعية وتراعي روابط الأخوة والجوار .

ولعل هذه الدراسة تسهم في إبراز الحقائق الموثقة حول قضية الوجود الكويتي في تكوين

نظرة انصاف عادلة فيكفي الكويت ما تعرضت له خلال كل العقود المتتالية من عدوان وتجاوزات عراقية وتهديدات وابتزاز .

الأطماع العراقية في الكويت أسباب ومبررات :

صنعت بريطانيا ما يسمى بـ(العراق الحديث) بتحرير الولايات العثمانية في بلاد (ما بين النهرين) أو (بلاد الرافدين) وجمع شتاتها في كيان سياسي واحد ، مستفيدة من الظروف الدولية التي تمخضت عن الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بزوال الدولة العثمانية من الوجود حوالي عام ١٩١٧م .

وكان العراق قبل ذلك ولمدة ثلاثة قرون تحت السيادة العثمانية ولم يكن يمثل كيان سياسي واحد وإنما كان أربع ولايات هي الموصل وشهر زور وبغداد والبصرة .

ومنذ أن وجدت بريطانيا هذا الكيان السياسي الخاضع لانتدابها وهو يتطلع للتوسع على حساب جارته الغنية ذات الموقع الاستراتيجي (الكويت) وعلى امتداد ما يقرب من ثمانين عاما و (العراق) يحاول ابتلاع (الكويت) بضمها والسيطرة عليها ، وظهرت تلك المحاولات تحت شعار من المبادىء القومية التي ثبت عدم مصداقيتها حينا بينما غلفت بدعاوى تاريخية مزيفة أحيانا أخرى ، وعلى العموم فقد قام بهذه المحاولات المحمومة حكام مغامرون من العراق أخفوا وراء تلك الشعارات طموحات الزعامة وأطماع التوسع ومحاولات لتغطية فشلهم في سياستهم الداخلية والاقتصادية ، ازاء العراق وشعبه .

ويمكن القول أن الهدوء والصلات الطيبة سادت فترة العشرينات من هذا القرن حين صادف تولي (الملك فيصل الأول) عرش العراق في نفس السنة التي تولى فيها الشيخ (أحمد الجابر الصباح) حكم الكويت فقامت صداقة متينة بين الحاكمين غير أنه بالرغم من تلك الصداقة والعلاقات الودية الطيبة الا أن بوادر الأطماع العراقية كانت كثيرا ما تظهر على الصعيدين الداخلي والخارجي حين تبرز للعراق أية مشاكل أو صعاب سواء كانت تلك المشاكل على النطاق الداخلي الشعبي أو الدبلوماسي وظهور الخلافات والمشكلات التي تؤدي الى توتر العلاقات بين العراق وجيرانه حتى لو كان الخلاف مع جارة أخرى غير الكويت مثل إيران فان العرق حينئذ يريد التوسع على حساب الكويت لمواجهة خلافه مع ايران مثلما حدث حين أشتد النزاع على (شط العرب) فراحت الحكومة العراقية تلوح بوجوب الحصول على جزر كويتية تقيم عليها ميناءا عراقيا .

إلا أنه على وجه العموم فإن الأطماع العراقية في هذه المرحلة أقل حدة وعنفا ولم تؤد إلى توتر كبير في العلاقات بين البلدين ولم تصدر عن الملك (فيصل الأول) نفسه وإنما جاءت في بعض الأحيان على لسان رئيس وزرائه أو وزير خارجيته وفي أحيان أخرى عن مجلس نوابه أو عن طريق الصحف العراقية أو حتى الأحزاب السياسية ذات التوجهات الاقليمية كما حدث من خلال مناداة رئيس حزب الاخاء (ياسين باشا الهاشمي) . بضم الكويت عام ١٩٣٣م .

واتسم عهد (الملك فيصل) بالاستقرار النسبي في علاقات البلدين وتسوية بعض المسائل المعلقة حيث تم تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢ في المذكرات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق آنذاك (نوري السعيد) وحاكم الكويت (الشيخ أحمد الجابر الصباح) بوساطة بريطانيا . استنادا على ما سبق الاتفاق عليه بين الدولة العثمانية وبريطانيا بموجب الخط الأخضر الوارد في الاتفاقية الانكليزية العثمانية الموقعة في ٢٦ يوليه ١٩١٣م .[١] وعلى الرغم مما أصاب الكويت من ظلم في هذه الاتفاقية - التي فقدت خلالها بعض المناطق من حدودها مثل سنام وسفوان وأجزاء من أم قصر ضمت الى ولاية البصرة العثمانية - الا أن ما جاء بها من تخطيط اتخذ أساسا لتخطيط الحدود السياسية بين الكويت والعراق التي تقررت من «تقاطع وادي العوجة بالباطن ومنه في اتجاه شمال خط الباطن الى نقطة تقع جنوب سفوان تُترك للعراق ثم يمر خط الحدود شرقاً بجنوب آبار سفوان وجبل سنام إلى مفترق طرق خور الزبير وخور عبدالله حيث تترك جزر - وربه وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وقاروه وأم المرادم للكويت»[٢] وهذه الاتفاقية لم يتم المصادقة عليها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى .

اتسمت المرحلة التالية بالتوتر الذي خيم على أجواء العلاقات بين البلدين منذ منتصف الثلاثينيات ووصل التوتر ذروته بالأزمة الكويتية العراقية التي نشبت في السنوات الأخيرة من عهد (الملك غازي) بدعوة الأخير لضم الكويت .

وبذلك نجد أن الأطماع العراقية بالكويت ظهرت منذ أن أوجدت بريطانيا (العراق

---

(١) د. جمال زكريا قاسم (أزمة العلاقات الكويتية العراقية في عهد (الملك غازي) ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ م ص ص ١ـ٢

(٢) Letter From Sheikh Ahmed El-Jabir to the political Agent Kuwait 71th Shaaban documents. 1341 C 4th April 1923 ch, Arbian boundaries. Primary documents 1853 - 1857, Edited, by Richard Schofield and Gerald Blake, VOL7, Archives Edition 1985, P 229.

الحديث) وبرزت بشكلها الرسمي في محاولة لابتلاع الكيان الكويتي وضمه للعراق للمرة الأولى في عهد (الملك غازي) وتتالت بشكل متكرر مرورا بمشروعات (نوري السعيد الهاشمية) وطموحات (عبدالكريم قاسم) وصرخاته المجنونة واستمرت تتجدد في عهد الأنظمة الثورية والانقلابية التي خضع لها العراق منذ سقوط (عبدالكريم قاسم) وحتى قيام النظام السياسي الحالي في العراق والذي فجر أطماعه بشكل عدواني اجرامي غير مسبوق في تاريخ علاقة البلدين الجارين العربيين المسلمين بل أن بشاعة جرمه لم يسبقه اليها الا أصحاب الفيل ، فكان جزاء الجيوش الغازية مماثل لجزاء الأولين (جيوش أبرهة الحبشي) الذين «أرسل عليهم طيرا أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل فجعلهم كعصف مأكول» «سورة الفيل ـ الآيات ٣ـ٤ـ٥» .

وعلى الرغم مما يجمع المحاولات العراقية المحمومة والمتعددة التي بذلتها الأنظمة السياسية العراقية لضم الكويت من ظروف متشابهة ، الا أن كل محاولة اختلفت عن الأخرى في طبيعة الظروف العربية والدولية التي أحاطت بها ، ومع التغيير الواضح في طبيعة تلك الظروف الا أنها لم تمكن أي من تلك الأنظمة المتعاقبة من تحقيق أهدافها وانتهت كلها نهاية واحدة وفيما عدا (صدام حسين) فقد كانت المغامرات العراقية الطائشة لضم الكويت أكثر الأسباب المؤدية الى نهاية حياة متزعميها من (الملك غازي) وحتى (عبدالكريم قاسم) .

ولعل ما يثير الاهتمام ويبعث على الأسى أن التوتر الذي أصاب العلاقات الكويتية العراقية والذي برز من خلال محاولات الأخير لضم الكويت جاء على أيدي حكام عرب تجمعهم مع حكام الكويت وحدة الدين والقومية والأهداف والمصير . وارتبطت تلك المحاولات ارتباطاً وثيقاً باستقلال العراق وانضمامه الى عصبة الأمم المتحدة وتأكيده لاعترافه بخط الحدود بينه وبين الكويت بالاضافة الى تعيين حدوده مع الدول المجاورة كشرط أساسي لانضمامه الى عصبة الأمم .[1] كما أن تلك المحاولات العراقية لابتلاع الكويت ظهرت في الوقت الذي أثبتت فيه الكويت نواياها الطيبة ومشاعرها الأخوية تجاه جارتها لا سيما بعد زوال الدولة العثمانية ، وقيام الحكم الوطني في العراق ، فلم يتردد (الشيخ أحمد الجابر) حاكم الكويت أنذاك من توثيق الروابط بكافة أنواعها مع العراق خاصة ما يتعلق منها بالأمور الاقتصادية التجارية والاجتماعية أو التعليمية ، ففي عام ١٩٢٤ أرسلت أول بعثة تعليمية الى العراق وكانت تتألف

---

(١) المزيد من التفاصيل حول موضوع الحدود يمكن الرجوع إلى :
- Arabian Boundaries, VOL, 7,PP, 373 - 378.

من سبعة طلاب تم تخرجهم من مدرستي المباركية والأحمدية في الكويت حيث التحقوا بكلية الامام الأعظم في بغداد والمدارس العراقية الأخرى ، واستعانت دائرة المعارف الكويتية بالعراق لسد احتياجاتها من المدرسين والكتب المدرسية . واستمرت تستعين بالمناهج الدراسية المعمول بها في المدارس العراقية . والأكثر من ذلك فإنها واظهاراً لثقتها بجارتها العراق ظلت تعتمد في مياه شربها على شط العرب ، وتم تسهيل المواصلات البرية بين الكويت والعراق بتأسيس شبكة من سيارات الركاب والنقل من الكويت الى البصرة بوساطة شركة نقليات ساهمت فيها رؤوس أموال كويتية وعراقية مشتركة وألغيت رسوم المرور بين البلدين .[(١)] وقام (الشيخ أحمد الجابر) بنفسه بزيارة رسمية الى العراق لتهنئة (الملك فيصل الأول) بمناسبة اعلان استقلال العراق وانضمامه الى عصبة الأمم .[(٢)] .

واذا كانت شخصية (الملك فيصل الأول) وحنكته السياسية وتجاربه السابقة ، وعلاقاته الطيبة مع (الشيخ أحمد الجابر) ، وكون العراق تحت الانتداب البريطاني قد حفظت الموقف من التفجر ومنعت الأطماع العراقية من الظهور بشكلها الرسمي فلم تبرز أي محاولة عراقية في تلك المرحلة نحو ضم الكويت فان تداعيات الأحداث التالية لم تلبث أن أبرزت العديد من المشكلات بين العراق والكويت وأثرت تلك المشكلات تأثيرا سلبيا على العلاقات بين البلدين فاتسمت العلاقات الكويتية العراقية بالعديد من المواقف المتأزمة خلال عهد «الملك غازي» الذي وصل إلى حكم العراق عام ١٩٣٣م وعاصر حكم (الشيخ أحمد الجابر) الذي امتد حكمه في الكويت حتى عام ١٩٥٠م[(٣)] . وتفجرت المواقف المتأزمة في عهد (الملك غازي) عند دعوته لضم الكويت .

وبتتبع العلاقات الكويتية العراقية نجد أنها دوما قد تأثرت سلبا بفعل الأطماع العراقية المستمرة التي لازمت جميع الأنظمة العراقية المتعاقبة التي تطلعت لابتلاع الكويت لأسباب استراتيجية واقتصادية إلى جانب فشلها في سياستها الداخلية إزاء الشعب العراقي وفي علاقاتها الخارجية مع جيرانها وخلافاتها معهم لا سيما جارتها القوية ايران فوجدت في الكويت الفانوس السحري لتسوية جميع مشاكلها وارضاء أطماعها والهاء شعبها .

---

(١) د . جمال زكريا المصدر السابق ص ص ١ ـ ٣ .

(٢) Records of Kuwait, 1899 - 1961 Foreign affaris, Vol 6 Edited by A. ed L. Rush, Archive Edition 1989, PP 384 - 386. _

(٣) د . جمال زكريا نفس المصدر ص ص ١ ـ ٣ .

ولعلنا نستطيع أن نجمل دوافع العراق ومحاولاتها لابتلاع الكويت بأسباب متعددة أهمها :

١ ـ كثرة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرت بالعراق منذ اعلان استقلاله . . ومن الغريب أن الحل الوحيد الذي يجده العراق مناسبا لتسوية أزماته هو طرح قضية ضم الكويت وتحويل أنظار الشعب العراقي اليها مصورين له مخايل الثراء والغنى الذي سيدره عليهم ذلك الضم ويصل الأمر بالحكومات العراقية المتعاقبة إلى ايهام الشعب العراقي بحقوق تاريخية زائفة وذلك ضمن محاولاتها لكسب تعاطفه وتأييده واثارة حماسه لاستعادة حقوقه السلبية .

٢ ـ أسال اكتشاف حقل البرقان عام ١٩٣٨م لعاب الحكومة العراقية وذلك لضخامة الحقل المذكور وغزارة انتاجه وكبر احتياطه مما أجج الأطماع العراقية وشحذ محاولاته الآثمة لابتلاع الكويت من أجل الاستفادة من تلك الثروة النفطية الهائلة والتي أصبح من المؤكد أن تحظى بها الكويت .

٣ ـ تطلع العراق الى توسعة نافذته البحرية المطلة على الخليج العربي وتعويض ما فقده بتنازلاته لايران في اتفاقية شط العرب عام ١٩٣٧م . وأظهر العراق رغبته في توسعة اطلالته البحرية على حساب الكويت في مناسبات متعددة ابتدأت من مطالبة (نوري السعيد) ووزير خارجيته (توفيق السويدي) عام ١٩٣٨م بانشاء ميناء عراقيا على أراضي كويتية تلك الرغبة التي استمرت الحكومات العراقية تطرحها بشكل أو بآخر من خلال اللجان الفنية الخاصة بتعليم الحدود السابق الموافقة عليها في المذكرات المتبادلة بين (نوري السعيد) رئيس وزراء العراق آنذاك و (الشيخ أحمد الجابر) عام ١٩٣٢م مرة بحجة الحاجة لنواحي أمنية وأخرى استراتيجية مدعية أن الاقرار بخطوط الحدود التي جاء في الاتفاقيات السابقة من شأنها حرمان العراق من منفذه الطبيعي على الخليج العربي ، ومن ثم طالب العراق بأن تتنازل الكويت عن أجزائها الشمالية للعراق مما يعادل ثلث مساحتها الأمر الذي لا يمكن قبوله وحين تتمسك الكويت بحقها في الاحتفاظ بأراضيها ويرفض التنازل عنها يتحول العراق الى رفض ما سبق الاقرار به في الاتفاقيات السابقة مدعيا أحقيته في أجزاء

من تلك الأراضي ويصل الأمر الى المطالبة بضم الكويت والسعي لتنفيذ ذلك الضم بالقوة على أساس حقوق تاريخية مدعاة[١]

٤ ـ تراءى لحكام العراق ما سيحققه احتلال الكويت بما تحظى به من غنى وفير وموقع استراتيجي هام من خطوة ايجابية مهمة في سبيل تحقيق أحلام قادة العراق وأطماعهم التوسعية والتي بدأت بمشروع (الملك غازي) لاقامة ما يسمى بالهلال الخصيب تحت امرته وتتابعت في مشاريع (نوري السعيد) التوسعية ومحاولاته ادخال الكويت في حلف بغداد مرة وضمها للاتحاد الهاشمي مرة أخرى ، وبرزت محاولات أخرى من (عبدالكريم قاسم) ثم من (صدام حسين) ضمن مساعيها لارضاء جنون العظمة لديهما وتطلعهما لتحقيق زعامة وقيادة للعرب على حساب القيادات العربية التقليدية المعروفة والمؤهلة والحائزة على ثقة وولاء الجماهير العربية .

٥ ـ رغبة العراق في قيادة العالم العربي . وقد ظهرت هذه الرغبة بشكل واضح لدى كافة الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق منذ تأسيس ما يعرف بـ (العراق الجديد) .

٦ ـ التخوف مما تظهره المقارنة بين نظام الحكم في كل العراق والكويت من بون كبير فبينما يتمتع الشعب الكويتي بنظام حكم أبوي رحيم مبني على الشورى والعدالة والحرية والرخاء والمساواة استغل الموارد الكبيرة المتأتية من الذهب الأسود استغلالا جيدا من أجل رفاهية شعبه وتطور وازدهار بلده ، عاش الشعب العراقي في ظل حكومات استبدادية كتمت الأفواه وقيدت الحريات وبددت من ثروات العراق الكثير مما أدى الى تدهور أحوال الشعب المعيشية وزادت معاناته الأمر الذي دفعه الى القيام بالاضطرابات والثورات التي كانت تأتي بالأسوأ دوما .[٢]

٧ ـ العقلية التآمرية التي سادت الأنظمة العراقية المتعاقبة والتي كان للتأثيرات الخارجية السلبية كبير الأثر عليها فقد تأثرت بالنازية في عهد (الملك غازي) ثم بالأنظمة الاستعمارية على

---

(١) أ . د . عبدالله الغنيم ولجنة من المختصين من مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الحق التاريخي والارادة الدولية ، الكويت ١٩٩٢م ص ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٢) نوري الأمين (عضو المكتب السياسي لمنظمة العمل الاسلامي في العراق) جريدة صوت الكويت الصادرة بتاريخ ٢٦ جمادي الآخرة ١٤١١هـ الموافق ١٢ يناير ١٩٩١ .

عهد (نوري السعيد) ثم بالأنظمة الشيوعية والمتطرفة على عهد (عبدالكريم قاسم) ثم صور (صدام) مزيجا من الأنظمة الاستبدادية الارهابية العسكرية البوليسية المتغطرسة فعم الظلم والاستعباد وتقييد الحريات في الداخل وتوترت واضطربت علاقاته الخارجية مما جره الي حروب غير مبررة وعداء وغزو تاتاري لجارته الصدوقة العربية المسلمة (الكويت) .

٨ ـ بروز الهيكلة السياسية للمعارضة العراقية بأنواعها المختلفة من اسلامية وقومية عربية وكردية وماركسية ومستقلة وقيامها بانتفاضات واضطرابات وفتن تجعل الحكومات العراقية في محاولات لاخمادها تتوجه الى التوسع الخارجي الذي لا بد أن يكون على حساب من تستضعفه دون حساب لمبادىء وقيم واختراق بالشرائع والقوانين والتعهدات العربية والدولية .

بوادر الأطماع العراقية :

لم تكن بداية الادعاءات والأطماع العراقية بالكويت هي مطالبة (الملك غازي) الذي امتد حكمه من عام ١٩٣٣ - ١٩٣٩م كما يعتقد البعض وانما سبقت ذلك وبدأت مع ظهور ما يسمى بالعراق الحديث على يد بريطانيا ورغم وقوعها تحت الانتداب البريطاني في ذات الوقت الذي كانت الكويت فيه مستقلة تحت الحماية البريطانية أي أن الكيانين يستظلان بنوع من النفوذ البريطاني - الا أن العراق تطلع بشغف للجارة الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي الهام على رأس الخليج العربي والتي حققت ازدهاراً تجاريًا بفضل سياسة حكامها المتعلقة بحرية التجارة وانخفاض الرسوم الجمركية الأمر الذي حقق نجاحا ملموسا وانعكس ايجابيا على اقتصاد الكويت ، فضلا عن بروز بشائر ومؤشرات ثروة نفطية وبدافع من تطلعات العراق التوسعية نحو جارته الكويت فقد طلبت الحكومة العراقية من الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢م - قبيل مؤتمر العقير لتحديد الحدود - تحديد موقفها وعلاقاتها مع الكويت والى أي مدى تؤثر هذه العلاقات على اتفاقية الحدود التي هي قيد التفاوض بين كل من العراق والمملكة العربية السعودية والكويت .(١)

---

(١) رسالة من رستم حيدر (سكرتير الملك فيصل الأول) إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ابريل ١٩٢٢م وثيقة رقم ٥/ ٠١٦/م من وثائق المركز الوطني العراقي في بغداد ، ملحق رقم ٥/ ٤/

وغالبا ما كانت حكومات العراق تصطنع المشاكل بينها وبين والكويت علها تجد من خلالها منفذ لتحقيق أطماعها على حساب جارتها ، ومثالا على ذلك مشكلة المياه (نقل المياه من شط العرب) ومشكلة التهريب ومشكلة اعفاء مزارع النخيل الخاصة بشيوخ الكويت في البصرة من الضريبة وفقا للاعلان البريطاني للشيخ (مبارك) عام ١٩١٤م ، ومشكلة الحدود وسنتناول هذه المشاكل بقدر ما تفرزه من أطماع عراقية ذات صلة بموضوعنا .

ولطالما اقترنت الادعاءات العراقية بالكويت بما كان يواجهه العراق من أزمات سياسية أو اقتصادية فضلا عن الهزائم الدبلوماسية أو العسكرية التي تلقاها العراق بشكل مستمر نتيجة سياسته الخارجية غير المتوازنة والاستفزازية وكثيرا ما جاءت تلك الهزائم من ايران وبدأت منذ أوائل الثلاثينيات من هذا القرن حين ظهرت خلافات حول الحدود والملاحة في شط العرب بين الدولتين الجارتين ، ولانهاء تلك المشاكل تم التوقيع على ميثاق (سعد أباد) ٨ يوليو عام ١٩٣٧م بين تركيا والعراق وايران وأفغانستان ويشير المؤرخون الى أن ايران حققت مكاسب على حساب العراق فيها . لذلك فان توقيع ذلك الميثاق لم ينه خلافات البلدين والتي استمرت حتى توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م التي وقعها (صدام) ثم عاد ومزقها ليدخل حربا ضروسا ضد جارته المسلمة ايران ، وتنتهي الحرب بالخسارة الكبرى المعروفة ليعود بعدها الى اعترافه بتلك الاتفاقية على أثر عدوانه على الكويت . وكانت أطماع العراق ومحاولاته لتحقيق انتصار في الخارج بضم الكويت والتوسع علي حسابها أو بخلافاته وحربه مع ايران تأتي في نطاق مساعيه لدعم شعبيته التي فقدها في الداخل .[١]

مشاكل مصطنعة لتنفيذ أطماع توسعية :

لم يمض وقت طويل على نشأة العراق الحديث حتى تطلع بناظريه الى جارته الصغيرة لما يوفره له امتلاكه لها من ميزات وامكانات أثارت أطماعه وأسالت لعابه فراح يبتكر المبررات ويصطنع الحيل والمشاكل التي تمكنه من تنفيذ أطماعه التوسعية على حساب الكويت ولم يكن الأمر ليصعب عليه فارتباطات البلدين حيوية وكثيرة يمكن تيسيرها وتسهيلها ويمكن تعقيدها وخلق المشاكل من خلالها ، واختيار العراق الخيار الأخير فخلق المشاكل بينه وبين جارته الكويت وصعدها لينفذ من خلالها الى تحقيق مبتغاه بالمزايدة والابتزاز وسار بعكس ما تفرضه

---

(١) د . محمد عبدالرحمن برج ، المصدر السابق ص ١٨٧ .

روابط أخوة الدين والقومية والجوار والأهداف المشتركة والمصير الواحد من مودة وتآزر وتعاون وعلاقات وثيقة قوية ثابتة ، فسعى الى ايجاد المشاكل واصطناعها وتعقيدها رغم مساعي الكويت المخلصة والمستمرة لتوثيق علاقات المودة والاخاء والتعاون وحسن الجوار .

ويمكن تمييز عهد (الملك فيصل الأول) عن بقية العهود العراقية بأنه يتسم بقلة التوتر والاستقرار والهدوء النسبي في علاقاته مع جارته الكويت رغم عدم خلوه من المشاكل وفيما عدا تلك الفترة فانه يمكن القول بصفة عامة بأن الحكومات العراقية المتعاقبة تعمدت اثارة المشاكل مع الكويت وتصعيدها في نطاق مساعيها للحصول على امتيازات ومصالح على حساب الكويت وقد يكون من المناسب تتبع تلك المشاكل بايجاز بما يوضح الأطماع العراقية المستمرة بالكويت وسيكون تتبعنا لتلك المشاكل وفقا لتسلسل وقوعها زمنيا وهي :

أولا : مشكلة الممتلكات الكويتية الخاصة في العراق :

ترجع أصول ملكية تلك الأراضي الزراعية الى العهد العثماني حيث انتقلت ملكيتها للأسرة الحاكمة في الكويت بالشراء أو عن طريق الهبة عندما منحت الدولة العثمانية لحكام الكويت أقطاعات شاسعة من بساتين النخيل في شط العرب في البصرة نظير مساعدتهم لها في الأزمات التي تعرضت لها ، ثم تزايدت ملكيتهم للبساتين عن طريق الشراء .[1]

وقد عانت أسرة (آل الصباح) من مشاكل كثيرة على هذه الأملاك من قبل السلطات العثمانية واستمرت تعاني من المشاكل في العهد الملكي ولم تنته المشاكل في العهود الجمهورية ولكنها أهملت لانحدار قيمتها وقلة أهميتها . وكانت أهم المشاكل تتعلق بتسجيل الأملاك واعفائها من الضريبة ، وتحريض مدراء النواحي العراقيين للفلاحين للخروج على الشيوخ (الملاك) .[2]

ويستند اعفاء بساتين (آل الصباح) من الضريبة الى اعلان نوفمبر ١٩١٤م الذي قدمته بريطانيا للشيخ مبارك ووعدته فيه ضمن أمور أخرى باعفاء مزارعه في العراق من الضريبة ،

---

(١) د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي (دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥م) القاهرة ١٩٨٠م ص ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٢) الباحثة : الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الكويت (الطبعة الأولى) ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨

ولتحقيق هذا الوعد اتصل السير (بيرسي كوكس) (P.COX) المندوب السامي البريطاني في العراق في حينه بالشيخ مبارك طالبا منه المستندات التي تثبت ملكيته للأراضي فتم تسليم الوثائق من قبل (عبدالعزيز السالم) (وكيل الشيخ في البصرة) .[1] ولما كانت الدولة قد أبت تسجيل تلك البساتين نتيجة رفض (الشيخ مبارك) تقييد نفسه وأسرته في دفتر (النفوس العثماني) لذا تم الاتفاق بين (الشيخ مبارك) والسير (بيرسي كوكس) على تسجيل ملكية الأراضي البريطانية في البصرة[2] وقد جرى تسجيل بعضها وحالت الظروف والصعوبات القانونية دون تسجيل البعض الآخر .[3]

وبالفعل فقد أوفت السلطات البريطانية بتعهداتها ولم تفرض ضريبة على أملاك (آل الصباح) خلال وجود الادارة العسكرية البريطانية في العراق وحتي قيام الحكم الوطني هناك عام ١٩٢٢م حيث توقفت السلطات العراقية الجديدة عن تنفيذ أمر الاعفاء الصادر ١٩١٧م مما دعى الشيخ الى الطلب من المعتمد السياسي البريطاني في الكويت التدخل لحل الاشكال . وكانت الحكومة البريطانية قد أظهرت رغبتها عند عقدها معاهدة أكتوبر ١٩٢٢م مع العراق على أن ينص فيها على اعفاء بساتين شيخي الكويت والمحمرة من الضرائب ، وتقرر أن يتضمن الملحق المالي المتفرع عنها التنويه عن هذا الموضوع الا أنه أغفل . لذا كتب المندوب السامي البريطاني في العراق الى رئيس الوزارة العراقية في نوفمبر ١٩٢٢م يعرب عن أمله بأن تعترف الحكومة العراقية بدين الشرف هذا وهو التزام بسيط بالنسبة للعراق .[4]

ولكن الحكومة العراقية تشاغلت عن الموضوع . ثم اعترضت الوزارة العسكرية الثانية على الاعفاء اعتبارا أنه أمرا غير قانوني وفقا للمادة ٩٢ من الدستور العراقي .[5] غير أن الحكومة البريطانية ألحت على العراق بوجوب تنفيذ التزامها بهذا الشأن وحاولت ادخال

---

(١) رسالتين متتاليتين بين كوكس والشيخ مبارك ، الأولى في ٢٩ ربيع ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م ، والثانية ربيع آخر ١٣٣٣هـ/ ١٤١٤م ، عن حصة الشيخ مأخوذة عن تاريخ الكويت السياسي جـ ص بيروت ١٩٦٢م

(٢) F.O.371/16206 Dobbs, Revenue Commissioner Basrah to Foreign Office.

(٣) F.O. 371/16907 Document 7- Copy of Letter by sir Bobbs Revenue Commissioner - Basrah to the agent of the sheikh of Kuwait

(٤) F.O. 371/ 19996 The date garden in Iraq fo sheikh of Kuwait and mohomerah - his torical sammwy 11 May 1936.

(٥) عبدالرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية جـ ٢ ص ١٠٨ .

الالتزامات في المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٢٨م ولكن المعاهدة ولدت ميتة . ولما كانت الحكومة البريطانية تدرك معارضة البرلمان العراقي لهذا الالتزام فانها اقترحت أن يقوم (الملك فيصل الأول) باصدار تنظيم خاص بصدد اعفاء المزارع من الضريبة طبقا لما يخوله الدستور العراقي .[١] الا أن الملك رفض ذلك واكتفى بابلاغ متصرفيه البصرة في سبتمبر ١٩٣٠م بألا تحصل الضريبة على ممتلكات الشيخ الى حين صدور تعليمات أخرى .[٢] وهذا ما يؤكد مراوغة الحكومة العراقية في الالتزام بأي تعهد يمنح شيخ الكويت امتياز اعفائه من الضريبة للوفاء بتعهدات بريطانيا ، على الرغم مما كان يحمله السياسيون العراقيون نحو بريطانيا لاسيما (الملك فيصل الأول) من اعتراف بجميل كبير في نشأة العراق الحديث وتنصيبه على عرشه .

لهذا فكرت بريطانيا باللجوء الى التحكيم فأعد القانونيون في لندن مذكرة بهذا الشأن لارسالها الى المندوب السامي في بغداد تمهيدا لعرضها على محكمة العدل الدولية[٣] .

وهكذا سلكت حكومة العراق منذ البداية مسلكا غير ودي مع جارتها الشقيقة الكويت ولم ترض هي بالتزام بسيط كدين وفاء تسدده لبريطانيا صاحبة الفضل في وجودها بحيث تمكن بريطانيا من الالتزام بتعهدها لشيخ الكويت في عام ١٩١٤م . وتظهر من خلال قبولها بذلك حسن نواياها تجاه شقيقتها الكويت وتبدأ معها علاقات أخوية طيبة .

ثم اتفق (نوري السعيد) رئيس وزراء العراق مع السير فرانسيس همفري (Humphirye) المندوب السامي البريطاني في العراق في أغسطس ١٩٣٠م على تأجيل النظر في هذا الموضع لحين ظهور نتائج المباحثات غير الرسمية بين الحكومة العراقية و (الشيخ أحمد الجابر) . ومن ناحية أخرى حاول الجانب العراقي في المباحثات اقناع الشيخ بالتنازل عن الوعد المقدم له من بريطانيا مقابل مبلغ من المال أو منحة قطعة أرض في البصرة وتحديد مدة الاعفاء لأن الاعفاء كان غير محدد بل دائم .[٤] الا أن هذه المباحثات لم تسفر عن نتيجة تذكر . وزاد تعقد الأمر بصدور نظام جديد لضريبة الاستهلاك على المحاصيل الزراعية .[٥] يقضي باستحصال

---

(١) F.O. 371/ 1303 p Under Secretary of state G. O.F.O. 16 th Jan 1928.

(٢) F.O. 371/ 11894 The British Embassy Baghdad to Residency 24th August 1935.

(٣) F.O. 371/ (19966. P . 4 .)

(٤) F. O.371/ 5220 From Indian Office, deted March 29th 1920 P2355.

(٥) F.O. 371/ 16607.P. 2 - 16, Documents.

الضرائب على المحاصيل المباعة أو المصدرة بنسبة ١٠٪ وبذلك قضى القانون على الاعفاء الضريبي وزاد عليه بامتداد الضريبة لتشمل المحاصيل الزراعية المباعة والعدة للتصدير ونتيجة لكون الشيخ من الملاك غير المقيمين في العراق فإن ذلك يعني أن الضريبة ستحصل حتى على المحاصيل التي تصدر لاستهلاكهم الشخصي .[١] مما دفع الشيخ الى الاحتجاج على أساس أن الاجراءات العراقية تعتبر انتهاكا للوعد البريطاني المقدم (للشيخ مبارك) . وكان أن تقدم السفير البريطاني في بغداد باحتجاج حكومته علي هذه الاجراءات الضريبية واهتمت حكومة الهند بالأمر ، وعرضت الموضوع على لجنة قانونية لدراسة فيما اذا كانت ملزمة بدفع تعويضات للشيخ عما يصيبه من خسارة ، واستمر العراق بتحصيل الضريبة على أراضي الشيخ وحاصلاتها رغم ضغوط السفير البريطاني على الحكومة العراقية لحملها على التنازل عن تحصيل الضريبة ، واتصالات كبار المسئولين البريطانيين المتكررة مع المسئولين العراقيين حول هذا الشأن الا أن العراق رفض ذلك بحجة عدم وجود أية معاهدة بينه وبين الكويت أو بينه وبين بريطانيا تلزمه بعدم استيفاء الضريبة المذكورة من الشيخ كما أن العراق يعتبر نفسه غير ملزم بالوعود البريطانية للكويت .[٢]

والجدير بالذكر أن الضريبة على بساتين النخيل العائدة للشيخ والتي تعهدت بريطانيا باعفائه منها تبلغ ٦٠ ألف روبية .[٣] ونتيجة لاهتمام بريطانيا بهذه المشكلة فقد أثارتها مع (الملك فيصل الأول) أثناء زيارته الى لندن عام ١٩٣٣م طالبا منه الالتزام بالوعود التي سبق وقدمتها بريطانيا للشيخ فوعد الملك بتدخله الشخصي لانهاء هذه المشكلة .[٤] كما ناقشها المعتمد السياسي البريطاني في الكويت مع رئيس الوزراء العراقي آنذاك (رشيد عالي الكيلاني) أثناء مقابلته له برفقة القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد في ٣٠ يوليو ١٩٣٣م فعبر رئيس وزراء العراق عن تعاطفه مع شيخ الكويت حول ضريبة الاستهلاك ، وأشار الى أنه استلم معلومات سرية من لندن تفيد بأن الموضوع سيحل بصـ[illegible]ـرضية لكل من العراق والكويت

---

(١) F.O. 371/ 16907. Memo by Pol Agent Kuwait 21st Nov. 1931, Document.

ـ للمزيد من التفاصيل حول هذا الموقف يرجى الرجوع إلى الباحثة : الكويت في ظل الحماية البريطانية ـ الكويت ١٩٨٨ ص .ص ٢٥٣ ـ ٢٦٩ .

(٢) د . مصطفى النجار التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي (مركز دراسات الخليج البصرة ١٩٧٥م .

(٣) F.O.37/5220 From Indian Office No P. 2355 deted March 29th 1920, Turky.

(٤) F.O. 371/16922 Memo, F.O. King Faisel`s Vist to England Sub for possible discussion with Sect, of State, 13th June 1933.

وتتنازل العراق عن كل مطالبة من العائدات السابقة وتقوم الحكومة البريطانية بدفع الرسوم المترتبة على الكويت عن جميع عائدات الأراضي في المستقبل للعراق .[١]

كما قام حامد بك النقيب (شقيق طالب النقيب) الذي يتمتع بنفوذ واسع في البرلمان العراقي بزيارة للكويت حيث أعرب عن أسفه الشديد للطريقة التي ضايقت بها الحكومة العراقية الشيخ خلال الأربع سنوات الماضية حول مزارع نخيله ، واعتبر مثل تلك الوسائل أسوأ أشكال التعديات الدبلوماسية التي يمكن أن تقوم بها بلاده . فالكويت كما أشار السيد النقيب «هي جارة العراق القريب والطيب ويحكمها حاكم عربي مقدام وذو كبرياء ، وينحدر من نسب عريق . وكان على العراق أن يفعل شيئاً آخر غير تصويب رمح الى قلب الشيخ وجرحه بصورة عميقة» . يقصد السيد النقيب بذلك طريقة تعامل العراق مع الشيخ حول عدة مواضيع منها مزارع النخيل والتهريب وغيرها من الأمور الذي يعتبره السيد النقيب أن تعامل العراق من خلالها كان فيه اساءة كبيرة لشيخ الكويت . وقد أوردنا بعض ما قاله (حامد النقيب) بهذا الصدد لنبين أنه حتى في العراق ذاته هناك شخصيات سياسية كبيرة تؤيد عدالة قضية الشيخ بالنسبة لبساتين النخيل وغيرها من القضايا المعلقة مع العراق .

ولم تقتصر مشكلة مزارع النخيل على مسألة اعفائها من الضريبة وانما واجهت الشيخ مشكلة أخرى وهي تشجيع المواطنين العراقيين على منازعة الشيخ في ملكيته لأراضيه وقيام محاكم البصرة بانهاء ملكية الشيخ لبعض بساتينه في منطقتي (الباشية والفداغية) .[٢] وقد اعترض (الشيخ أحمد الجابر) على قرار المحاكم العراقية وقدم احتجاجه الى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت[٣] مشيرا الى نقطتين هامتين حول أحقيته في ملكية الأراضي الأولى . أنه لم يتقدم أحد للطعن في ملكية هذه الأراضي (لآل الصباح) خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية : والثانية : أن (الشيخ مبارك) طلب في مايو ٩١م من المستر (دويس) المندوب السامي البريطاني في العراق أن يعمل على تسجيل هذه الأراضي رسميا باسمه بأن يستصدر له أوراقا من (الطابو)* وبذلك تكون حقوق الشيخ بتلك الممتلكات غير قابلة للجدل

---

(١) F.O. 371/16852 note on the dis cussion held in Baghdad Between. H.M's Charge d'Aftairs Certian office of embassy and Pol Agent Kuwait between 28th July 3/ Aug 1933.

(٢) F.O.371/16901 1.0. to Major General Sir Percy COX, 1st June, 1933.

(٣) F.O.3-71/16907 Memory Alexander, Judicial advisor to the High Commisioner the sheikh of kuwait and the Bashlay Gavdens

(٤) F.O.371/16909 From Ahmed Al - Jabir to pol. Adent Kuwait, 24H July 1933.

(*) الطابو: ادارة السجل العقاري.

كما أن هناك شهوداً معروفين على عقد البيع هم (الشيخ خزعل) والسيد (طالب النقيب) وبعض أفراد أسرة الزهير .

وكانت قضية التشكيك في ملكية الشيخ لمزارعه والتي بحثتها المحاكم العراقية فرصة انتهزها فلاحو هذه الاقطاعات لاعلان امتناعهم عن اقتسام المحصولات مع الشيخ وثاروا على وكيله الذي جاء لاستلام المحصول السنوي من التمور عام ١٩٣٣م . وطالبوا بتحويل تلك القطاعات الزراعية باسمهم باعتبارهم عراقيين أحق بها من شيخ الكويت .

ولاشك أن السلطات العراقية كانت وراء تحريض الفلاحين ضد الشيخ وهذا ما أثبته تغاضيها عن حركة الفلاحين ضد الشيخ فحتى اجراءات التحقيق الشكلية التي قامت بها كانت بعد أن واجهت ضغوط من الانكليز بهذا الشأن .(١)

ولما كانت التعهدات البريطانية لشيخ الكويت في نوفمبر ١٩١٤ لاتقتصر على الاعفاء الضريبي فحسب بل تمتد الى المحافظة على ملكية الشيخ لتلك الأراضي له ولورثته حيث نصت التعهدات على «تبقى بساتين النخيل التابعة لك والواقعة بين الفاو والقرنة ملكا لك ولورثتك من بعدك وتكون معفاة من الضرائب الى الأبد» .(٢)

لذا التزمت الحكومة البريطانية بالدفاع عن ملكية الشيخ لأراضيه في البصرة ، فكانت هذه القضية من الأمور التي ناقشها السير (فرانسيس همغري) من (الملك فيصل الأول) عند زيارته الى لندن فوعد الملك بتدخله الشخصي لضمان ملكية الشيخ لأراضيه ، ومنع المحاكم العراقية من القيام بانهاء ملكية الشيخ لبساتينه ولكنه أعرب في ذات الوقت عن أمله في أن تفي الحكومة البريطانية بكافة الوعود التي قدمتها للحكام العرب . ولاشك أنه يشير بذلك الى الوعود الخاصة بمراسلات (الحسين مكما هون) .(٣)

ولم تتوقف الحكومة البريطانية عن الدفاع عن حقوق الشيخ في أراضيه بالبصرة فأعادت بحثها مع خليفة الملك فيصل ابنه (الملك غازي) في سبتبمر ١٩٣٣م حيث أعاد الأخير تأكيد الوعود التي قدمها والده .(٤) كذلك بحث الكولونيل (ديكسون Dicksn) المعتمد السياسي

---

(١) F.O.371/18941 British Embassy Baghdad to sir Samuel Haore, 28th Nov 1955.

(٢) F.O.371/5220 From Lieut Colonel A.P. Trevor. G.S.I. G.I.E. Deputy POL, Resident Persian Gulf to Hon. Mr. A.N.L. Cater officiating Foregin Secretary to the Govt of India No. 242/ of Bushire. 31st July 1920.

(٣) F.O.371/ 16922 Memo. F.O. King Faisels Visit to England Subjects for possible discus sion with secretary of state 13th June 1933.

(٤) F.O.371/16907 Fowle to the Foreign secretary to the Govt of.

البريطاني في الكويت ذات الموضوع في مقابلته مع رئيس وزراء العراق (رشيد عالي الكيلاني) فوعد الأخير باتخاذ اجراءات فورية حيال الموضوع ، بأن يبرق لمتصرف البصرة يأمره بحل الاشكال في الحال . فشكره ديكسون وأبلغه أن شيخ الكويت لم يتخذ من جانبه أي تصرف يزيد الأمر سوءا .

ثم اجتمع (ديكسون) مع القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد وكبار موظفيها وبحثوا موضوع الفداغية بعد أن تم العثور على التوكيل الرسمي الذي بيعت بموجبه الفداغية (للشيخ مبارك) الأمر الذي سيظهر أحقية الشيخ بملكية الأراضي ، وطلب القائم بالأعمال من (ديكسون) تزويد السفارة بنسخة من التوكيل .(١)

ورغم وعود كل من (الملك فيصل الأول) و (الملك غازي) ورئيس وزراء العراق بتسوية القضية وضمان ملكية الشيخ لأراضيه وانهاء مشكلة الفلاحين عليه الا أن ما جرى بذلك الصدد أثبتت عدم التزام العراق بتلك الوعود ، فقد استمرت محاكم العراق في النظر في قضايا منازعة الشيخ في ملكية أراضيه واستمرت حركة الفلاحين حتى عام ١٩٣٥م حيث أهملت خلال هذه المدة سدود المياه التي تغذي المزارع مما أحدث الفيضانات التي نتج عنها تلف الكثير من الأشجار .

وبينما كانت حكومة العراق تسلك مسلك غير ودي في تصعيد مشاكل مزارع نخيل أسرة (آل الصباح) بذل (الشيخ أحمد الجابر) مساعي ودية لحل المشكلة بطريقة أخوية فقام في نطاق مساعيه الودية بزيارة للبصرة عام ١٩٣٥م . لتسوية الأمور مع المسؤولين العراقيين لانقاذ الموقف فعزل وكيله (يعقوب جبرائيل) المحامي الذي تبين أنه يعمل على الايقاع بين الشيخ والسلطات العراقية وعين بدلا منه ابنه الشيخ (محمد الأحمد) على أن يعاونه السيد (حامد النقيب) في ادارة الأملاك . وكان الشيخ قبل ذلك قد عرج على بغداد في طريق عودته من انجلترا حيث أمضى ثلاثة أيام هناك قابل خلالها الملك (غازي) و (رشيد عالي الكيلاني) وبحث معهما العلاقات الكويتية العراقية ومشاكل مقاطعات نخلية هناك . وأظهر لهم أنه من الواجب أن تعامله الحكومة العراقية معاملة الجار والصديق لا أن تضايقه ولا تعترف بحقوقه .(٢)

ولا نريد أن نمضي أطول في بحث مشكلة مزارع النخيل الخاصة بأسرة (آل الصباح) في

---

(١) F.O. 371 / 16852 Note on the discussions in Baghdad btween H. M's and Political Agent Kuwait, 28th H. July - 3rd Aug 1933.

(٢) F.O.371/18941 Extract From Kuwait intelligence Summary, 15th Sept 1935.

البصرة وما يعنينا منها هو الموقف العراقي الذي عقَّد الموضوع وخلق منه مشكلة في علاقات البلدين ويكفي ما ذكرناه لنبين أنه بالرغم من محاولات الشيخ الودية لتسوية هذه المشاكل بين البلدين الشقيقين حرصا على علاقات الأخوية والجوار الا أن السلطات العراقية لم تترك وسيلة لمضايقة الشيخ بشأن بساتينه الا وسلكتها حتى أنها بعد زيارة الشيخ الأخيرة عام ١٩٣٥م عادت الى محاولة انتزاع أحقية الشيخ في امتلاك بعض أراضيه بمبررات وحجج غير منطقية وغير مقبولة .[١] وكان آخر ما عمدت اليه السلطات العراقية هو مصادرة الجانب الأكبر من تلك الممتلكات على أثر تراكم الضرائب عليها في حين أن وقف التحصيل جاء بأمر من (الملك فيصل الأول) حتى يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية بشأنها ولكن الحكومة العراقية اعتبرت الضرائب عن تلك المدة ضرائب متراكمة مستحقة الدفع ، كذلك اعتبرت بعض مزارع (آل الصباح) من المنافع العامة واستولت عليها مما أثر في توتر العلاقات بين البلديه .[٢]

ثانيا : مشكلة التهريب :

نشطت تجارت التهريب من الكويت الى العراق في الثلاثينات من هذا القرن ، ويرجع ظهورها إلى عدة أسباب أهمها الفرق الكبير بين الرسوم الجمركية في كل من البلدين ، ففي حين نجد الرسوم الجمركية في الكويت لا يتجاوز ٤٪ فان مثيلتها في العراق وصلت الى ١٠٠٪ مما شجع على ازدياد عملية التهريب بين البلدين كما ساعد على تصاعد عمليات التهريب واتساعها سهولة القيام بها براً وبحراً فقد تميز القسم الجنوبي من الأراضي العراقية بأنه ضحل عند مصب شط العرب مما سهل عبورها . أما الحدود البرية بين البلدين فهي عبارة عن صحاري شاسعة لا يوجد بها الا القليل من مراكز الشرطة المتفرقة والتي تتبع نظاماً دوريًا ضعيفاً يتمثل في السيارات المتجولة التي يمكن تفاديها بسهولة فضلا عن الأسباب الأخرى والتي منها عدم وجود قيود على تجارة الصادرات والواردات في الكويت مما شجع التهريب الى البلدان المجاورة ذات المكوس الجمركية المرتفعة . كما أن الكويت كانت تعاني من نقص اللؤلؤ في تلك الفترة بمنطقة الخليج وهو عماد اقتصادها . وأخيرا فقد شجعت الأرباح الطائلة التي يجنيها المهربون عن انتشار التهريب وزيادته .[٣] لاسيما وأن الكويت كانت منذ نشأتها ولاتزال تتبع مبدأ حرية التجارة وذلك على خلاف العراق مما أوجد نمطين اقتصاديين متباينين فكان ذلك التباين في الأنظمة الاقتصادية يشجع على انتقال البضائع من الكويت الى العراق خاصة وأن

(١) F.O.371/1841 Fowl Secertary of State for India the Nov, 1935.

(٢) F.O.371/16909, Translation of a letter from His Excellency Shiekh Ahmed El -Jabir to pol Agent Kuwait, 1est Rabi Thani 1352 , 24th July 1933.

(٣) الباحثة : الكويت في ظل الحماية البريطانية ص ٢٦٩ ـ ٢٧١

العراق لم يعن بوضع مراكز جمركية على نقاط الحدود المشتركة بينهما وبين الكويت وذلك باستثناء مركز جمركي واحد أقيم في سفوان . وكان بوسع الحكومة العراقية باعتبارها الطرف المتضرر من التهريب أن تنشيء العديد من المراكز الجمركية أو مراكز المراقبة على طول حدودها مع الكويت والتي تصل إلى أكثر من مئتي كيلو متراً كما فعلت بالنسبة للدول الأخرى المجاورة كايران والمملكة العربية السعودية غير أن الحكومات العراقية لم تكن متحمسة لانشاء تلك المراكز مع الكويت لما يعنيه ذلك من اعترافها العملي بخط الحدود القائم بينها وبين الكويت فضلاً عن أن عدم مراقبة الحدود بأنظمة ثابتة يتيح لها الانتهاكات المتواصلة لتلك الحدود بحجة تعقب التجارة غير المشروعة والعمل على قمعها .(١) كما يتيح لها ذلك تصعيد حملة ضد النظام الكويتي وما يسببه للعراق من خسائر فادحة في ايراداته الجمركية التي تشكل الدخل الرئيس للعراق . ولم تتورع الحملات العراقية المعادية من مطالبة الكويت التخلي عن نظامها الاقتصادي الحر وإقامة اتحاد جمركي مع العراق .(٢)

ويقول الأستاذ الدكتور جمال زكريا «مما لا شك فيه أن الاتهامات التي كانت توجهها العراق ضد الكويت فيها قدر كبير من الافتعال والتجني على الحقيقة» ، اذ أن التجارة العابرة من الكويت الى العراق كان يقوم بالجانب الأكبر منها التجار العراقيون باعتراف المصادر العراقية ذاتها» .* .

ولابد من الاشارة الى أن حجم التجارة العابرة (المهربة) لم يكن يمثل تلك الدرجة من المبالغة التي تعمدت الدعاية العراقية اثارتها ضد الكويت من أجل تبرير انتهاك العراق للحدود الكويتية إلى جانب الاعتداءات والممارسات العراقية الظالمة التي قام بها العراق تجاه جارته خلال حقبة الثلاثينيات والتي وصلت إلى حد المطالبة بضم الكويت والحاقها بنظامه الاقتصادي . ومن تلك المبالغات العراقية ما ورد في تصريح مدير الجمارك العراقية الانكليزية السير (مونك MR.Monk) بأن بضائع تبلغ قيمتها ٦٠,٠٠٠ جنيه استرليني قد هربت الى العراق من الكويت خلال عام ١٩٣٢م . وأن أحد المهربين الكويتيين قد أطلق النار على أحد العاملين في الجمارك .(٣) الا أن المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكولونيل (ديكسون) قد بعث برسالة الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج في ٨ مارس ١٩٣٣م يفند فيها

(١) الدكتور/ جمال زكريا : أزمة العلاقات الكويتية العراقية في عهد الملك غازي ص ٨ .

(٢) Ministry for Foreign Affairs To His Britannic Majesty Ambassador, Baghdad 16th March 1936.

(*) انظر بهذا الصدد كتاب صدر خلال العدوان العراقي لتبرير جريمة العراق بادعاء حقوق تاريخية مدعاة بعنوان «الهوية العراقية للكويت» د . محمود على الداود وآخرون ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ٧٤ .

(٣) F.O.371/16922 from Colonel H.R.P Dickson CIELA to the POL resident in p. Gulf 8th March 1933.

تصريحات مدير الجمارك العراقية ذاكراً بأنه سيكون مقصرا بواجبه إذا لم يحاول تصحيح تلك البيانات ، مشيراً إلى أن مدير الجمارك العراقية قد أساء الفهم فيما يتعلق بقيمة البضائع المهربة من الكويت إلى العراق وكذلك فيما يخص قصة اطلاق النار على أحد موظفيه وأوضح (ديكسون) بأنه درس قضية التهريب المزعومة للعراق خلال السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٣٢م وقام بعدة زيارات للحدود الكويتية العراقية على طول امتدادها الغربي والشمالي ، وخصوصا المناطق المجاورة لسفوان وجبل سنام ، وناقش الأمر في عدة مناسبات مع شيوخ ورؤساء القبائل العراقية والكويتية . وتوصل الى أدلة تظهر أن عمليهات تهريب قليلة تجري عن طريق البر وأن هذه العمليات تقتصر تقريبا على قبائل ذات الرعوية العواقية التي تنتقل إلى الأراضي الكويتية منذ خمس سنوات خلال فصل الشتاء والربيع ، وحتى هذا لا يمكن وصفه بأنه تهريب بمعنى الكلمة ، حيث يقتصر على الكميات التي تحملها كل عائلة معها عند عودتها إلى منازلها في العراق . ويؤكد ديكسون أن تلك الكميات والبضائع ليست كبيرة ويمكن قياسها لكون هؤلاء الرعاة فقراء ولا تملك كل عائلة من وسائل المواصلات سوى ما يكفيها بالكاد لحمل حاجات المخيم ، لذلك فلا يوجد مكان كاف لحمل البضائع المهربة . وتوجد كمية قليلة من البضائع المهربة تجد طريقها الى المزارع العديدة الواقعة على ضفة شط العرب قرب مصبه ، وأنه يظهر من الأدلة التي تمكن من جمعها أن تجارة التهريب هذه يقوم بالجزء الأكبر منها مواطنون عراقيون يزورون الكويت بسفن شراعية صغيرة ويشترون البضائع ثم يعودون مرة أخرى .(١)

ويشأن حادث اطلاق النار من المهربين على أحد رجال الجمارك العراقية فقد أشار (ديكسون) الى أنه حقق في الحادث بطرق سرية وعلنية وأنه استرشد بعمله هذا بواقعة اتهام جريدة الزمان العراقية للكويتيين بأنهم المذنبون ، وأنه قام بزيارة غير رسمية الى الزبير واستفسر من سلطات الجمارك عن كيفية وقوع الحادث(٢) ، فأظهرت النتائج النهائية للتحقيق أن المهربين كانوا من قبيلة عراقية مقيمة قرب صفوان - أحدهم هارب من السجن - وأنهم قدموا الى الكويت وعادوا بأعداد من الجمال المحملة بالبضائع المهربة الى (السماوه) فحوصروا في الأراضي العراقية على بعد ٨٠ ميلا من الحدود وأثناء الاشتباك قتل أحد موظفي الجمارك العراقية ، وعلى هذا الأساس فان القول بأن المهربين الذين قتلوا الموظف هم كويتيون بعيد عن الحقيقة .(٣)

---

(١) الباحثة المصدر السابق ص ص ٢٧٠ ـ ٢٧٣ .

(٢) - F.O.371/16851 India Office No.P.Z. 2240133 Smuggling of goods Kuwait into Iraq April 21, 1933.

(٣) - F.O.371/16851 from. Rendel to Mr. Ogilives Forbes Baghdad No.E.2079191, 31 March 1936.

ويرى المسؤلون البريطانيون بأنه بالرغم من اعتقادهم بانحياز (ديكسون) للكويت الا أنهم لا يشكون في أن تقديرات مدير الجمارك العراقية (الانكليزي) لحجم التهريب من الكويت الى العراق مبالغ فيه ، وأن روايته عن مقتل أحد موظفيه غير دقيقة . فلو كانت الخسائر العراقية نتيجة لتهريب البضائع من الكويت خطيرة وحقيقة لهذه الدرجة لكان من السهل اقناع الحكومة العراقية بتقديم تعويض معقول للشيخ في مقابل تعاونه في الحد من هذه التجارة كما كان الاقتراح فيما يختص بمسألة بساتين النخيل .

وتؤكد الوسائل المتعلقة بهذا الموضوع أن القبائل العراقية وبوجه خاص قبائل (المنتفق) هي التي تقوم بنقل البضائع من الكويت إلى العراق ومعظمهم من الرعاية الفقراء الذين لا يملكون من وسائل النقل الا ما يكفي لنقل احتياجاتهم المعيشية الضرورية .(١)

ومما يفصح عن نوايا العراق غير الودية تجاه الكويت فإنها في الوقت الذي تقاعست فيه عن مراقبة تجارة التهريب على حدودها البرية مع الكويت قد أخذت تشدد المراقبة على القوارب الكويتية المشتغلة بنقل المياه من شط العرب حيث فرضت على كل سفينة مشتغلة بنقل المياه أن تعلن عن قدومها لدى المركز الجمركي المقام في الفاو حتى لو كان التيار ضدها بحجة اخضاعها للتفتيش ودفع الرسوم المقررة عليها والتي تبلغ تسع أنات عن كل دورة بالاضافة الى مبلغ آخر يدفع شهريا . فسببت هذه الاجرادات العراقية استياء الشيخ وضيقه لما نتج عنها من تأخر وصول مياه الشرب الى الكويت لاسيما في أوقات الصيف ، لهذا احتج الشيخ على الاجراءات العراقية موضحا أن بلاده تعتمد على مياه شط العرب في ٨٠٪ من حاجتها من المياه ، ولذلك فهو لا يعترض على الضرائب التي فرضتها الحكومة العراقية ولكنه يعترض على ارغام القوارب الكويتية على الذهاب الى الفاو لو كان التيار ضدها مما نتج عنه صعوبات بالغة بالاضافة إلى تأخيرها عدة ساعات في المركز الجمركي في الفاو .(٢)

الا أن الحكومة العراقية اعتذرت عن تنفيذ مطالب الشيخ ما لم يقم هو بتقويم ضمانات كافية لوقف التهريب .(٣)

وقد تقدمت الحكومة العراقية بعدة مقترحات الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج

---

(١) د . جمال زكريا الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٣ ـ ص ص ١٤٦ ـ ١٥٠ .

(٢) F.O.371/16008 Arabia, 1932 Right of Kuwait boats. to draw water from shat El-Arab Memo by the High Commissioner for Iraq to the Minister for foreign Affaires Baghdad, 30th June, 1932.

(٣) F.O.371/16922 Iraq annaul report for. 1932.

في مارس ١٩٣٣م للقضاء على عمليات التهريب . أهمها ألا ترسل بضائع من الكويت الى العراق قبل تسجيلها في بيان خاص (منفست) مع وجوب انشاء مراكز مراقبة على الحدود بين البلدين . وفي مقابل موافقة الشيخ على التعاون مع السلطات العراقية في ايقاف عمليات التهريب فإن الحكومة العراقية تعد بتعويضه .

الا أن الشيخ (أحمد الجابر) رفض المقترحات العراقية محتجا بالتعديات الواقعة على مقاطعاته الزراعية من قبل السلطات العراقية . لذا اقترح (فاول Fowle) المقيم السياسي البريطاني في الخليج عقد اجتماع في الكويت يحضره الشيخ بنفسه وممثل عن السلطات الجمركية العراقية ، ولكن الحكومة العراقية رفضت الاقتراح لكونه غير مجد ما دام الشيخ قد رفض المقترحات العراقية السابقة .(١)

وقد حددت الحكومة العراقية مناطق التهريب في مذكرة رفعها (ياسين الهاشمي) الى السير (فرنسيس همغري) في يوليو عام ١٩٣٣م ذاكراً أن التهريب يتركز في منطقتين الأولى برية ممتدة بين (الزبير) و (النجف) والثانية بحرية عن طريق (خور عبدالله) و (شط العرب) . وأن البضائع المهربة تشمل الشاي والسكر والقهوة والتبغ وورق السكاير والكبريت ، وأن العراق قد تحمل خسارة من ايراداته الجمركية بلغت ثلاثين ألف جنيه استرليني سنويا .(٢)

كذلك اتخذت الحكومة من جانبها اجراءات مشددة للحد من هذه التجارة غير المشروعة فرابطت قواربها المسلحة في المياه الاقليمية لمراقبة حركة السفن الداخلة إلى العراق والخارجة منه فضلا عن ارسال سيارات مسلحة تجوب مناطق الحدود مما اضطر المهربين الى توسيع منطقة عملياتهم حتى امتدت الى النجف . كما نتج عن تشديد الرقابة وقوع حوادث اعتداءات وتجاوزات علي الحدود الكويتي .(٣)

وكان السفير البريطاني في بغداد قد احتج على التجاوزات العراقية المتكررة على المياه الاقليمية الكويتية وأشار إلى وجوب تجنب مثل هذه التجاوزات ومعاقبة المتجاوزين . فادعت الحكومة العراقية أنه لم يقع أي تجاوز للمياه الاقليمية الكويتية ، وأن ما حدث كان مطاردة رجال الجمارك لسفينة كويتية في (خور عبدالله) لم تمتثل للأوامر الصادرة لها بالتفتيش ،

---

(١) F.O.371/18909 Memo . Smuggling from Kuwait to Iraq. 10th May 1935 .M.r.Ward POL Agent at Kuwait.

(٢) F.O. 371/16852 Memo by yasin to Sir francis Hamphgry - Confidential memo on the Customs position between Iraq and Kuwait.

(٣) - F.O.371/17817 From Res, Kuwait to Pordrom, Baghdad 14th Feb, 1932.

وأخذت تطلق النار مما أدى إلى وقوع حوادث مؤسفة ، وادعت أن هذه الحادثة وقعت في المياه الاقليمية العراقية ضمن حدود ثلاثة أميال عن السواحل العراقية .[1]

وعلى أي حال فان الاجراءات العراقية لم تثمر واستمرت عمليات التهريب مما دعا الحكومة العراقية الى رفع الاحتجاجات المتتالية إلى الحكومة البريطانية طالبة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع التهريب من الكويت إلى العراق وذلك نظراً لكون الأولى تحت الحماية البريطانية .

ولم تتمكن الحكومة البريطانية من القيام بأي اجراءات لمكافحة التهريب . وكان (ديكسون) قد قابل المستر (مونيك) مدير الجمارك العراقية بالنيابة ، بخصوص الزعم بتهريب كميات كبيرة من البضائع من الكويت إلى العراق . ويبن (ديكسون) أنه وجد (مونيك) غير متعاون في البداية وأنه أصبح عراقيا أكثر من العراقيين ، فالكويت في نظره هي الملومة التي يجب معاقبتها ، والعراق هو الطرف الفقير البريء الذي يعاني ، والذي يفعل الصواب ، ويندفع (مونيك) في تطرفه وانحيازه الى درجة يدعو فيها العراقيين الى معاقبة الكويت ، اما بحرمانها من مياه شط العرب ، أو باتباع سياسة ارهاب ضد كل من يهرب باطلاق النار عليه دون سابق انذار ، ويشير (ديكسون) الى آن آخر مساهمات (مونيك) لحل المشكلة هي أن تجبر الحكومة البريطانية الكويت على رفع رسومها الجمركية إلى مستوي مساو لمستوى العراق ، وقد أوضح (ديكسون) لـ(مونيك) أن الكويت لا تعادي العراق كما يظن ، وأن الشيخ يتخذ كل الاجراءات التي في وسعه لوقف التهريب ولكن تواجهه صعوبات في التمويل إلى جانب صعوبات أخرى ، وأنه يبدو أن العراق واقع تحت وهم خطير يتعلق بكمية البضائع المهربة من الكويت واقترح (ديكسون) ، أن تقوم إدارة الجمارك العراقية بجهد حقيقي وذلك باقامة مراكز جمارك على امتداد الحدود الكويتية العراقية ، فلادارة الجمارك مركز واحد ثابت في (سفوان) بينما هناك مسافات طويلة من الحدود بدون مراكز أخرى ، كما لا ترسل دوريات اطلاقا لتجوب الباطن ، من سفوان إلى الرقعي فالباب مفتوح تماما في الواقع للتهريب وأشار (ديكسون) إلى أن العراق سينجح في عمله اذا ما وضع أربع مراكز جمركية على خط الباطن هذا بدلاً من محاولاته الضغط بعمليات المبالغة والتخويف مما جعل الكويت تقوم بالعمل بالنيابة عنه . وأنه يتعين على العراق أن يراقب حدوده بنفسه وليس من واجب الكويت أن تقوم بذلك ، وأنه متأكد من تعاطف شيخ الكويت وبذله كل ما في وسعه دائما للتعاون في حل الموضوع .[2] وأوضح (ديكسون) لـ(مونيك) أنه بما أن رسوم الجمارك النجدية قد بلغت

---

(١) كتاب ديوان مجلس الوزراء العراقي رقم ١٨ الى وزارة الخارجية في يناير ١٩٣٤م/ المركز الوطني للوثائق بغداد . ملف ٤/ ٧ .

(٢) الباحثة الكويت في ظل الحماية البريطانية ص ص ٢٧٢ ـ ٢٧٦ .

١٥٠٪ ومعدل رسوم جمارك العراق هي ٦٠٪ فلابد أن تتجه تجارة البضائع مهربة إلى نجد بدلا من العراق حتى تكون الأرباح أكثر ، لا سيما وأن هدف سياسة الكويت هو كسر طوق حصار (ابن سعود) .

ومن ناحية أخرى فقد بحث (ديكسون) ذات الموضوع مع المستر (ستافور) (MR.Stafforl) القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد وأقنعه بأن ما يسمى بتهريب البضائع المحظورة من الكويت الى العراق لم يكن شيئا خطيرا كما حاولت الحكومة العراقية تصويره ، ولكن (ديكسون) تشك في امكانية ربط الاقتراحات العراقية ، برغبة الحكومة العراقية بالسيطرة على الكويت .(١)

ويعزز (ديكسون) رأيه حول مبالغة الحكومة العراقية بشأن التهريب من الكويت إلى العراق ومحاولاتها تصعيد الموقف بشكل غير مقبول بالاستناد الى تصريحات السيد (حامد النقيب) الذي زار الكويت في ٢٢ أبريل ١٩٣٥م وانتقد بشدة الحكومة العراقية على موقفها من قضيتي بساتين النخيل التابعة للشيخ في البصرة والتهريب واتهاماتها المبالغ فيها بشك كبير والموجهة ضد الكويت، حيث اهتم (ديكسون) بآراء السيد (حامد النقيب) ونقلها إلى حكومته وذلك لكون السيد المذكور يتمتع بنفوذ كبير في البرلمان العراقي وأن آرائه ذات أهمية في العراق وهي في ذات الوقت تظهر وجود قد لا بأس به من الآراء المتنفذة في العراق التي تقدر وجهة نظر الشيخ وتؤيد الوسائل الودية والعادلة في تسوية الخلافات بين الكويت والعراق . وحول قضية التهريب انتقد السيد (حامد) حكومته لتضخيمها المشاكل عن طريق الدعاية المبالغ فيها (وبأساليب تكتيكية) بالدعاية القوية في الصحف ، واتهمها بأنها فضلت استخدام الأساليب الرخيصة بدلاً من المباحثات الهادئة والودية ، وهو يلقي اللوم على المسئولين العراقيين الذين يأملون باتباع تلك الطرق ارغام الحكومة البريطانية عن طريق التلاعب بالحقائق إلى استعمال القوة ضد الكويت لصالح العراق ، وذلك باجبار الكويت على الاذعان لما يريده العراق ، بغض النظر عن حقوق المجتمعات الصغيرة ، ومراعاة العدالة الواجبة ، وأوضح (النقيب) أن العبيء الكامل لايقاف التهريب يقع على العراق وحده ، وأن الطريقة الوحيدة لعمل ذلك هو قيام العراق بوضع مركزين أو ثلاثة مراكز قوية للجمارك والشرطة على الحدود ، وتسيير دوريات مسلحة قليلة بين هذه المراكز فلو تم ذلك وقوبلت بالنية الطيبة التي يحملها الشيخ لسويت الأمور بصورة مرضية . وأن من المهم قيام العراق بالعمل دون محاولة جر الشيخ باثارة ما يسمى بقضايا التعاون ، فالتعاون يأتي كنتيجة طبيعية لو أن العراق سلك الطرق القانونية

---

(١) F.O.371/16852 Report From .H.R Dickson Pol Agent Kuwait 8th August 1933

وكسب صداقة الشيخ ووده وتعاونه في كل المجالات ، أما مسألة طلب تعيين مديرا انكليزيا للجمارك الكويتية فهو هراء صعد الاثارة في الوقف فحتى لو قبل الشيخ بتعيين مدير انكليزي فان الأخير لابد أن يعمل في خدمة الشيخ ويتحرك وفقا لأوامره ، فالشيخ حاكم مستقلا ولن يتنازل عن حقوقه . وأن الحل الوحيد بالنسبة للعراق هو قيامه بحراسة حدوده والعمل على تحسين علاقاته بجيرانه .(١)

ومن ناحية أخرى فقد ازدادت التجاوزات العراقية على المياه الاقليمية الكويتية مما دفع السفير البريطاني في بغداد إلى الاحتجاج لدى الحكومة العراقية مشيرا إلى وجوب تجنب مثل هذا التجاوزات ومعاقبة المتجاوزين .

وفي فبراير عام ١٩٣٤م أبلغ وزير الخارجية العراقية السفير البريطاني موافقة حكومته على عقد مؤتمر بين ممثلين كويتيين وعراقيين(٢) ، وهو ما سبق ورفضته الحكومة العراقية واقترح أن تحدد نقاط البحث فيه على تعيين الحدود ، والمحافظة على الأمن فيها والقضاء على التهريب ، فوافقت الحكومة البريطانية ورشحت الكولونيل (فاول) والكولونيل (ديكسون) لتمثيل الكويت في المؤتمر (٣) غير أن شيخ الكويت رفض اعطاء ممثليه الانكليزيين السلطة الكافية للتفاوض ، ولا بد أن هذا الرفض ناتج عن عدم قبول الشيخ أن يكون ممثليه بريطانيين وعدم ثقته بهم لا سيما بعد ما تلقاه على يديهم في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م من ضربة قاصمة بفقد ما يزيد عن ثلثي أراضيه دون أن يكون له ممثل كويتي في المؤتمر أي أن الكويت لم تكن ممثلة بارادتها وإنما فرض عليها البريطانيون تسوية ارتضوها هم فحسب .

وقد كرر ممثلو العراق ما سبق وذكره مدير الجمارك العراقية (مونيك) وعدته الحكومة البريطانية بأنه مبالغة لا يمكن تصديقها وهو الادعاء بأن العراق خسر عام ١٩٣٢ أكثر من ٦٠ ألف جنيه استرليني بسبب عمليات التهريب . كما اقترح ممثلا العراق في المؤتمر تشكيل لجنة مشتركة من العراقيين والكويتيين لمراقبة عمليات التهريب ومكافحتها ، ولكن (الشيخ أحمد الجابر) رفض ارسال ممثلين عنه إلى بغداد للاشتراك في تلك اللجنة ، بحجة أن كيان الكويت الاقتصادي يعتمد على أعمال الميناء ومسابلة قبائل الصحراء ، فالكويتيون ليسوا إلا تجارا لذا فمن المستحيل منعهم عن المتاجرة مع المشترين الراغبين في الشراء وسيكون لأي تدخل في عمليات البيع أثره السيء على اقتصاد الكويت ، لذا فإنه يوافق على ادخال نظام (المانيفست)

---

(١) F.O.371/18940 Express Letter From the Pol, Agent Kuwait HO.C 118 of 28th April Sub Visit of Syed Hamid Al -Nagib.

(٢) F.O.371/17818 Iraq Ministry of Affairs to H.E.Sir Francis Humphry.

(٣) F.O.371/17818 British, Ambassador, 7th Feb 1934.

بالنسبة للقوارب الكويتية . إلا أن الحكومة العراقية لم تقتنع بذلك على أساس أن هذا النظام لا يعالج سوى التهريب عن طريق البحر ، ويتجاهل التهريب عن طريق البر[1] . وفي المقابل تقدم المبعوثين العراقيين باقتراحين ليختار الشيخ (أحمد الجابر) أحدهما ، على أن تعوضه الحكومة العراقية تعويضاً عادلاً في حالة موافقته على أحد الاقتراحين ، ويقضي أول الاقتراحين بأن يدخل الشيخ نفس التعرفة الجمركية المطبقة في العراق . أما الاقتراح الثاني فيدعو إلى تحديد كمية البضائع الواردة إلى الكويت بدرجة تكفي استهلاكها فقط ، دون وجود فائض للتصدير إلى البلاد الأخرى ، ولكن الشيخ رفض حتى مجرد مناقشة هذين الاقتراحين واعتبرهما ماسين بسيادة الكويت واستقلاله .

ولإرضاء الشيخ اقترح المسئولين البريطانيين أن توفد الحكومة العراقية إلى الكويت شخصين من كبار الشخصيات العراقية المقبولة لدى الشيخ ليعتذر له عن تلك الحوادث المؤسفة التي وقعت على حدود الكويت في الأشهر الماضية .

فاستجابت الحكومة العراقية للاقتراح البريطاني وأوفدت السيد (ناجي الأصيل) مدير الخارجية العام و(تحسين علي) متصرف البصرة في سبتمبر ١٩٣٤م ، إلا أن الزيارة لم تحقق أهدافها إذا أصر الشيخ على موقفه بالنسبة للمطالب العراقية ،[2] لمساسها بسيادة الكويت ولتعارضها مع اتفاقية تأجير ميناء الشويخ بين بريطانيا والكويت والتي حددت الضرائب الجمركية بما لا يزيد عن ٤٪ ، كما أن رفع الضرائب لا بد أن يؤدي إلى زيادة الأسعار مما يولد استياء عام بالغ . فضلا عن رفض الشيخ للاقتراح الخاص بتحديد الواردات لما له من آثار سيئة على حركة التجارة وحريتها في بلاده .

وإزاء فشل المباحثات الكويتية العراقية المتعلقة بالحد من عمليات التهريب بين البلدين طلب (نوري السعيد) وزير الخارجية العراقي آنذاك من السفير البريطاني في بغداد التوسط لاقناع شيخ الكويت بالتعاون مع العراق في القضاء على عمليات التهريب .

وهكذا وعلى مدى تاريخ العلاقات الكويتية العراقية نجد أن مفهوم التعاون لدى الجانب العراقي هو وجوب تقديم الكويت التنازلات والرضوخ لمطالبة في مشاكل صنعها هو أو ساهم بتعقيدها وتصعيدها للضغط على الكويت دون أن يقدم من جانبه أي شيء في المقابل بل أنه غالبا ما يسعى من وراء آثاره تلك المشاكل المصطنعة إلى تحقيق أطماع توسعية على حساب الكويت ولم يكن يمنعه من تحقيق أطماعه في تلك الفترة سوى الحماية البريطانية للكويت

---

(١) F.O.371/17817 British Embassy to Nury Said, 13th Jan 1934.

(٢) F.O.371/18909 Dickson to Political Resident date 18th Jan 1934.

والتي في ظلها كان العراق يكتفي بالتلويح بهذه الأطماع وبعد انتهاء اتفاقية الحماية واستقلال الكويت تفجرت الأطماع العراقية بشكلها القبيح حين أطلق (عبدالكريم قاسم) صرخاته الجنونية بادعاءات تاريخية باطلة وتهديدات بالضم منعه عن تنفيذها استعانة الكويت ببريطانيا وفقا للبند الرابع من المذكرة التي أنهت اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩م والتي تتيح لحكومة الكويت طلب المساعدة من الحكومة البريطانية حين تحتاجها . وتلى ذلك جريمة العصر الذي لم يشهد التاريخ لها مثيل بغزو الكويت واجتياحها واحتلالها وتنفيذ أعماله الوحشية الهمجية فيها .

وإذا عدنا إلى موضوع التهريب نجد أن الحكومة البريطانية تخوفت من قيام العراق بفرض حظر على تجارة الكويت براً وبحراً للقضاء على تجارة التهريب فاستجابت لطلب العراق لوساطتها لدى الشيخ وأشارت عليه أن يقبل وساطتها لحل هذا الموضوع وحذرته من إمكانية تسبب العراق بمشاكل ومتاعب جسيمة مستغلة ما يعانيه من صعوبات ناتجة عن منع المسابلة (التبادل التجاري) مع نجد[1] ، ولتفادى ذلك قدمت الحكومة البريطانية للطرفين مشروعاً جديداً للقضاء على التهريب يتضمن اقتراحاً بقبول الشيخ تعيين مدير جمارك بريطاني في الكويت تعاونه هيئة كافية من الموظفين على أن تتعاون الجمارك الكويتية مع الجمارك العراقية من حيث ارسال نسخ (المنيفست) وأن يضمن خروج جميع القوافل من الكويت في اتجاه الجمارك العراقية على حدود البلدين وفي مقابل ذلك فإن الحكومة البريطانية ستطالب الحكومة العراقية تعويض الشيخ بمبلغ من المال سنويا يعادل العجز في دخله الذي سينجم عن هذه الاجراءات الجديدة ! .

وحذرت الحكومة البريطانية الشيخ من أنها ستتركه يواجه الضغوط والخطط الهجومية العراقية في حالة رفضه لهذه المقترحات البريطانية[2] .

وكان رد الشيخ بواسطة المعتمد السياسي البريطاني في الكويت مصرحاً بأنه يعتبر بلاده مستقلة مثل العراق ، وأن لحاكمها الحق في تحسين تجارتها وأن ما يعتبره العراق تهريبا هو تجارة قانونية بالنسبة للكويت ، وأن موافقته تعني دمار الاقتصاد الكويتي وأن الكويت ليست مسئولة عن التهريب الذي تقوم بأغلبه قبائل عراقية والناتج عن رفع العراق رسومها الجمركية إلى درجة عالية جدا[3] .

---

(١) F.O.371/18909 Fowl to forign Secratary to the Govt of India 22nd Feb 1935.

(٢) الباحثة الكويت في ظل الحماية البريطانية ص ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ .

(٣) I.O.R/1514/214 Note givig the Sheikh's Views on Smuggling question dictate to Dickson on 30th Jua. 1934. For SSubmission to Pol, Res. in the Persian. Gulf.

وبهذا نجد اصرار حكام الكويت على عدم الرضوخ للضغوط من أي طرف إذا تعارضت مع مصلحة الكويت وشعبها وأعاقت تقدمها وازدهارها .

ومما لا شك فيه فإن ظهور الخطط العراقية لضم الكويت في الثلاثينيات من هذا القرن كانت من أهم دوافع الشيخ لرفض التعاون مع العراق للقضاء على التهريب(١) . وقد زاد من رفض الشيخ للتعاون بهذا الشأن من مواقف حكومة العراق غير الودية في التعامل معه كجار صديق . ومن ذلك قيام مدير أحد النواحي في البصرة باقتحام الحدود الكويتية لجباية الضرائب من قبائل المنتفق بينما منعت السلطات العراقية موظفوه من جباية الضرائب من القبائل الكويتية القاطنة في العراق(٢) . كما أن الحكومة العراقية لم تستجب لطلب الشيخ بوجوب مراقبة الشرطة العراقية لتحركات البدو في الصحراء الجنوبية للعراق ، بعد وقوع اضطرابات بين قبائل شمر والظفير القاطنين في سفوان حتى أن بعض المناطق أصبحت منطلقاً للغزاة واللصوص على الكويت . فقد كثرت الغارات على الكويت وتكررت السرقات الصغيرة للجمال ، ومن ذلك تلك الغارة التي قام بها سبعة أشخاص من شمر عبروا الحدود من سفوان في ٢٧ مايو ١٩٣٥ وأطلقوا النار على سيارات البريد من على بعد خمسة عشر ميلا إلى الشمال من الجهرة ، وقد تم ضبط المغيرين من قبل السيارات الكويتية المسلحة وتقدم الشيخ باقتراحات محددة للحد من الحوادث التي تؤثر سلبا على علاقات البلدين الشقيقين ولكن العراق لم يظهر أي تعاون إيجابي بهذا الصدد(٣) .

ولم يقتصر الأمر على تلك الحوادث التي يقوم بها أفراد من العصابات والقبائل وإنما تعداه إلى تجاوزات وتعديات قامت بها قوات الشرطة العراقية على الحدود الكويتية اتبعت خلالها أساليب عنيفة بحجة العمل للقضاء على عمليات التهريب ومطاردة المهربين ، وأكد الشيخ أن هذه الحوادث تثير الجفوة والشقاق بين البلدين ، وتضعف علاقات الصداقة وحسن الجوار(٤) .

يضاف إلى ما للدعاوى العراقية بضم الكويت وللتعديات والغارات وتجاوزات الشرطة العراقية من أثر سيء على علاقات البلدين ، وبالتالي في رفض الشيخ التعاون مع العراق للحد

---

(١) F.O.371/18909 Memorandum by MR. Ward to Pol Agent. at Kuwait.

(٢) F.O.371/18909 Translation of Letter NO/4/1960, 3rd Dhil hazza From His Ecellency the Ruler of Kuwait to Pol-Agent Kuwait.

(٣) F.O. 371/18912 Kuwait Intelligence, 11th Mahram 1352, 2nd April. 1936, Summary for the period 17/31 may.

(٤) Gulf. F.O. Tel From Pol Agent Kuwait, No 166 to pol Resident. 4th May 1945.

من التهريب بين بلديهما فقد أسهمت حملات الصحافة العراقية على الكويت وتغاضي الحكومة العراقية عنها في جعل الشيخ يصر على رفضه التعاون مع حكومة العراق لايجاد وسائل لمكافحة التهريب ومحاولة القضاء عليه ، حيث كانت الصحافة العراقية كعادتها تنتهز كل مشكلة أو فرصة تتاح لتوجيه الحملات المغرضة للكويت ، وتدعو إلى ضمها إلى العراق باستعمال القوة إذا دعا الأمر . وتعددت مقالات الصحف العراقية بهذا الشأن ، وكانت أكثرها تلك المقالات الهجومية التي أثارتها صحيفة (الكرخ) البغدادية داعية إلى ضم الكويت بالقوة للتخلص من عمليات التهريب التي بالغت الصحيفة في وصفها وذكر آثارها السيئة على الاقتصاد العراقي بشكل كبير ومن تلك المقالات مقالا نشرته بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٣٥م تحت عنوان (ضرورة التحام الكويت في اتحاد مع العراق) أشارت فيه إلى أن تغييرات هامة ستحدثها وزارة المستعمرات البريطانية قريبا في الكويت مدعية بأن برقيات عديدة وصلتها من الشباب الكويتي الواعي يلح على توحيده مع العراق ، وبعد أن أورد المقال المزايا التي توجب العمل على ضم الكويت إلى العراق أكد أن أنه بضم الكويت إلى العراق تتخلص الأخيرة من ويلات التهريب التي أنزلت خلال السنتين الماضيتين أفدح الخسائر والأضرار بالتجارة العراقية (١) .

وتوالت مقالات جريدة (الكرخ) الهجوم ضد الكويت ، نذكر منها ما ورد في افتتاحية الجريدة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٣٥م بعنوان (تطور أنشطة التهريب في الكويت) ، أشارت فيه إلى ثلاثة مجابهات حدثت بين المهربين وقوة الشرطة العراقية . وذكرت الجريدة أن الوسيلة الوحيدة تتمثل في ضم الكويت إلى العراق . ويمضي المحرر قائلا «وعلى أية حال ، فسواء كانت دوافع التهريب اقتصادية بحتة أو تتداخل بها تأثيرات سياسية خارجية معينة تهدف إلى تحقيق أمور غير الربح عن طريق التهريب ، فليس كافيا أن تضاعف قوة شرطتنا وتتحمل مصاريف لا نهاية لها . ان الحل الوحيد للمشكلة يكمن كما بينا في ضم الكويت إلى العراق»(٢) .

وكانت جريدة (الكرخ) قد صعّدت حملتها العشوائية على الكويت إلى درجة دعت فيها إلى تبني اجراءات الحصار بالطائرات والعربات المدرعة . .الخ . . ، وذلك في مقالة لها بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٣٥م ، بعنوان (التهريب من الكويت) ، وقد أساء المقال إلى الشيخ (أحمد الجابر) واتهمه بأنه يجني فوائد شخصية من التهريب(٣) .

---

(١) F.O. 371 / 19967 AL-KARKH Newspaper No. 318 dated 12-8-1935 (The Necessary of Kuwait into union with Iraq).

(٢) Al-Karkh 21st Dec. 1935 (Development of Smuggling activities in Kuwait).

(٣) F.O.371/19967 Al Karkh No. 225 dated 27-10-1935.

ونظرا لانزعاج الشيخ (أحمد الجابر) من حملات العراقية ضد الكويت ، فقد كتب المعتمد السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج كتابا أرفق به قصاصات العديد من المقالات الهجومية التي نشرت في الصحف العراقية ضد الكويت ، موضحا بأن السلطات العراقية لم تتخذ إجراءات سوى التحذير الصادر عن نائب مدير الدعاية العراقية في بغداد لمحرر جريدة (الكرخ) بأن مقالته عن التهريب مرفوضة ، وأنه إذا لم يعتدل في كتاباته فإجراءات أخرى ستتخذ ضد صحيفته[1] .

ونتيجة لزيادة حملات الصحافة العراقية الموجهة ضد الكويت أجرت الحكومة البريطانية اتصالاتها مع الحكومة العراقية بوساطة سفيرها في بغداد مبدية استيائها من هذه الحملات فقد قابل السفير رئيس وزراء العراق في أغسطس ١٩٣٥م ، ولفت انتباهه للمقالات المنشورة في الصحافة المحلية والتي تدعي رغبة بعض العناصر في الكويت لضم المشيخة إلى العراق . وتحث الصحيفة من جانبها حكومتها إلى وجوب الإستجابة إلى تلك المطالب لإنقاذ الشعب الكويتي وللقضاء على مشكلة التهريب . كما قدم السفير احتجاج حكومته على تلك الدعاية إلى وزير خارجية العراق آنذاك (نوري السعيد) عند عودته من طهران فادعى الأخير إلى أن مصدر تلك المقالات هو سوريا ، وأنها لا تستحق سوى الاهمال ، وأنه يتحمل المسئولية الشخصية في نفيها نفياً قاطعاً بالنيابة عن الحكومة العراقية وأنها لا تحمل أي ذرة من الحقيقة بل هي محض اشاعات شخصية[2] وأنكر (نوري السعيد) ، أن تكون لدى حكومته أية نية لضم الكويت .

ووعد بإصدار تكذيب من المكتب الصحفي ، وبالفعل فقد صدرت بيانات بعدم صحة تلميحات جريدة (الكرخ) في معظم الصحف العراقية الصادرة في ٢٧ ديسمبر ، وذكرت إحداها أنها تلقت هذه ـ المعلومات من دائرة الدعاية والنشر ـ كما وعد (نوري السعيد) السفير البريطاني بأنه سيقدم لشيخ الكويت تأكيدات شخصية بشأن نوايا العراق أثناء زيارته القادمة للكويت[3] .

ويكفي ما ذكرناه عن التهريب لنتبين أن الحكومة العراقية لم تعالج مشكلة التهريب المعالجة الصحيحة التي تؤدي إلى حلها وإنهاء الأشكال الناشيء عنها ، والذي أدى إلى تصدع علاقاتها بجارتها الكويت نتيجة تعمد العراق تصعيد تلك المشكلة دون أن تبذل من جانبها أية خطوات إيجابية بشأنها ، وإنما كانت تطلب من الكويت كل شيء حتى لو كان ما تطلبه من

---

(١) F.O. 371 / 19967 from Colonel H.R.P Dickson - Pol. Agent Kuwait to Pol. Resident in the Persian Gulf. 20th Nov. 1935.

(٢) F.O.371/18910 British Embassy Baghdad to Sir Samuel J.G. No. 111/8/33. August 1935.

(٣) F.O. 371/19767 British Embassy to Ministry of Foreign Affairs No. 667 dated 30 -12 - 1935.

إجراءات ماسا بسيادة الكويت واستقلالها ويؤدي إلى تدهور اقتصادها . وبدأت الأطماع العراقية واضحة من خلال طرحها الدعوة لضم الكويت كحل لمشكلة التهريب ، وذلك بالطرق الرسمية والشعبية إلى جانب تكرار تعديات أو غارات اللصوص من قاطعي الطريق من بعض الأفراد العراقيين ، إلى جانب تجاوزات الشرطة العراقية المتكررة والتي حفلت بها الملفات بحجة مطاردة المهربين .

وتخوفت الحكومة البريطانية من أن تزداد الضغوط والتأثيرات العراقية على الشيخ ، وأن تسعى بالفعل لضم الكويت بحجة ما تعانيه من التهريب وبادعائها مطالبة كاذبة من الشباب الكويتي بالانضمام إلى العراق ، أو أن يفرض العراق حصاراً اقتصاديّا على الكويت وأن تمنع العراق أمير الكويت من التزويد بمياه شط العرب . لذا سعت الحكومة البريطانية بالتوسط لحل مشكلة التهريب وارغام الشيخ على التعاون مع العراق للقضاء على التهريب ، وذلك على الرغم من تفهم المسئولين البريطانيين للأسباب التي دعت الشيخ إلى عدم التعاون مع العراق بذلك الشأن ولكن الشيخ أصر من جانبه على رفض التعاون مع العراق رغم تحذير بريطانيا له بأنها ستتركه يواجه وحده الضغوط والاجراءات العراقية ضده ، إلا أن يعتذر للحكومة البريطانية مبيّناً بأنه لا يرغب بأن تعتقد الحكومة البريطانية بأنه يرفض نصيحتها مدفوعا بروح العناد تجاهها ، أو بالعداوة تجاه العراق ، وإنما تنحصر الأسباب لعدم موافقته بما يلي :

أولا : علمه بأن الحكومة العراقية ليس لديها حق قانوني للطلب منه القيام بما تريده بالرغم من أن هذا ما كان يمنعه من المساعدة كجار طيب لو كان الأمر ممكنا .

ثانيا : سواء تم إيقاف التهريب عن طريق الكويت أو من خلال قوات الحصار العراقية ، فسيكون هناك خسارة كبيرة لبلده الصغير الذي لا تنبت به سوى الحشائش ، لذلك فهو يعتمد على التجارة لكي يحصل على المال الذي يشتري به الطعام والملابس من الهند لسكان الكويت البالغ عددهم مئة ألف نسمة ، فإذا ما حدثت هذه الخسارة نتيجة لإجراءات الحكومة العراقية وحصارها ، فإن شعبه لن يلومه عندها . غير أنه فيما لو نجمت الخسارة عن إجراءات اتخذها هو وفقا للمقترحات العراقية فإن النتيجة بلا شك ستكون كما يلي :

١ ـ فقدان الكويت بصورة مؤكدة لكل تجارتها مع الداخل ، حيث سيكون عمل مدير الجمارك الجديد الترتيب لذلك .

٢ ـ ستعتقد كل البلاد العربية أن الكويت قد تخلت عن حريتها للعراق ، وأصبحت مجرد تابع له .

٣ ـ سيتهم الشيخ من أفراد آل الصباح وشعبه بالخيانة ، مما سيجعله يواجه مشكلات ومصاعب كثيرة .

٤ ـ سيظن (ابن سعود) أن الشيخ سلم نفسه للعراق ، ففي الوقت الذي رفض فيه طلبه لتعيين ممثل مسلم له ليجمع رسوم الترانزيت ، فإنه وافق على تعيين مدير جمارك مسيحي يتمتع بسلطات واسعة[1] .

٥ ـ سيتبع تدهورا لتجارة واعتبار شعبه له بأنه خائن هجرة كثير من الوجهاء والتجار والأعيان للكويت ، بينما لو لم تحدث الخسارة بسببه فإن عائلته وشعبه سيؤيدونه في أوقات الشدة .

وظلت الحكومة البريطانية تضغط على الشيخ ليتعاون مع العراق ، بينما ظل الشيخ مصرا على رفضه مفسرا هذا الرفض بأن جاء نتيجة لبعض المقترحات العراقية التي تعني التنازل لها عن سيادة بلاده ، بينما يعني البعض الآخر الخسارة الكاملة لتجارة بلاده وهي المصدر الأساسي للدخل .

وقد اقتنع (فاول Fowle) المقيم السياسي البريطاني بأن الحكومة البريطانية أن لا تذهب في ضغطها الى أبعد من تقديم النصيحة القوية ، وفي حالة اهمالها ستضع مسئولية النتائج على الشيخ بصورة كاملة . وأشار فاول أنه بخصوص تلك الاجراءات المتعلقة بالتهريب ، فقد كانت الحكومة العراقية دائمة التلاعب بموضوع النفقات التي تدعي أنها ستدفعها عند فرض الاجراءات المضادة للتهريب ، وأنها تستطيع البدء بدوريات تتكون من سيارات قليلة تحمل مدافع رشاشة وأطقم مسلحة لن تكلف كثيرا ، ثم تزيدها الى اجراءات أكثر فاعلية . وقد جربت الحكومة العراقية تلك الاجراءات فأثبتت فاعليتها في القاء القبض على قافلة تهريب ولم يبد الشيخ انزعاجا لنجاح الاجراءات العراقية المضادة للتهريب ، بل أبدى ارتياحاً وهو راض من جانبه بتلك الاجراءات شريطة أن تلتزم الحكومة العراقية دائما بحدود القانون . وقد قدمت له الحكومة العراقية تأكيدات بهذا الخصوص .

ويرى (فاول) أن هذه المعالجة كافية ولا يحتمل الموضوع المزيد من الضغوط ، فالشيخ كما سبق وأخبرت بريطانيا العراق أكثر من مرة، وهو حاكم مستقل يرتبط بعلاقات تعاهدية خاصة مع بريطانيا ، وليس هناك أي نص في معاهداته مع بريطانيا أو في القانون الدولي يجبر الشيخ على التعاون مع العراق في فرض اجراءات مضادة للتهريب .

وأكد (فاول) لحكومته بأنه لن يترتب على الاتجاه الحالي أية تأثيرات سيئة ، فعرب الخليج حكاما وشعوبا سيفهمون تماما أن المصالح البريطانية غير متورطة وأنها بذلت مساعي حثيثة لتسوية القضية بصورة ودية بين البلدين ، وأنها تعي بأنه اذا كان الشيخ قد اختار حقه المشروع

---

(١) الباحثة المصدر السابق ص ص : ٢٨٢ ـ ٢٩٢ .

في عدم التعاون ، فإن للحكومة العراقية كل الحق في فرض الاجراءات المضادة للتهريب ، لكن الحكومة البريطانية لن توافق على ممارسة الضغوط غير المشروعة في أي خلاف فيه تعدي على السيادة الكويتية أو فرض أي مصاعب لا داعي لها على حاكم الكويت وشعبه[1] .

أما حول وجهة النظر البريطانية القائلة بأنه يتعين على الشيخ القيام بمراقبة فعّالة على تصدير البضائع براً وبحراً من الكويت ، فان (فاول) يرى بأنه اذا كان الشيخ يوافق على قدر من التعاون في البحر ، حيث يعتقد أن أغلب التهريب يتم بواسطة الكويتيين ، فانه راغب في التعاون مع الحكومة العراقية في البر ـ حيث أن معظم المهربين من العراقيين ـ وعن هذا الطريق يجري تهريب الحجم الاكبر من البضائع وقد قدم الشيخ اعتراضات مختلفة على الخطط الكثيرة التي عرضت عليه ، لان العمل ببعضها سيؤثر على حقوق سيادته على أراضيه . كما ستؤدي الى تضرر بلده ، و هو لا يرضى أن يتعاون فيما يضر بلاده . وعند صدور الضرر نتيجة اجراءات عراقية فانه غير ملام ولن تتدهور شعبيته أو يتعرض لمشاكل داخلية . وأيد (فاول) الشيخ في توقعه دعم الحكومة البريطانية ضد الاجراءات العراقية غير القانونية التي تتخذ بحجة منع التهريب لاسيما بعد أن قامت السلطات العراقية مرات متكررة بالتجاوز على الأراضي ومياهها الأقليمية وارتكبت أعمالا استبدادية ووحشية وغير قانونية ، مما جعل المقيم السياسي البريطاني في الخليج يدعو حكومته الى تخفيف الضغط على الشيخ لانه في الوقت الذي تحرص فيه (بريطانيا) على حث الشيخ على التعاون مع العراق لايقاف التهريب فان ممارستها للضغوط الشديدة بهذا الشأن سيكون لها تأثير سيء على سمعه بريطانيا في المنطقة ، مما يعطي الانطباع بأنها تفرط بحقوق دولة صغيرة تحت حمايتها لمصلحة دولة أكبر ليست تحت حمايتها . كما أن زيادة ضغط بريطانيا الذي يقابله اصرار الشيخ على الرفض سيجعل الموقف يتأزم بين الطرفين ، ولاشك أن مسئولية هذه النتائج السيئة تقع على بريطانيا بالدرجة الاولى[2] .

وخلال زيارة الشيخ لبريطانيا في يونيو ١٩٣٥م استطاعت الأخيرة اقناع الشيخ بتطبيق نظام البيانات الجمركية (المانيفست) على البضائع المتجهة براً وبحراً للعراق . ولكنه رفض مجرد البحث في الاتفاق الآخر المتعلق بتعيين مدير جمارك بريطاني ، غير أن العراق رأت أن حجم التعاون الذي قبله الشيخ غير كاف ، لذلك أخذت تلح على الحكومة البريطانية لفرض

---

(١) F.O. 371/18909 From G.W.R. draft No.371/12791 June 1935 to Sir A.Clar Kerr - Baghdad.

(٢) F.O .371 / 18910 From Col. T.G.Fowle pol. Resident in P.Gulf to Secrtary of State for India. Indian Office London confidential No. 8643 of 1935 11th Now. 1935.

الاجراءات المقترحة لفرض الاجراءات المقترحة من قبلها من أجل انهاء التهريب من الكويت نهائيا .

ومن ناحية أخرى ، فعلى الرغم من أن العراق اتخذت اجراءات من ناحيته لمنع التهريب أقرتها له بريطانيا في حدود القانون ، إلا أنه ظل يشتكي من استمرار عمليات التهريب ، بينما اشتكت الكويت من كثرة تجاوزات الشرطة العراقية للحدود الكويتية ومياهها الاقليمية .

وهكذا كانت مشكلة التهريب التي نشأت بين الكويت والعراق تعالج بشكل غير ودي شأنها شأن بقية المشاكل التي اصطنعها العراق أو صعدها وبالغ في اظهار تضرره منها والقاء اللوم كل اللوم على الكويت وبالتالي الطلب منها تقديم التضحيات دون أن يقدم العراق أي مقابل .

وكان في كل الحلول التي طرحها العراق تعدي على حقوق الكويت وسيادته، مما دفع ببريطانيا الى مساندة الشيخ في رفضه لها بعد أن استجابت للعراق وبذلت مساعي حثيثة لاتخاذ كافة الطرق الكفيلة بالقضاء على التهريب ، ومن ذلك الضغط على الشيخ للتعاون مع الحكومة العراقية بهذا الصدد ، ولكنها غيرت موقفها بعد أن رأت ما نمت عنه مطالب العراق من تعد واضح على حقوق السيادة الكويتية .وكان لابد أن تساند الشيخ في رفضه لكافة الحلول التي طرحها العراق والتي منها توحيد الجمارك بينه وبين الكويت ، أو قيام اتحاد جمركي بين البلدين أو تنازل الكويت للعراق عن جميع الأراضي الواقعة في شمال خط عرض ٣٥ ٢٩° . واعتبرت بريطانيا النقطتين الأخيرتين تشكلان خرقا لحقوق الشيخ الاقليمية علي أراضيه .

وكان السفير البريطاني في بغداد يعاني من ضغوط عراقية شديدة حول هذا الموضوع ، بينما ظل الشيخ على رفضه للتنازل عن حقوق بلاده الذي يطالب العراق تقديمها تحت مسمي التعاون ، واستمرت مشكلة التهريب وما لحقها من تجاوزات الشرطة العراقية على حدود الكويت ومياهها الأقليمية تشكل توترا في علاقات البلدين ، ولم تنته إلا بعد اكتشاف النفط في الكويت ، وما نتج عنه من رفاهية ورخاء انعكست على الكويت ، مما دفع الكويتيين المشتغلين في هذه التجارة على قلتهم للاستغناء عنها ، في حين اتخذت الحكومة العراقية . من جانبها اجراءات مشددة ضد مواطنيها الذين يمارسون هذه التجارة ، مماحصره بنفر قليل من المخاطرين العراقيين .

وفي حين انتهت مشكلة التهريب كمشكلة بين البلدين إلا أنها خلّفت ورائها تصدعا في العلاقات نشأ عن التجاوزات العراقية للحدود والمياه الأقليمية الكويتية وما صاحبها من أعمال وحشية وتولدت عن تلك المشكلة مشاكل أخرى ، منها مشكلة المياه .

مشكلة ندرة المياه ونقله من شط العرب :

نشأت هذه المشكلة نتيجة ندرة المياه في الكويت واضطرارها للاعتماد في جانب كبير من حاجتها الحيوية الملحة على جلبه من نهر شط العرب الأقرب إليها ولسهولة نقله بالوسائل المتوفرة في ذلك الحين وهي الخزانات المحمولة على القوارب الشراعية والتي بدأت عام ١٩٠٩م نتيجة ندرة المياه التي تزداد الحاجة إليها في موسم الصيف . عندما يشح المطر .

وبدلا من أن تكون هذه الحاجة الملحة إلى المياه وسيلة تقارب بين البلدين الشقيقين تبدي بوساطتها الحكومات العراقية تعاوناً وحسن نوايا تجاه الجارة الشقيقة الكويت ، من خلال تيسير وتسهيل مهمة قوارب المياه والتي لا تحتمل أية تعقيدات في الاجراءات ، فإن السلطات العراقية تعمدت خلق صعوبات اضافية في عملية نقل المياه من شط العرب ، إلى جانب ما كانت تواجهه القوارب الشراعية من صعوبات طبيعية نتيجة اعتمادها على الرياح في سيرها ، مما يتسبب في تأخيرها في كثير من الأحيان .

ولقد شددت السلطات العراقية الرقابة على السفن الكويتية ، بحجة القضاء على التهريب ، ففرضت على السفن المرور بمركز الفاو الجمركي للتفتيش ودفع الرسوم (تسع آنات)* ، مما كان يؤدي لتأخر وصول السفن المحملة بالمياه إلى الكويت(١) . فتسببت السلطات العراقية عن قصد في خلق مشكلة تموين في أكثر الموارد حيوية بالنسبة لسكان الكويت ، مدعية أنها تهدف بذلك إلى إرغام الشيخ على التعاون مع السلطات العراقية في اجراءات مقاومة التهريب .

وفي الحقيقة أن الصعوبات التي خلقتها السلطات العراقية بشأن امدادات المياه المحمولة من شط العرب إلى الكويت فاقت ما كانت السلطات العثمانية تحاول اصطناعه بعد عقد اتفاقية الحماية البريطانية للكويت عام ١٨٩٩م اقتصاصا من الأخيرة لميلها لبريطانيا ، ولعل هذا ما دفع الكويت من البداية إلى طلب مساعدة بريطانيا بهذا الشأن ، في حين كانت استجابة الأخيرة واهتماماتها بمشكلة ايجاد المياه لتغذية الكويت ناتجة عن محاولاتها الجادة لابعاد أي تأثير عثماني أو عراقي عن الكويت وقد ظهر الاهتمام البريطاني بهذه المشكلة مبكرا وبالتحديد منذ عام ١٩١٣م ، حين توجهت بعثة بريطانية إلى الكويت لهذا الغرض(٢) وبعد اجراء عدة

---

* الآنة هي ١/ ١٦ من الروبية الهندية وهي العملة التي كانت مستعملة في الكويت قبل الاستقلال .

(١) F.O.371/16008 Memorandum Right of Kuwait boats to draw water from Shatt El Arab 30th June 1935.

(٢) الباحثة «الكويت في ظل الحماية البريطانية» ـ ص ٣١٨ .

تجارب أوصت البعثة بامكانية الحفر واحتمالات وجود مياه عذبة في الكويت[١] .

وازداد الاهتمام البريطاني بالعمل على ايجاد مياه الشرب في الكويت في الثلاثينات من هذا القرن حين نشأت بعض الصعوبات في عملية نقل المياه من شط العرب ، لاسيما بعد أن تحسست بريطانيا . ما نتج عن تشدد السلطات العراقية وتعقيد اجراءات مرور السفن من ظهور مشكلة مياه صعبة ، تسببت في تذمر الأهالي وشكواهم إلى الشيخ أحمد الجابر الذي احتج على الاجراءات العراقية ، ورغم موافقة العراق على ازالة تلك الاجراءات إذا ما ضمن الشيخ ألا تحمل القوارب الكويتية بضائع مهربة ، غير أن العراق لم يقدم على أية خطوة في سبيل ازالة تلك العوائق ، مما دفع الشيخ إلى تقديم شكواه إلى المسئولين البريطانيين الذين نصحوا بضرورة العمل على توفير الاكتفاء الذاتي من المياه حتى تستغني عن العراق بهذا الخصوص ، وذلك بالاتفاق سرا مع شركة نفط الكويت لحفر آبار جديدة وجلب آلات رافعة . وتنفيذا لذلك قدمت بعثة بريطانية للكويت واتفقت مع الشيخ في ابريل عام ١٩٣١م . وقد أكدت نتائج الحفر وجود المياه ، لاسيما في أطراف الامارة وفي المنطقة المحايدة وفي جزيرة فيلكا . وكانت بريطانيا قد قدمت قرضا قدره (مائة وسبعون ألف روبية) لاستغلاله في التعاقد مع شركة النفط البريطانية الفارسية لحفر آبار ارتوازية للبحث عن المياه[٢] .

وقدمت الشركة عرضًا للشيخ عام ١٩٣٥م بوضع مضخة لاستخراج الماء في الأماكن التي أشارت إليها البعثة ، إلاأن العرض كان مرتفع التكاليف وغير مضمون النتيجة فرفض الشيخ[٣] وقدم مشروعا آخر عام ١٩٣٦م للسلطات البريطانية يقضي بإنشاء شركة بالتعاون مع العراق تقوم بضخ المياه من شط العرب عبر الأنابيب إلى الكويت . وحظى المشروع بتأييد الشيخ ورغبته الأكيدة في تنفيذه ، وذلك لأن الكويت ستحصل منه على رسوم وامتياز من أرباح الشركة وسيغنيها عن مشروع استخراج المياه من باطن الأرض الذي سيكلفها مصروفات باهظة . إلاأن المشروع لم يحظ باستحسان السلطات البريطانية وحاولت بواسطة معتمدها السياسي في الكويت اقناع الشيخ بصرف النظر عنه .

وأبدت الحكومة العراقية ترحيبها بالمشروع وأظهرت استعدادها لتزويد الكويت بالماء العذب دون قيود أو شروط[٤] . ولكن الحكومة البريطانية رفضت المشروع كما رفضت مشروعا

(١) F.O.371/2476 From Nox C.I.E. No 458 for Secretary to the Govt. of India Foreign & Political Dept. 2nd Dec. 1914.

(٢) I.O.R/15/4/1004 Conf Prospects of obtaining Popable Water by artisan borin at Kuwait.

(٣) F.O.371/18909 Note of Conversation with Major Frank Holmed Laith Waite to I.D 11 th Feb. 1935.

(٤) F.O.371/20774 Memorandum No. C. 260 Kuwait Water Supply Canvy.

آخر تقدمت به شركة عراقية لمد أنابيب المياه من العراق إلى الكويت ، . ولاشك أن هذا الرفض والمقاومة البريطانية للمشاريع العراقية ناتجة عن تخوفها من تأثير العراق وأطماعها في الكويت[١] . وسوغت رفضها للمشاريع العراقية بموقف السلطات العراقية حين اجبرت السفن الكويتية المقلة لمياه شط العرب على التوجه إلى مركز الفاو الجمركي وما يسببه ذلك من تأخير في وصول المياه إلى الكويت ، فكيف يمكن الاعتماد على تلك السلطات في مشاريع ثابتة تتعلق بمادة حيوية هي المياه ، عماد الحياة ، ولكن الحكومة البريطانية لم تمانع في استمرار جلب المياه بواسطة المراكب من شط العرب .

ومما يثير الانتباه أنه في الوقت الذي تعمدت السلطات العراقية فيه وضع العراقيل أمام السفن الكويتية المشتغلة بنقل المياه ، كانت الحكومة العراقية تبدي ترحيبها الزائد للسماح للكويت بضخ المياه من شط العرب بلا مقابل وذلك عبر أنابيب خاصة . ولاشك أن ذلك كان يتفق مع المخططات العراقية الهادفة إلى ربط العراق في مصادر مياهها . ولم تنخدع الكويت بالعروض العراقية ، فما واجهته قواربها المشتغلة بنقل المياه من صعاب يدعوها إلى عدم الاطمئنان إلى جارتها في مشروعات ثابتة لنقل المياه ودفعها إلى مواصلة البحث عن مواردها المائية .

وهكذا واصلت الحكومة العراقية اطماعها محاولة أن تتخذ من مشكلات التجارة والمياه بالاضافة إلى التهديد بمصادرة الممتلكات الكويتية في البصرة والفاو ، فضلا عن الدعاية المكثفة لضم الكويت والعمل للحصول على تنازلات من الكويت . إل أن (الشيخ أحمد الجابر) جابه محاولاتها بصلابة رافضاً كافة المحاولات التي بذلتها الحكومة العراقية للمساس بسيادة الكويت واستقلالها[٢] .

وفي فترة الحرب العالمية الثانية وانضمام العراق إلى دول المحور واعلانها الحرب على بريطانيا نشأت مخاوف من تعمد السلطات العراقية عرقلة سير المراكب الكويتية المقلة للمياه من شط العرب مما دعى السلطات البريطانية إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستمرارية جلب المياه وعدم ايقافه طوال فترة الحرب[٣] . وأوصت حكومة الهند بوجوب منع الحكومة العراقية من ممارسة أي ضغط على الكويت لايقاف التموين من مياه شط العرب[٤] . فعلى الرغم من

---

(١) Resident in the Persian Gulf (F.O.371/21813. F.O. to).

(٢) د. جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات العراقية الكويتية في عهد الملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩م)، دراسات مقدمة إلى ندوة العدوان العراقي على الكويت، (المجلة العربية للعلوم الانسانية).

(٣) F.O.371/20774 I.O. To F.O. Kuwait -Iraq relation (Kuwait Water Supply) 8th Nov. 1937.

(٤) F.O.371/21831 O. to Bagally - Kuwait-Iraq. 8th Nov. 1938. PZ 7295039.

أن بريطانيا كانت حذرة من اعتماد الكويت في حاجتها للمياه على العراق بواسطة مشاريع ثابتة فانها حريصة على استمرار نقل المياه بواسطة السفن إلى الكويت[1] .

بل إن الحكومة البريطانية قدرت الحاجة إلى طرق متطورة لنقل المياه من شط العرب إلى الكويت بعد تطور الحياة في الأخيرة نتيجة ظهور البترول فيها ، مما دعاها إلى أن تعهد إلى شركة (الكسندر حبيب) البريطانية بدراسة مشروع بهذا الشأن عام ١٩٥٤ فقدرت الشركة كمية المياه المطلوب ارسالها إلى الكويت بمائة مليون غالون يوميا ، أي ما يعادل ٢٣٪ من مياه شط العرب التي تصب في الخليج العربي . واقتراحت الشركة ثلاث مواقع على ضفاف شط العرب لسحب المياه وهي (العشار والمعقل والحكيمية)[2] . وقد تبودلت المذكرات بين المغفور له (الشيخ عبدالله السالم) والحكومة البريطانية والعراقية لوضع مسودة لاتفاقية نقل المياه . ويتضح من خلالها تخوف الحكومة البر يطانية من أن يؤدي تنفيذ هذا المشروع إلى زيادة ارتباط الكويت بالعراق . ولكن الواقع لم يكن زيادة ارتباط وتواصل وانما كانت محاولة الوصول إلى اطماع توسعية كشفت عنها الحكومة العراقية كعادتها دوما في استغلال مثل تلك المناسبات . فقد وافقت الحكومة العراقية على مسودة المشروع الذي رفعه الشيخ عبدالله السالم ، بواسطة بريطانيا ولكنها تقترح أن تتنازل الكويت عن منطقة صغيرة من اقليمها تشمل (جزيرة وربة) لأنها ستحتاجها للأشراف على مداخل ميناء أم قصر حينما يجري تعميره ورغبة من العراق في ستر اطماعها أدعت أنها لاتعتبر هذا الاقتراح جزء من اتفاقية المشروع . إلا أن بريطانيا أوصت بعدم تنازل الكويت عن تلك المنطقة والاكتفاء بشروط مماثلة لتلك الشروط التي تفرض على الكويت بخصوص الأراضي التي سيمر منها خط أنابيب المياه في الأراضي العراقية . وأن اتفاقية تأجير هذه المنطقة يجب أن تتدرج ضمن اتفاقية المياه . وأنها (أي اتفاقية التأجير) سوف لن تمنح أية حقوق في الزيوت والمعادن الأخرى في تلك المنطقة . وأن من مميزات الاقتراح أن تكون للعراق مصلحة في استمرار سريان مفعول الاتفاقية مماثلة لمصلحة الكويت في الاتفاقية . أما مساحة المنطقة فهي الموضحة في التخطيط المرفق بالاتفاقية . كما اقترحت بريطانيا أن تدفع الكويت تكاليف قوات الأمن التي تقوم بالمحافظة على سلامة المشروع[3] .

وقد تراء ت (لنوري السعيد ـ رئيس وزراء العراق آنذاك) أهمية الكويت القصوى ، وما سيجنيه العراق من ادخالها ضمن مشاريعه وخططه المستقبلية والتي منها حلف بغداد ، ثم الاتحاد الهاشمي في وقت لاحق .

---

(١) F.O.371/21813 Reyder to pell 30th Nov. 1938 No 06718138.

(٢) جان جاك بيرين، الخليج العربي، ترجمة هاجر وسعيد الغز، بيروت ١٩٥٩، ص ١٢٨ .

(٣) مسودة اتفاقية تزويد الكويت بالماء من شط العرب ، من وثائق وزارة الخارجية الكويتية .

ولتنفيذ خطة (نوري السعيد) في الكويت فإن السياسي العراقي العتيد ، راح يغازل الكويتيين ـ كما يذكر المعتمد البريطاني في الكويت الكولونيل (ديكسون) وذلك بالتلويح لهم بالفوائد التي سيجنونها من جر مياه شط العرب بواسطة الأنابيب إلى الكويت ، والذي من شأنه تحويل الأراضي القاحلة المحيطة بمدينتي الكويت والجهرة إلى حدائق غناء ، بينما يدرك نوري السعيد بأنه اذا ما تم ذلك فإن المزارعين الذين سيتولون زراعة الأراضي المستصلحة سيقدمون من العراق ، ويضمن بمشروعه سيطرتهم على جزء كبير من الأراضي الكويتية ، ولابد أنهم سيطلبون حماية دولتهم في حالة نشوء أي نزاع ولو كان ذلك النزاع مفتعلا[١] .

وكانت آخر وسائل الغزل العراقية للكويت هو تعديل موقفها من المشروع لاسالة المياه من شط العرب وذلك خلال زيارة الشيخ (فهد السالم الصباح) أخو الحاكم (الشيخ عبدالله السالم الصباح) إلى بغداد في اكتوبر عام ١٩٥٥م فقد أشار (نوري السعيد) إلى أن الكويت تستطيع أخذ المياه دون شروط[٢] . إلاأن الشيخ (عبدالله السالم) فطن إلى ما يحمله المشروع من أخطار ومن تطلعات عراقية في الكويت ، وما يشكله ربط هذا المشروع الحيوي بالتوجهات العراقية ، وعلاقتها بالكويت من مخاطر محققة متى شاءت الحكومة العراقية ، فرفض الشيخ (عبدالله السالم) مفضلا الاتفاق مع إحدى الشركات الأجنبية لاقامة محطة لتقطير ماء البحر في الشويخ ، وتبع هذا الاتفاق بآخر في ذات العام (١٩٥٥م) لاقامة محطة تقطير أخرى . وكان دافع حكومة الكويت للتفكير في مشاريع تقطير المياه هو نجاح تجارب شركة نفط الكويت لتقطير المياه من البحر والذي قامت به عام ١٩٥٣م وذلك لتغطية احتياجات عمالها وموظفيها[٣] .

تم انشاء أكبر مصنع لتكرير المياه في العالم فى الكويت عام ١٩٥٨م على كفاءة عالية لضخ مليوني جالون من مياه الشرب يوميا ومصمم لمواجهة ضخ خمسة ملايين جالون يوميا .

وبذلك قضى على مشروع اسالة مياه شط العرب في مهده وجاء الرفض تصميما من المغفور له الشيخ عبدالله السالم على عدم ترك الفرصة لحكومة العراق للتحكم في حياة شعبه ،بالاضافة إلى امكانية ضياع التكاليف المادية الباهظة التي تكون قد صرفتها لاتمام ذلك المشروع .

---

(١) هـ . ر . ب ديكسون ، الكويت وجاراتها ، الجزء الثاني، القسم الثالث ، الكويت ١٩٦٤ .

(٢) والد غلمن ـ مترجم ـ عراق نوري السعيد، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٤ .

(٣) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ـ ١٩٤٥ ـ ١٩٧١، ص ٤٥، القاهرة ١٩٦٨ .

وعندما اكتمل مشروع تقطير مياه الخليج توقفت السفن عن نقل مياه شط العرب بعد أن ظلت تعمل قرابة نصف قرن من الزمن .

وعلى الرغم من نجاح حكومة الكويت في التغلب على مشكلة المياه ، سواء بإنشاء معامل تقطير المياه أو باكتشاف مياه جوفية ، إلا أن مشروع اسالة مياه شط العرب استمر يلح على الأذهان ، إذ ما كادت تنتهي الأزمة التي أثارها عبد الكريم قاسم (رئيس وزراء العراق) في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٣م حتى تم الاتفاق بين حكومتي الكويت والعراق على مد أنابيب لاسالة مياه شط العرب إلى الكويت ، ووافق مجلس الأمة الكويتي في فبراير ١٩٦٤م على اتفاقية بهذا الصدد(١) . غير أن الحساسيات السياسية ظلت تقف حائلا دون تنفيذ هذا المشروع الحيوي الكبير(٢) .

مشكلة الحدود الكويتية العراقية :

كانت مشكلة الحدود أبرز المشاكل المصطنعة بين البلدين الجارين (الكويت والعراق) وأكثرها تعقيدا و أبعدها انعكاسا على تصدع العلاقات وتوترها بين الجارتين العربيتين .

ومما هو غني عن التعريف ، ولا يحتاج إلى دلالة أن هذه المشكلة كانت ولازالت وليدة الأطماع التوسعية العراقية حتى أنها نشأت مع نشأة العراق الحديث ، وعلى يد حكامه العرب المستغلين الذين واصلوا إثارة المشاكل حول الحدود واصطناع الخلافات بشأنها منذ فجر استقلال بلادهم . بل لعلنا لا نغالي إذا قلنا أن البداية كانت قبل الاستقلال حين كانوا يقبعون تحت الانتداب البريطاني ، واستمرت المشكلة تتفاعل مع زيادة اطماع الحكومات العراقية المتعاقبة وفقا لتعاظم مداخيل الكويت المادية وتزايد أهميتها مع تطورها وتقدمها على كافة الأصعدة والميادين ، وكان أن تفجرت بشكلها العدواني الصارخ على يد الطاغية (صدام حسين) ، حين أخرجها بمخرج ابتلاع الكيان الكويتي كاملا والاستيلاء على خبراته وموقعه الاستراتيجي الهام ، ثم مواصلة التقدم منه إلى الشقيقات الخليجيات وتكوين امبراطورية صدامية مترامية الأطراف .

لقد اندفع العراق وراء أطماعه التوسعية ومصالحه غير القانونية ، مما جعله يتهور في اذكاء واشعال خلافات حدودية لا نهاية لها ولا يمكن حلها واحتوائها ، في حين كان الايمان بوحدة مصير الأمة العربية وتكامل قدراتها وتحقيق أهدافها يحتم على العراق العمل على

---

(١) الباحثة، المصدر السابق، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

Ski G. Oil and in the Middle East. P. 48. (٢)

احترام الاتفاقيات التي حددت حدودها مع شقيقتها الكويت واثبات حسن النية في السعي إلى ترسيمها على الطبيعة من أجل انهاء الشرخ في العلاقات الأخوية بين الشقيقتين .

وإذا كان دعاة الوحدة العربية يرون أن الحدود السياسية بين البلدان العربية قد خططت في العهد الاستعماري وتكرست تلك الحدود حين استقلت الدول العربية داخل الكيانات الأقليمية التي رسمت لها ، وبالتالي فأنهم يدعون إلى وجوب ازالة تلك الحدود ودمج الكيانات العربية في كيان واحد . ، فإن ذلك لا يعني استخدام اسلوب القوة في ضم كيان مستقل إلى آخر لمجرد كون ذلك الآخر أكبر وأقوى ، ولا يبرر اختراق الكبير للصغير وتجاوزه ، مما يتعارض مع القانون الدولي الذي يلزم جميع الدول باحترام سيادة واستقلال الدول الأخرى بكياناتها المحددة بحدود معلومة حتي لوجاء هذا التحديد على يد الاستعمار . كما أن الاعتداء لا يتفق مع المبادىء القومية ويتنافى مع روح الدعوة وأهدافها .

فبالنسبة لكيان الكويت ، فانما هو محدد بخط يشمل واقع قائم لشعب يسكن هذه الأرض هو شعب الكويت . وأن حدودها ذاتها تلك المسجلة والمرصودة في اتفاقيات سابقة اثبتتها مصادر وثائقية وعلمية وواقعية لا يرقي إليها الشك . حتى أن بريطانيا لم تقدم على عقد اتفاقية مع الكويت في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩م ، إلا حين تأكدت أنها انما كانت تتفق مع كيان له شخصيته الثابتة وله استقلاله عن الدولة العثمانية(١) . وباعتراف الدولة العثمانية ذاتها على لسان مسئوليها(٢) . وقد احترمت الدولة العثمانية ذلك الكيان المتمايز المستقل للكويت .

ولم تنشأ أية نزاعات حدودية بين الدولة العثمانية والكويت ولم تشهد الحقبة التاريخية الممتدة طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أية محاولات عثمانية عدوانية للاستيلاء علي أراضي كويتية كتلك التي ظهرت في مطلع القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٠٢ .

فقد ظلت الدولة العثمانية تحترم استقلال الكويت طوال تلك الفترة ـ بكيانها المحدد بحدود معروفة ومرسومة(٣) .

---

(١) F.O.78/5174 Memorandum respecting Kuweit (Kuwait PP. 13-14).

(٢) كتاب ـ من مدحت باشا والي بغداد إلى الصدر الأعظم رئيس مجلس الوزراء ـ دفتر مهمة بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٢٨٦ هـ ـ يناير ١٨٦٩ ، وكذلك مذكرات مدحت باشا (ترجمة حالة) ـ وثائق وزارة الخارجية الكويتية .

(٣) أ .د عبدالله الغنيم ، مع لجنة من المختصين ـ ترسيم الحدود الكويتية العراقية (الحق التاريخي والارادة الدولية) (مركز البحوث والدراسات الكويتية)، الكويت ١٩٩٢م، ص ١٨ ـ ١٩ .

وفي ذات الوقت الذي استطاعت الكويت أن تحافظ على كيانها المستقل منذ نشأتها في مطلع القرن الثامن عشر وتلتزم بالاستراتيجية السياسية التي انتهجتها والمتمثلة بحسن الجوار والعلاقات الودية مع الجميع ، فإنه كان ولابد للكويت أن تنظم علاقاتها مع الدولة العثمانية التي تفرض سيادتها ونفوذها السياسي على أرجاء كبيرة من المناطق المجاورة للكويت في الخليج والجزيرة العربية وفي الولايات العثمانية في العراق . ولكونها مقر للخلافة الاسلامية . وكون السلطان العثماني خليفة المسلمين ، وما يعكسه ذلك من روابط روحية للمسلمين ، لذا فقد أقرت الكويت للدولة العثمانية بنوع من الولاء الشكلي ، إلا أن ذلك الاعتراف بالسيادة الأسمية كان أمرا (تكتيكيا) أملته الظروف الاقليمية والدولية التي كانت تواجه الكويت الناشئة دون أن تتخلى عن استراتيجيتها بعدم التنازل عن سيادتها واستقلالها[١] .

وقد أكدت الأحداث التاريخية صلابة الاستراتيجية الكويتية في المحافظة على الاستقلال من خلال علاقاتها مع الدولة العثمانية . ولكن تبني حكام العراق الحديث توجهات توسعية فاقت مثيلاتها عند الدولة العثمانية لا يجعلنا ننكر وجود محاولات توسعية لدى الأخيرة ، فقد ظهر النزاع الأقليمي ولأول مرة بين الكويت والدولة العثمانية في أعقاب توقيع معاهدة الحماية بين الكويت وبريطانيا في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ وكانت بداية ذلك في عام ١٩٠٢م حين أرسلت قوات عسكرية استهدفت بها تقليص نفوذ الشيخ مبارك الصباح في أم قصر وسفوان ووربة وبوبيان . ومما لاشك فيه أن تلك الخطوة من الدولة العثمانية جاءت اقتصاصا من الشيخ مبارك لتوقيعه اتفاقية الحماية مع بريطانيا كما كانت بدافع وتحريض الدول التي كانت تنافس بريطانيا على النفوذ والمصالح في المنطقة لاسيما المانيا التي دفعت حليفتها الدولة العثمانية إلى السيطرة على مقاطعات الكويت الشمالية بما في ذلك المناطق الساحلية بهدف استغلال المخارج الضيقة والعميقة لخور عبدالله والزبير نهاية لخط حديد (برلين ـ بغداد)[٢] .

وفيما عدا ذلك وحتى نهاية القرن التاسع عشر ظلت الدولة العثمانية تحترم استقلال الكويت بكيانها المتمايز ووفقا لما أكدته الأدلة التاريخية والوثائقية بما في ذلك الوثائق العثمانية[٣] .

وجاءت خطوة الدولة العثمانية الأخيرة على الرغم من اتفاقها مع بريطانيا على ما يسمى

(١) الباحثة ، علاقات الكويت الخارجية في القرن الثامن عشر (مجلة المؤرخ الغربي) التي يصدرها اتحاد المؤرخين العرب في بغداد قبل حله أي أن ما جاء في الدراسة حول استقلال الكويت عن الدولة العثمانية نشر في مجلة علمية تصدر في العراق ذاته ـ العدد ٣٥ ، السنة الرابعة عشر عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص ٣٦.

(٢) India Office Political & Secret Library B. 127 Kuwait Confidential.

(٣) مذكرات مدحت باشا (ترجمة حالة) من وثائق وزارة الخارجية الكويتية .

(باحترام الوضع الراهن) في الكويت حيث اتفقت الدولتين في سبتمبر ١٩٠١م على أن تلتزم بريطانيا بعدم تغيير علاقتها مع الكويت وأن لا تسعى إلى تحويلها (محمية بريطانية) بشرط ألا ترسل الدولة العثمانية من ناحيتها قوات عسكرية إلى الكويت والتعدي عليها بطريق مباشر أو غير مباشر (بواسطة ابن الرشيد)[١] .

وباستلاب الدولة العثمانية لمناطق كويتية بحجة دخول تلك المناطق في حدود ولاية البصرة العثمانية فإنها قد أسقطت أية دعاوى لها على الكويت وحولتها إلى اتجاه آخر . . وهو الحصول على أجزاء من الأراضي الكويتية . . وبالتالي تحولت قضية العلاقات بين الطرفين إلى نزاع حول الحدود[٢] . وقد تصدي الشيخ مبارك للدفاع عن أراضيه ضد مطامع الدولة العثمانية ، فاحتّج على ذلك موضحا أن (أم قصر) جزء من أراضي الكويت ، تقع في نهاية خور الصبية وفيها قصر إبن رزق وهو من رجال الكويت المشهورين . وأخذت (أم قصر) اسمها من وجود هذا القصر فيها .

أما بوبيان فقد بين الشيخ أن فيها مراكز كويتية لصيد الأسماك منذ أمد بعيد .[٣]

ومما يلفت الانتباه في تطور الأحداث هو موقف الحكومة البريطانية التي رأت في احتلال العثمانيين للمناطق الكويتية خرقا لسياسة الإبقاء على الوضع الراهن بين الدولتين واكتفت بابلاغ الباب العالي لها : «نرجو ألا يكون احتلال العثمانيين للمناطق الكويتية ما ينقص من حقوق شيخ الكويت»[٤] .

ونتيجة لذلك الموقف البريطاني السلبي فقد تعرضت الحكومة البريطانية لنقد شديد من مواطنيها وصحفها مما دعا إلى تعديل موقفها بأن ذكر أوكنور SIR.N.Conor السفير البريطاني في الاستانة ناظر الخارجية العثمانية بالاتفاق السابق بين حكومتيهما من أجل المحافظة على الوضع القائم (الراهن) والذي اجتهدت حكومته بالمحافظة عليه ، بينما عملت السلطات التركية على ازعاج الشيخ (مبارك) . وأوضح أوكنور لبلاده مصالح سياسية واقتصادية في الخليج العربي ، وبالتالي فإن تبعية المحافظة على تلك المصالح تقع عليها[٥] .

---

(١) (Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War, Vol. X Part. 11 . P. 49)

(٢) أ.د. عبدالله الغنيم وآخرون: الكويت وجودا وحدودا ـ الطبعة الثانية ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩١م ـ ١٤١٢هـ، ص ٧٥.

(٣) F.O.78/5251 Memorandum (Turkey Affair of Kuwait, 25th June 1902).

(٤) F.O.78/5251 Memorandum by the Marquis of Lunsdowne, Kuwait Confidential 20th March 1902.

(٥) F.O.78/5251 from Sir N O'Conor, No. 144. 28th March 1902.

ورأى اللورد كيرزون (Lord Carzon) نائب الملك في الهند أن المناقشات الدبلوماسية لا تجدي نفعاً وأنه يجب الدفاع عن الكويت واعلان الحماية البريطانية بصورة صريحة[١] ، فأيده المسئولون البريطانيون وأوفدوه للقيام بذلك عام ١٩٠٣م مما أدى إلى رفع معنويات الشيخ مبارك .

واستجابة لمطالبة الشيخ مبارك ، أوصت الحكومة البريطانية بضرورة انسحاب القوات العثمانية من المناطق التي سبق لها احتلالها داخل حدود الكويت وأن تحل القوات الكويتية محلها . كما وعدت الشيخ مبارك بالمساعدة في إنشاء مركز عسكري كويتي في جزيرة بوبيان لمواجهة الحاميات العثمانية الموجودة في أم قصر . إلاأن الشيخ خشى مغبة ذلك واكتفى بأن تتردد السفن البريطانية على ميناء الكويت وخور عبدالله[٢] ، كذلك كلفت الحكومة البريطانية أول معتمد لها في الكويت ، نوكس (Knox) بأن تكون أولى مهماته هي مراقبة تحركات القوات العثمانية على حدود الكويت ومراقبة نشاطاتها ونشاطات الدول الأجنبية فيما يتعلق بالمرافىء الطبيعية للكويت ، بما يكفل المحافظة على الوضع الراهن[٣] . وقد رأس نوكس وفدا بريطانيا لمسح الحدود عام ١٩٠٤م مما أثار شكوك الدولة العثمانية واحتجاجاتها شديدة اللهجة واصرارها على الاحتفاظ بالحاميات العسكرية التي أقامتها في أم قصر وسفوان[٤] .

ومن ناحية واعتمادا على التعهدات البريطانية فقد تمسك الشيخ مبارك بحقوقه في أراضيه ورفض التجاوزات العثمانية عليها ، ولم تلن له قناة وظل على اصراره ومطالبته للحكومة البريطانية للوفاء بتعهداتها[٥] والتي كان آخرها اتفاقية تأجير ميناء الشويخ الموقعة في يوليو ١٩٠٧م والعمل على استعادة حقوق الكويت[٦] .

---

(١) From Lord Curzon to Lord George Hamilton. March 1902.Correspondence of Lord Curzon with Lord Hamilton. Part 11, Vol. 51018.

(٢) Memorandum of information received,May 1905. India Office Pol. & Ex. Files. Vol. 35 of 1904. file 1855.

(٣) لوريمر . دليل الخليج ، جـ٣ القسم التاريخي ، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ص ١٥٧٦ .

(٤) كتاب عن رئيس كتاب السلطان (حظرة الشهريار) قصر يلدز الهمايوي رقم ٢٨٧٣/١٨ ذي القعدة ١٣٣٢هـ ١ يناير ١٩٠٤ .

(٥) الباحثة مشكلة الحدود الكويتية العراقية بين الدولتين العثمانية والبريطانية ـ دراسة مصورة حوليات كلية الآداب، الحولية الثالثة.

(٦) Lease and Acceptance of Lease of Land at Bandershwaikh 1907.

وقد أكد مسؤلو حكومة الهند (نائب الملك في الهند والمقيم السياسي البريطاني في الخليج والمعتمد السياسي البريطاني في الكويت) أحقية شيخ الكويت في المناطق المنزوعة من بلاده ونادوا بوجوب مساندته في استخلاصها من الدولة العثمانية ، وذلك بعد قيامهم بجولات لمسح مناطق الحدود . كانت أولها تلك التي قام بها (الكابتن نوكس) المعتمد البريطاني في الكويت خلال شهري مارس ويونيو من عام ١٩٠٨م ، تلى ذلك الرحلة التي قام خلفه (الكابتن شكسبير) إبان شهري يناير ومارس من عام ١٩١٠م ، وبعد الفحص الدقيق جاءت النتائج تؤكد صدق تبعية جزر وربة وبوبيان ومناطق سفوان وأم قصر للكويت . وقد سجلوا تلك النتائج وارسلوها لحكومتهم ، كما رسموا أول خريطة لخط الحدود وهي التي قدمتها الحكومة البريطانية بعد ذلك في مفاوضاتها مع الحكومة العثمانية في الفترة من عام ١٩١١ وعام ١٩١٣ ، فقد كانت الدولة مضطرة لتسوية خلافها مع بريطانيا نتيجة المشاكل التي تحيطها من كل جانب فدخلت في مفاوضات معها من أجل الاتفاق على جميع المسائل المتعلقة بينهما وامتدت المفاوضات بين عام ١٩١١ وعام ١٩١٣ حيث انتهت بالاتفاق على بنود اتفاقية عام ١٩١٣ والتي عرفت بالاتفاقية الانكليزية / التركية وشملت على خمسة أقسام خص الأول منها الكويت، حيث اعترفت الدولة العثمانية باستقلال الكويت الذاتي ضمن حدود واضحة حددتها المواد (٥ ـ ٧) كما اعترفت الدولة العثمانية بكافة الاتفاقيات الموقعة بين الكويت وبريطانيا والتي أكدت بشكل قاطع استقلال الكويت عنها ولم تترك لها سوى الشكليات ، ولكن الكويت ظلمت في تلك الاتفاقية ، حيث فقدت إلى الأبد (سفوان وأجزاء من أم قصر) في الوقت الذي عادت لها (وربة وبوبيان) واعتبرت تلك الاتفاقية ملزمة لكل الأطراف واحترمتها الكويت وأقرتها التزاماً منها بالمواثيق والعهود المحلية والأقليمية والدولية ، وهو منهج اتبعته الكويت على الدوام في سياستها الخارجية منذ نشأتها مطلع القر ن الثامن عشر وحتى العصر الحديث .

وعلى الرغم أن العراق أقر بعد زوال الدولة العثمانية ونشأته بحكوماته الوطنية والمحلية بما جاء في تلك الاتفاقية والتي اعتبرت أساسا للاتفاقيات اللاحقة بشأن حدوده مع جارته الكويت ، إلا أنه تعمد في حقبة الثلاثينيات إثارة العديد من الادعاءات الواهية التي تبرز انتهاكه لارتباطاته السابقة كالأدعاء بأن الحدود تم اقرارها بين ممثلين أجانب هم مسئولي الدولتين العثمانية والبريطانية دون الالتفات إلى الجانبين العراقي والكويتي ، ثم الادعاء بأنها تمثل التوجهات البر يطانية في مساندة الكويت ، وأخيراً الأدعاء بأن تلك الحدود تقررت في وقت كان فيه العراق منشغلا بمشكلات الحدود بينه وبين ايران بالاضافة إلى مشكلة الموصل ، وأن اعترافه بخط الحدود في عام ١٩٣٢م كان مرتبطا بحرصه على عدم إثارة مشكلات مع بريطانيا

حتى لا تثير عقبات أمامه حيال قبوله في عصبة الأمم المتحدة . غير أنه من الواضح الذي لا يقبل الجدل أن تلك الادعاءات كانت مجرد محاولة لوضع تبريرات خاطئة إذ أن تعيين الحدود الكويتية العراقية عام ١٩٢٣ و ١٩٣٢م إنما كان تأكيدا لحدود تم حسمها في الاتفاقية الانكليزية التركية في ٢٩ يوليو ١٩١٣(١) .

كما أن الدراسة العلمية والموضوعية لقضية حدود الكويت مع العراق تصل دائما إلى النتائج ذاتها التي تتقدم بها الكويت ، ولاشك أن ذلك يعود إلى مسلك الكويت القانوني العادل .

اذن فقد كانت الحدود الكويتية العراقية هي تلك الحدود المبينة في بنود الاتفاقية الانكليزية/ التركية لعام ١٩١٣م والتي رسمت بها حدود البلدين بالشكل الذي ظل معترفا به من الحكومتين المعنيتين بشئون البلدين وهما (بريطانيا والدولة العثمانية) كما أن الكويت ظلت تحترمها على أمل أن تعاد لها المناطق التي فقدتها في الاتفاقية المذكورة ، ووفقا للوعود البريطانية بذلك .

أما العراق الحديث فقد اعترف بتلك الحدود واحترمها ، ولكنه بدأ يتطلع بانظاره للتوسع على حسابها وذلك ما ظهر من قبيل مؤتمر (العقير) عام ١٩٢٢م وحين طلب من الحكومة البريطانية تمديد موقفها وعلاقتها مع الكويت وإلى أي مدى تؤثر هذه العلاقات على اتفاقية الحدود الجاري التفاوض بشأنها مع ابن سعود(٢) . فأجاب ـ السير برس كوكس (Sir PR. COX) المندوب البريطاني في العراق، ما ترجمته «أن العلاقة بين بريطانيا (العظمى) والكويت مبنية على الوفاق والمعاهدة المؤرخة في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩م». أما فيما يختص بالأراضي التابعة للكويت فقد تعينت منطقتان في (الاتفاقية الانكليزية التركية) بينتها الخريطة المرفقة بهذا الكتاب ، وأوضح أن المنطقة الواقعة بين الخطين الأحمر والأخضر ينبغي أن يبحث في تبعيتها و تتخذ لذلك تدابير خاصة بين حكومة العراق وسلطان نجد وشيخ الكويت .

وفي أعقاب مؤتمر العقير ارتأى (كوكس) وجوب اقرار الحدود الكويتية العراقية ، كما جاء في الاتفاقية الانكليزية / التركية لعام ١٩١٣م وفقا للخط الأخضر المشار إليه في خريطة الاتفاقية ، فكتب إلى حكومته مبيناً أن مسألة الحدود بين الكويت العراق لم يثرها الملك فيصل

---

(١) د . جمال زكريا قاسم ـ مصدر سبق ذكره ص ١١ ـ ١٢ .

(٢) رسالة من رستم حيدر سكرتير الملك فيصل الأول إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٢٢م (ر/ ٠١٦/ م وثائق المركز الوطني في بغداد) ملف ٥/ ٤/ ٥/ ب .

أو حكومته حتى ذلك الوقت ، وأنه يرى أن تكون مطابقة للخط الأخضر الخاص بالاتفاق البريطاني العثماني [(١)] .

لذا فقد كان رد المسئولين البريطانيين على استفسار الشيخ أحمد الجابر حول حدوده مع العراق[(٢)] بأن سألوه عن مطالبه التي يراها صحيحة[(٣)] ، فأجاب الشيخ أحمد في ابريل ١٩٢٣م ما نصه : «أن الحدود التي تدعى بها بين الكويت والعراق هي الحدود التي طلبها (الشيخ سالم) في رسالة لسعادتكم بتاريخ ٣ محرم ١٣٣٩هـ الموافق ١٧ سبتمبر ١٩٢٠م وهي التي تبدأ من تقاطع وادي العوجة بالباطن إلى جهة الشرق جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل بوبيان وورية حتى ساحل البحر شمالي الحدود النجدية الكويتية الحالية وتدخل ضمنها الجزر البحرية التالية وربة ،بوبيان ، مسجان ، فيلكا ، عوهه ، كبر ، قاروه ، أم المرادم[(٤)] . فاستطلع المعتمد السياسي البريطاني في الكويت رأى المندوب السامي البريطاني في العراق بما جاء في رسالة (الشيخ أحمد الجابر) حول حدود بلاده [(٥)] . فكان رد (كوكس) التالي :

«يمكن اخبار الشيخ بأن طلبه حول الحدود الكويتية العراقية معترف به من قبل حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) حسب الحدود والجزر التي أشار إليها في رسالته» . وأوضح (كوكس) أن هذه الحدود مطابقة للحدود المثبتة بالخط الأخضر في الاتفاقية البريطانية العثمانية المؤرخة ٢٩ يوليو عام ١٩١٣م . ولكنه أشار على المعتمد السياسي بوجوب عدم الاشارة إلى الوثيقة (الاتفاقية) هذه في مخابرته مع الشيخ[(٦)] . ولابد أن قصد (كوكس) من ذلك هو كسب ود الشيخ من خلال اظهار أن بريطانيا تعترف للشيخ بما يراه مناسباً .

ولما لم تكن حدود الكويت والعراق قد استقرت باتفاق الأطراف المعنية لذلك كان من الواجب اقرارها لاسيما وأن العراق موشك على الاستقلال عن الإنتداب البريطاني ودخول

---

(١) F.O.371/8936 Bourchilon to Secretray of State for Colonies, No, 874, 20 th Dec. 922.

(٢) رسالة من الشيخ أحمد الجابر للميجر مور بتاريخ ١٣ شعبان ١٣٤١ هـ الموافق ١ أبريل ١٩٢٣م ، (مأخوذة من تقرير عن الحدود الكويتية العراقية / إعداد وزارة الخارجية الكويتية) .

(٣) رسالة من الميجر مور إلى الشيخ أحمد الجابر (أنظر نصها عن حسن الشيخ خزعل تاريخ الكويت السياسي ، جـ ٥ القسم الأول ص ٣٣ .

(٤) F. O. 371/8952 From Sheikh of Kuwait to Pol. Ag Kueait 4th April 1923.

(٥) F.O.371/8951 Memorandum No. 325. dated April 1923.

(٦) F.O.371/8952 Memorandum from His Excellency the Hihg Commissioner for Iraq to the Pol Agent Kuwait. No 3405, 19th April 1923.

عصبة الأمم المتحدة لذا اتخذت بريطانيا قراراً سريًا بتاريخ ١٨ إبريل ١٩٣٢م بإعادة تأكيد الحدود بين البلدين من خلال مذكرات متبادلة بين الحكومتين الكويتية والعراقية بواسطة الحكومة البريطانية أي عن طريق المراسلات غير المباشرة فكتب (نوري السعيد) رئيس وزراء العراق آنذاك مذكرة بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢م وجهها إلى فرانسيس همفري (Froncis Hum-phris) المندوب السامي البريطاني في بغداد أكد فيها ذات الحدود التي جاءت في الإتفاقية الإنكليزية/ التركية لعام ١٩١٣م(١) . ووافق الشيخ (أحمد الجابر) على تلك الحدود في كتاب أرسله إلى المعتمد السياسي البريطاني في ١٠ اغسطس عام ١٩٣٢م(٢) وجاء وصف الحدود كالتالي :«من تقاطع وادي العوجة بالباطن ومنه بإتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب سفوان تترك للعراق ثم يمر خط الحدود شرقًا بجنوب آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى مفترق طرق خور الزبير وخور عبدالله حيث تترك جزر وربة وبوبيان ومسجان وفيلكا وعوهة وقاروه وأم المرادم للكويت» .

وبذلك التقت إرادتي الدولتين بموافقة حاكم الكويت على عرض رئيس وزراء العراق الأمر الذي يشكل إتفاقا واضحًا وصريحًا على تعريف الحدود الكويتية العراقية ، ويعتبر إتفاقًا دوليًا يلزم الجانبين حيث أن الإتفاقات التي تتم بشكل تبادل مذكرات أو رسائل ـ كما هو الحال في إتفاقية عام ١٩٣٢م ـ هو الشكل الذي كان ولا يزال أمرًا شائعًا حتى في العصر الحديث ، وتوجه هذه المذكرات عادة من رئيس الوزراء أو وزير الخارجية نيابة عن دولته إلى رئيس دولة أجنبية أو رئيس وزرائها أو وزير خارجيتها نيابة عن دولته .

وما تم التوصل إليه من الإتفاقات ذات الشكل المبسط ، لهذا فقد جرت العادة على أن لا يشترط لإبرامها صدور تفويض أو أن تقوم السلطات المختصة في الدول الأطراف بالتصديق عليها (٣) .

وكان مفروضًا بعد إتفاق الجانبين على تعيين (Delimitation) خط الحدود الانتقال إلى المرحلة التالية : مرحلة التعليم (Demarcation) المرحلة التي لم تتم حتى وقتنا الحاضر .

وبدون أدنى شك فإننا نستطيع أن نعزي أسباب عدم إتمام هذه المرحلة إلى دوافع سياسية تكمن في أطماع العراق التوسعية على حساب الكويت والتي بينا أسبابها في صفحات سابقة

---

(١) F.O.371/18910. From Nuri Pasha Al Said Sir Francies H.Hamphrys,No 2944, 21st July 1932.

(٢) F.O.371/18910. From Ahmed Al-Jabir Al-Sabah to Political Agent Kuwait Conficlential Letter No.R560, (8 Rabi Thani 1351) 10th August 1932.

(٣) الباحثة : الكويت في ظل الحماية البريطانية .

من دراستنا وليست أسبابًا تاريخية كما يدعي العراق حين حاول إستخدام التاريخ لتبرير أطماعه التوسيعة [1] .

فعلى الرغم من أن الإعتراف بالحدود من الجانبين والذي تم تبادل المذكرات له قيمته الكبيرة بل الحاسمة في القانون الدولي . ورغم الإستقرار الذي ساد الحدود الكويتية ـ العراقية على النحو المرسومة به الخرائط الرسمية العراقية وعقود إمتيازات البترول والتي تعتبر وثائق دامغة بحد ذاتها ، إلا أن العراق لم يلبث أن أثار العديد من المشكلات فيما يتعلق بتلك الحدود ، ورغم تعدد اللجان التي شكلت لغرض ترسيم الحدود فإنها ما أن تصل إلى المراحل النهائية في العمل حتى يتم تعطيل أعمالها بشكل أو بآخر [2] .

فتارة يطالب العراق بمنحه أجزاء من الكويت تتنازل له الأخيرة عنها لإستخدامها كموانى أو لأغراض مختلفة من إستراتيجية أو غير ذلك . وتارة أخرى يذهب العراق إلى أبعد من ذلك بكثير حين يطالب بكيان الكويت كاملاً ويتدرج طلبه هذا بين الدعوة لوحدة الكويت مع العراق أو إتحادها معها إلى أن يصل إلى إعلان عزمه على ضمها بدعاوى تاريخية مزيفة .

وإذا تطرقنا إلى المشاريع التوسعية العراقية المتعلقة بالمطالبة بتنازل الكويت عن أجزاء من أراضيها لحاجة العراق إليها ، فإن أبرز ما يظهر أمامنا محاولة العراق المستميتة لإنشاء ميناء على أرض كويتية وهو ما سنتناوله بإختصار فيما يلي .

محاولة العراق إنشاء ميناء له في الأراضي الكويتية :

قدرت الحكومة العراقية حجم منافسة الموانى الكويتية لمنفذها الوحيد (في ذلك الحين) إلى الخليج العربي في شط العرب ، واتضحت التوجهات العراقية بهذا الشأن خلال عام ١٩٣٦م حين تحسس السفير البريطاني في العراق التطلعات التوسعية العراقية فبعث إلى وزير خارجيته رسالة في ٤ مارس عام ١٩٣٦م وأوضح فيها أنه على الرغم من التأكيدات التي سبق أن قدمها رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) بأن الحكومة العراقية ليست لها أية خطط رسمية بشأن الكويت ، إلا أنه عاد وذكر أن الموقف أخذ يتغير في ذلك الوقت . إذ أن بعض أعضاء الحكومة العراقية يطالبون بضم الكويت ، وأعرب (نوري السعيد) عن رأيه بصراحة مدعيًا أن البصرة لا تصلح لكي تكون ميناءاً هامًا للعراق بالنسبة لمستقبل تطور المواصلات مع البحر

---

(١) أ.د. عبد الله غنيم وآخرون، (الكويت وجوداً وحدوداً)، ص ٩٣.

(٢) لجنة من المختصين: ترسيم الحدود، الحق التاريخي والارادة الدولية، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت ـ الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٢، ص ٣٥.

المتوسط ، وأنه يعتقد بضرورة الوصول إلى إتفاقية مع العراق من شأنها إيجاد مخرج للتجارة العراقية إلى الخليج العربي[1] .

وفي مارس من عام ١٩٣٨م صرح وزير خارجية العراق (توفيق السويدي) بأن موقف العراق أصبح حرجا بعد فشل المفاوضات العراقية ـ الإيرانية وأن الحكومة العراقية ترى أن الحل المناسب لهذه المشكلة هو ضرورة إيجاد ميناء لها على البحر[2] .

واستفسر (السويدي) من القائم بأعمال السفير البريطاني في بغداد المستر مور كان (Mor Can) عن مدى إستعداد الحكومة البريطانية للسماح للعراق بإقامة ميناء على ساحل الخليج ومد خط حديدي إليه عبر الأراضي الكويتية على أن يتحمل العراق كافة نفقات المشروع ، وأكد (السويدي) إستعداد بلاده لتقديم أية تعويضات تطلبها الكويت مقابل تلك التسهيلات ، وتوقع الوزير العراقي إمكانية التوصل إلى إتفاق مع الشيخ بهذا الخصوص إذا لم تعارض الحكومة البريطانية أو تثير عقبات أمام المشروع .

وفي محاولة لكسب موافقة الشيخ أبدى (السويدي) إستعداد بلاده لوضع المشروع تحت إشراف الكويت وتقديم كافة التسهيلات لها في الميناء من ضمنها حق إستعماله مع سكة الحديد التي ستوصل به دون مقابل مع إضافة منطقة جمركية حرة به .

ويرر (السويدي) اندفاع حكومته لتنفيذ المشروع بالتوتر الدائم في الأوضاع في شط العرب والخلافات المستمرة مع إيران والتي تضطر العراق الى طلب إنشاء ميناء له على الخليج العربي مباشرة ، لكي تكون المصالح العراقية في مأمن من الأضرار التي تصيبها في حالة نشوب نزاع مستقبلاً[3] . وقد لاقت هذه الفكرة قبولاً واسعًا لا سيما وأن عرضها تم في وقت إشتدت فيه المعارضة لتوقيع المعاهدة الإيرانية العراقية حول شط العرب . فوجدت الحكومة العراقية المشروع فرصتها لمجابهة المعارضة .

إلا أن مدير ميناء البصرة البريطاني الكولونيل (وورد Ward) إعترض على هذا الإقتراح وأوصى بأن تكون الفاو المكان المناسب لإقامة الميناء وتوقع أن تجني العراق أرباحًا طائلة من المشروع .

وطلب من السفير البريطاني أن يقنع (السويدي) برأيه وإبعاده عن الأراضي الكويتية[4] .

---

(١) R. 1511/53/70 British Policy in Kuwait, R.A.F Intelligence Summary for Month of March 1938.

(٢) R.1511/53/70 British Embasdsy Baghdad to Resident in Persian Gulf, 24th Nov 1938.

(٣) F.O.371/2186 From Peterson to the Viscount Halifax. 30th March 1938.

(٤) الدكتور مصطفى النجار: التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، (منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، عام ١٩٧٥م)، ص ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .

غير أن السفير رأى أن الفاو لا تصلح أن تكون الميناء الجديد لأنها لن تبقى في مأمن من تدخل إيران .

ويحث السويدي مع المفاوضين البريطانيين برئاسة اللورد هاليفاكس (Halifax) وزير الخارجية البريطانية آنذاك ـ أثناء زيارته إلى لندن في صيف عام ١٩٣٨م ـ رغبة العراق الملحة في إنشاء ميناء على الخليج العربي الأمر الذي يحتاج إلى قسم كبير من جزيرتي وربة وبوبيان ، وأسهب (السويدي) في بيان فائدة المشروع ومنافعه لكل من العراق والكويت . إلا أن المسئولين البريطانيين أجابوه بأن الموافقة على الطلب العراقي تعود إلى شيخ الكويت وحده وفي حالة موافقته يتفق مسئولي البلدين على التعويض المناسب . فأظهر السويدي للمفاوضين البريطانيين أنهم إذا لم يتدخلوا بين أبناء العم فإن حل المشاكل يكون سهلاً دائماً . ثم عاد (السويدي) واستفسر من المسئولين البريطانيين عن تبعية هاتين الجزيرتين بقوله «ومن قال أن وربة وبوبيان أراضي كويتية ، وإذا كانت كذلك فما المانع من التعويض بنخيل وأرض أخرى في البصرة»[١] .

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تقدر أهمية المشروع والمزايا المترتبة عليه ومنها أن الكويت ستسترد أهميتها الاستراتيجية لملتقى التجارات العابرة من القارات مما يؤدي إلى ازدهار تجارة الكويت وتطورها وتوسع مشاريع شركات النفط العاملة فيها ولكن الحكومة البريطانية توقعت في الوقت ذاته ماسيترتب على ذلك المشروع من خطورة امتداد النفوذ العراقي إلى الكويت[٢] .

وأمام معارضة الحكومة البريطانية وكعادة العراق عند قيام أية مشكلة بينه وبين الكويت فإنه يلجأ إلى التهديد بضم الكويت . فقد إستدعى (توفيق السويدي) السفير البريطاني في بغداد وأطلعه على المادة الأولى من الإتفاقية الانكليزية/ التركية لعام ١٩١٣م والتي تشير الى أن الكويت تشكل قضاءاً عثمانيًا . فرد عليه السفير البريطاني بأنه يتجاهل بذلك معاهدة (لوزان عام١٩٢٣م) والتي تنازلت فيها تركيا بمقتضى المادة السادسة عشر عن كل حقوق لها في الكويت . وبذلك يكون أمر وراثة الدولة العثمانية من قبل أي دولة أخرى أمرًا عديم الجدوى[٣] .

وأمام إصرار العراق على مشروع إقامة الميناء لتفادي خطورة التدخل الإيراني في الملاحة

(١) مذكرات توفيق السويدي ، (نشر دار الكتاب العربي للتأليف والنشر) ، يوليو ١٩٦٩ ، بيروت ، ص ص. ٢٩ - ٣٠ .

(٢) F.O.371/19968 British Embassy Baghdad to G.W. Rendel, 4TH MARCH 1936.

(٣) R/14/53/70 British Policy in Kuwait, Peterson. to Halifax, 2nd May 1938.

في شط العرب عن طريق إيجاد مخرج بديل على الخليج العربي طرحت الحكومة البريطانية المشروع للدراسة والنقاش على مستوى عال من الجدية والإهتمام تمثل في طلب رأي وزارات الهند والبحرية والحرب والطيران . فأظهرت وزارة الهند أن التبرير العراقي على أساس التهديد الإيراني في شط العرب مبالغ فيه لا سيما بعد تسوية مشكلة شط العرب بين العراق وإيران . لذا فلا بد من رفض المشروع لما سينتج عنه من تفتيت لكيان الكويت والقضاء على إستقلالهم إلى جانب الصعوبة في الإشراف على المشروع والأهم من ذلك هو عدم الرغبة في إقامة ميناء للعراق على الخليج العربي(١) .

وأيدت وزارة البحرية رأي وزارة الدولة لشئون الهند وأوضحت أن المشروع سوف يخضع الكويت تدريجيا للنفوذ العراقي . كما أن إدعاءات العراق حول المخاطر الإيرانية لا يعتبر جديًا طالما أن المعاهدة العراقية الانكليزية قائمة لأن إيران لن تتخذ موقفًا عدائيًا من العراق في الوقت الذي تعتبر فيه بريطانيا السوق الأكبر لنفطها . وأيدت وزارة الحربية مشروع (وورد) القائل بإيجاد ميناء في الفاو واعتبرته أكبر فائدة من المشروع(٢) .

أما وزارة الطيران فقد رأت أن المشروع لا يخلو من الفائدة القيمة بالنسبة لخط مواصلات بريطانيا الحربية عبر الخليج العربي ، لذلك أوصت بأن يترك الباب مفتوحًا أمام مفاوضات مقبلة(٣) .

وأتفق رأي المقيم السياسي البريطاني فاول (Teenchard Fowle) مع رأي وزارة الطيران من حيث أهمية الميناء العراقي وفائدة الحربية البريطانية إلى جانب فوائده الحربية وإلى جانب فوائده الإقتصاية لكل من الكويت والعراق(٤) .

ثم فضلت إنشاء الميناء على (خور عبد الله) مع وجوب الحيلولة دون حصول العراق على أي نفوذ له في الكويت ، فنقلت وزارة الخارجية البريطانية إلى (توفيق السويدي) تحبيذ حكومتها لإنشاء الميناء في (خور عبد الله) الذي سيكون أكثر صلاحية وأقل تكلفة . إلا أن الحكومة العراقية ذكرت أنه لا يمكن تنفيذ ذلك دون تثبيت الحدود المائية بين العراق والكويت مع اجراء بعض التعديل بها لصالح العراق ، ولكن الحكومة البريطانية أفهمت العراق أنه

---

(١) F.O.371/218601 I.O April 1938.

(٢) F.O.371/21860 Admiralfy to the Under - Secretary of state F.O.10th June 1938.

(٣) F.O.371/21680 Air Ministry to F.O S 451902/S 21st July 1958.

(٤) F.O.371/21680 Polxitical Resident Gulf to F.O.

إذا كان يطلب مجرى قناة (خور عبد الله) كاملة فإن الأمر يتطلب تنازلاً من الشيخ عن تلك الأراضي[(١)]

وكان المقيم السياسي البريطاني في الخليج (فاول) قد اقترح على حكومته أن تستخلص من العراق وعدا بالتنازل عن كافة إدعاءاته في الكويت مقابل موافقتها على إنشاء الميناء العراقي في الكويت وإبعاد الخطر الإيراني الذي يدعيه في شط العرب[(٢)] .

ونستطيع أن نقرر أن ذلك التعهد لو صدر لم يكن ليرد الأطماع العراقية عن الكويت لا سيما وأن التجارب المريرة في علاقة الكويت مع العراق أثبتت بأن الأخير لم يلتزم بتعهدات ولا يحترم عهود ومواثيق .

وقد أظهرت الكشوفات دلائل على وجود النفط بكميات كبيرة في تلك المنطقة ، لذلك رأت بريطانيا وجوب حفظ حقوق شيخ الكويت في تلك المنطقة مما أفشل المشروع العراقي بإقامة ميناء له على الأراضي الكويتية .فقد أبلغت الحكومة البريطانية سفيرها في بغداد أن يبلغ الحكومة العراقية في حالة الحاحها على طلب بأن «حكومة جلالة الملك(البريطانية) لا تتصور كيف يمكن أن يتم مشروع إنشاء ميناء عراقي في الكويت ومد سكة حديد العراق إلى الكويت دون المساس بحقوق شيخ الكويت[(٣)] .

وظلت الحكومات العراقية المتعاقبة تماطل في إتمام عملية ترسيم الحدود المتفق عليها بين البلدين وتستعملها كورقة للإبتزاز والمزايدات كلما ترأت لها أطماع وتطلعات في الكويت ولطالما كشفت تلك الحكومات العراقية أن الخلاف لا يتعلق بخط الحدود وإزاحته شمالاً أو جنوبًا وإنما يتعلق بالكيان الكويتي كاملاً .

الإنتهاكات العراقية للحدود الكويتية :

لم يكتف العراق بالماطلة وعرقلة عملية ترسيم الحدود بينه وبين الكويت بل عمد إلى القيام بمجموعة من الإنتهاكات لحدود الكويت ومياهها الإقليمية ، وقد كشفت لنا الوثائق البريطانية عن جوانب كبيرة من تلك التجاوزات من خلال مراسلات رسمية بين الحكومة البريطانية وكل من مسئولي البلدين . كما حفلت ملفات وزارتي الداخلية والخارجية

---

(١) F.O.371/24559 Recordxof Conversation with the Iraq Ministry for Affairs Held at F.O 4th Oct 1938.

(٢) F.O.371/21860 The Officiating Political Resident the Persian Gulf to His Majesty's Secratary to Government of India Exerual Affairs Dept Simla. 10th Sept 1938.

(٣) F.O.371/21860 Foreign office to Houstoun Baswall Baghdad 15th Aug 1938.

الكويتيتان بتجاوزات يصعب حصرها من جانب السلطات العراقية للحدود الكويتية وتكفي لتكون دراسة وثائقية بمجلد ضخم .

ومما يؤسف له أنه في أعقاب استقلال العراق مباشرة ودخوله إلى عصبة الأمم كثرت حوادث الإنتهاكات العراقية للحدود الكويتية ولمياهها الإقليمية وأتى ذلك على يد حكومتها الوطنية وبشكل ملحوظ خلال الثلاثينيات من هذا القرن .

غير أنه بمقارنة تلك الإنتهاكات بما تم خلال العهد الحالي ، عهد (صدام حسين) نجد أن الفارق كبير من حجم العدوان وآثارة والإصرار على حيثياته رغم تداعياته وذلك إبتداءًا من الصامتة عام ١٩٧٣م وحتى الغزو الغاشم في ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠م .

أما في الثلاثينات فرغم تكرار الإنتهاكات بشكل مزعج إلا أنها كانت لاتعدو كونها تجاوز عدد محدود من السيارات أو القوارب المسلحة راح ضحيتها عدد محدود من الأبرياء وهي رغم محدوديتها تعتبر انتهاكًا وتجاوزًا غير مقبول وتسببت في إختلال الأمن وتوتر العلاقات بين البلدين .

وأمام القضايا الكثيرة والمتكررة لانتهاك رجال الجمارك العراقيون للمياه والأراضي الكويتية لم يعجز المسئولين العراقيين من إيجاد المبررات والحجج لتلك الإنتهاكات ، فمرة تكون الحجة متابعة المهربين وأخرى بأنهم لا يعرفون ما يعتبر مياههم الإقليمية أو مياه الكويت الإقليمية وثالثة تعتذر بأنها تصرفات فردية من رجال الجمارك إلى غير ذلك من الحجج والمبررات الواهية .

ولعل من المفيد أن نعرض لبعض حوادث الإنتهاكات العراقية لاظهار مدى ما تحملته الكويت من متاعب وصعوبات إزاء تلك الإعتداءات خلال عام ١٩٣٣م .

فقد تكررت شكاوى الشيخ للحكومة البريطانية من الانتهاكات البريطانية طالبًا العمل على وضع حد لها .

وأكد حوادث الاعتداءات شاهد محايد جدير بالثقة هو أحد كبار موظفي شركة الزيت الإنكليزية / الإيرانية (المستر شسلوم (MR. CHISOLLM) الذي كتب تقرير عن إنتهاك شاهده بنفسه أرفقه المندوب السامي البريطاني ببغداد مع إحتجاج حكومته شديد اللهجة إلى رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) وكان رد الأخير من السذاجة بحيث دل على أن الإعتداءات العراقية تتم بمعرفة الحكومة العراقية وذلك بإعترافه للسير (فرنسيس همغري) في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٣ بالحادث الذي قتل فيها كويتي وجرح آخر على يد دورية عراقية .

كذلك تم الإبلاغ عن حوادث مؤسفة أخرى وقعت في الفترة الواقعة بين مايو ونوفمبر

١٩٣٣م ، ولما كانت الحكومة البريطانية معنية بحماية الكويت وتأمين سلامة حدودها ومياهها الإقليمية إلتزامًا بإتفاقاتها السابقة معها والتي كان آخرها الإعلان البريطاني المقدم للشيخ مبارك عام ١٩١٤م ، لذا إجتهدت في محاولة معالجة الموقف مع الحكومة العراقية بوساطة الإتصالات الرسمية معهم ولفت نظرهم وتقديم الإحتجاجات المتتالية والتحذيرات شديدة اللهجة وكان المسئولون العراقيون يردون بالاعتذار والوعود بتسوية الأمر ووقف الإنتهاكات دون أن يقدموا على تنفيذ تلك الوعود . وفي إحدى الإنتهاكات العراقية قام زورق تابع لجماركها بدخول المياه الإقليمية الكويتية ورسا فيها لعدة ساعات حيث حجز وفتش سفنا كويتية قرب جزيرة (مسجان) وهي نقطة تبعد نحو ستين ميلاً عن أقرب نقطة في المياه الإقليمية العراقية[١] . وبعد خمسة أشهر من تسلم الحكومة العرابية مذكرة احتجاجات بريطانيا حول الحادث ردت ردًا متناقضًا ففي حين أنها لا تنكر أن الزورق زار الأماكن االمذكورة في بيان الإحتجاج وهي (رأس الصبية ومسجان) إلا أنها أنكرت وقوع الحادث مظهرة عدم إمكانية تحديد مياهها الإقليمية مما دفع المعتمد السياسي البريطاني في الكويت إلى طلب تحديد المياه الإقليمية لكل من البلدين بوضع خط مستقيم من رأس الشط إلى مدينة الكويت .

ومن ناحيته فقد أرسل المندوب السياسي البريطاني في الخليج (فاول T.G.Fowel) كتابًا إلى السفير البريطاني في بغداد أشار فيه إلى تأخر الحكومة العراقية بالرد على الإحتجاج البريطاني وإنكارها المقتضب لتجاوز زورقها للمياه الإقليمية الكويتية ، وإدعائها بصدور أوامر صارمة بقدر ما هو ضمان لتنفيذ تلك الأوامر . وأنه بالرغم من وجود وجهين لكل شكوى إلا أن دليل وقوع العدوان دليل قوي ، ولم تقم الحكومة العراقية بأي مساع لدحضه ، كما أن هناك أعمالاً كثيرة غيرمشروعة ارتكبها مسؤولو الجمارك العراقيون في الأراضي والمياه الإقليمية الكويتية بالإضافة إلى كون الشيخ (أحمد الجابر) قد اشتكى خلال الثلاث سنوات الماضية من وقوع ثمانية إنتهاكات واعتداءات تكبها المسؤولون العراقيون ضد الكويت . ولم تقدم الحكومة العراقية أية تعويضات عن أية حادث منها . فهناك صعوبة كبيرة في إستخلاص أية تعوضيات من الحكومة العراقية ، ما دامت تسير في ذات الخط المتمثل في الإنكار الصريح لوقوع الحوادث ، مما أوقع المسئولين البريطانيين في حيرة وحرج أمام الشيخ . حيث تقضي النتائج السلبية للكثير من الشكاوى التي تقدم بها على ثقته بقدرة الحكومة البريطانية في الحفاظ على مصالحه[٢] .

---

(١) F.O.371 / 19967 From Pol Agent Kuwait to Pol, Resident Bushire No. C348 infrigement of Kuwiat. Territorial Waters to Iraqi Launch 19th Dec 1935.

(٢) F.O.371/19967 From T.G. Fowle. Pol Resident in P.Gulf to the Ambassador British Baghdad 20th Dec 1935.

وبناءًا على رسالة المقيم السياسي البريطاني بحث السفير البريطاني الموضوع مع وزير الخارجية العراقي الذي وعد بأن يقوم رئيس محكمة البصرة البريطاني بالتحقيق في كافة الحوادث الخطيرة في المستقبل(١) .

فوجد المسؤولون البريطانيون أن ذلك الإقتراح مدعاة للرضى . والإجابة لملاحقة الموضوع مالم تبرز واقعة انتهاك جديدة .

إلا أن حادثًا أخر قد وقع في نهاية سبتمبر ١٩٣٥م من قبل الشرطة العراقية للمياه الإقليمية الكويتية حيث قبضوا على ثلاثة كويتيين في قاربهم الصغير في قناة الصبيّه. وثبت أن زورق الجمارك العراقية أرسل عن عمد إلى المياه الإقليمية الكويتية لإثارة المشاكل .

وقد أعرب المعتمد السياسي البريطاني في الكويت في رسالة بعثها المقيم السياسي البريطاني في الخليج عن أسفه لتكرار مثل تلك الحوادث(٢) .كما أرفق برسالته رسالة من الشيخ يعرب فيها عن أسفه للمعاملة الهمجية التي تلقاها المواطنون الكويتيون الثلاثة من قبل مسؤول الجمارك العراقية الذين تخطوا حدود السلوك المقبول في استمرار تعدياتهم على المياه الكويتية . وأنه يأسف لعدم سماعه نتائج مرضية لشكاويه المتكررة عن تلك الأحداث التي تتنافى مع مبادئ حسن الجوار . . وأنه وكَلَ أحدًا لمثل هذه الإنتهاكات . . وأنه أصيب بخيبة أمل كبيرة جرائها . . . وهدد الشيخ بأنه في حالة عدم وقف تلك العمليات فإن السلطات الكويتية ستضطر للاستيلاء على الزوارق التي تدخل مياهها وإنه يعتبر إشارته هذه بمثابة تحذير للحكومة العراقية قبل الإقدام على مثل ذلك الإجراء(٣) .

وحول ذلك الإنتهاك كتب (فاول) إلى السفير البريطاني في بغداد معترضًا على قيام السلطات العراقية بالقبض على المواطنين الكويتيين الثلاثة ومعاملتهم بقسوة وسجنهم لمدة ثلاثة أشهر لمجرد الإشتباه بأنهم مهربون ، بالرغم من عدم العثور على أية مواد مهربة معهم . واستنكر (فاول) أن تمتد الإعتداءات والإنتهاكات العراقية لفترة تزيد عن ثلاث سنوات وفي كل مرة تعتذر الحكومة العراقية بأعذار ومسوغات غير مقبولة وإنه مما يدعو إلى الأسف أن ليس هناك ما يدعو للإعتقاد بأن مثل تلك الحوادث لن تكرر . فأشار (فاول) إلى أنه يجب عدم السماح باستمرار هذه الأحوال المؤسفة التي لا تعتبر تعديًا على شيخ الكويت وحده ولكنها

---

(١) F.O.371/1996667 Tel From Sir A.Clark Kerr, Baghdad No. 11 (31.2.36).

(٢) F.O.371/19967 From Pol Agent Kuwait to Pol Resident Bushire No.C.4 2nd Jan.1935 (Further activities in Kuwait Water of the FAO Customs Launch).

(٣) F.O.371/19967 Translation of Letter No. R. 4/2326, Ramadhan 1345 Corresponding to the 24th Dec, 1935 From Ruler of Kuwiat.

مهينة للحكومة البريطانية وتضر أضراراً خطيرة بمهامها في الخليج فهي تضيف شكوى أخرى من الشيخ حول عجز الحكومة البريطانية عن تنفيذ وعدها الذي قطعته للشيخ عام١٩١٤م بشأن بساتين النخيل، وأوضح المقيم السياسي أن الكويت تحت الحماية البريطانية ، فإنه لمن أول واجباتها أن تمنع العدوان عن أراضيه وتمنع إساءة معاملة رعاياه من قبل دولة أجنبية . واعترف (فاول) بأنهم عجزوا كمسئولين بريطانيين عن التنفيذ إزاء إعتداءات رجال الجمارك ورجال الشرطة العراقيين . حيث أنهم لم يستطيعوا الحصول على تعويضات تلك الإعتداء أو ضمان منع تكرارها إذ أن الحكومة العراقية لم تستجب لـلفت النظر الذي وجهه المسئولون البريطانيون لها عدة مرات بدفع تعويضات أو حتى تباشر ضبطًا مُحكماً على تصرفاتها . . وأشار (فاول) إلى أنه إذا كانت بريطانيا غير قادرة على حماية الشيخ إزاء تلك التجاوزات المتكررة فإن الحل المنطقي الوحيد أمامه أن يقوم بحماية نفسه ، وهذا ما اقترحه بنفسه بعد أن تحلى بالصبر تجاه الإستفزازات المستمرة بإنتهاك حرمة أراضيه واعتمد على لفت النظر المقدم من الحكومة البريطانية للحكومة العراقية بإسمه ، وقد انقضى قرابة العام دون نتيجة ، واقترح (فاول) إنذار الحكومة العراقية بأن الشيخ في سبيله إلى إتخاذ ما يراه من إجراءات لحماية أراضيه ومياهه من الإنتهاكات، وحماية رعاياه من المعاملة السيئة بالقوة إذا لزم الأمر[١].

وأكدت التقارير البريطانية بالرغم من التأكيدات التي قدمها رئيس الوزراء العراقي إلا أن التجاوزات والإنتهاكات العراقية مستمرة مما وفر قدراً كبيراً من النفور عند الشيخ للسلطات العراقية التي قامت بارتكاب أعمال قاسية ضد الرعايا الكويتيين .

وإزاء قناعة الحكومة البريطانية بعدم وجود أمل في تحسن الموقف بما يوقف الحوادث المؤسفة رأت وجوب ملاحقة الموضوع ضمن خط أكثر صلابة[٢] ، تجاه إستمرار غارات القوات العراقية على المياه الاقليمية الكويتية وذلك بالتشدد بطلب التعويضات ، وبشكل خاص لضحايا الغارة الأخيرة مما يجعل الحكومة العراقية تدرك أن الحكومة البريطانية جادة في مواجهة تلك الحوادث[٣] .

ويكفي ما ذكرناه للدلالة على حدوث إنتهاكات عراقية مؤسفة ومتكررة في فترة الثلاثينات من هذا اقرن ومواجهة الشيخ (أحمد الجابر) لها وعدم تراخيه أمامها وضغطه على بريطانيا للمواجهة بموقف جاد وغير متهاون .

---

(١) الباحثة : المصدر السابق ص ص ٣٠٩ـ ٣١٠ .

(٢) F.O.371/19967 Rendle to Sir Clark Kerr, Baghdad, March 1939, Registry No. 637/138191.

(٣) F.O.371/19967 Rendle to Mr.F.O Walton. I.O. 25th Feb 1936 Registry No. 637/38191.

حادث الصامتة :

وإذا استعرضنا التجاوزات والإنتهاكات العراقية الصارخة التي قامت بها الحكومة العراقية الحالية فأول ما يبرز أمامنا هو حادث (الصامتة) الذي كان المسبب الرئيسي له هو (صدام حسين) حين كان نائبًا لرئيس الوزراء ، فقد صرح في أواخر عام ١٩٧١م بأن على الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود إتخاذ (مبادرات وطنية قومية) . وشرح وزير الخارجية العراقي (مرتضى سعيد عبد الباقي) أثناء زيارته للكويت في أوائل شهر مايو ١٩٧٢م تلك المبادرات بأنها تمثل ما يلي :

١ـ التنسيق فيما بين الكويت والعراق .

٢ـ إستخدام رأس المال الكويتي في العراق .

٣ـ السماح بتنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت .

٤ـ تعاون دفاعي مشترك .

٥ ـ إيجاد مناطق إستراتيجية للعراق في الكويت . . وحين رفضت الكويت ذلك بدأ مخطط الزحف على الصامتة .

فقد قامت العراق بشق طريق يمر خلف مركز الصامتة الكويتية ويبعد عنه حوالي مائة وخمسين إلى مائتي متر فقط فقام سفير الكويت في بغداد وقنصلها في البصرة بمقابلة وزير الخارجية العراقي بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٧٢م ونقلا له صورة عما قامت به القوات العراقية من أعمال داخل الأراضي الكويتية وطلبا منه وقف العمل في المنطقة حتى يبلور موضوع الحدود بين الكويت والعراق . فرد وزير الخارجية العراقي مؤكدًا رغبة حكومته في عدم خلق أية حساسية مع جيرانها وخاصة الكويت ، ووعد بدراسة الموضوع وعرضه على مجلس قيادة الثورة والحزب لأنه لا يستطيع إتخاذ أية خطوة فورية لإيقاف العمل فهو لا يعرف (كما يدعي) أن كان العمل الذي تقوم به القوات العراقية في أراضي عراقية أو كويتية ـ فأوضح له السفير الكويتي بأن المصلحة تقتضي وقف العمل إلى أن ينجلي الموقف تحاشيا لحدوث إحتكاك بين الطرفين قد يؤدي إلى مشاكل لا داعي لقيامها .

وبعد فترة أبلغ وزير الخارجية العراقي السفير الكويتي بأن العمل قد أوقف . ولكن العراق أستأنف العمل بالطريق من جديد بعد توقف لأيام قليلة ، فأرسلت وزارة الخارجية الكويتية برقيتين إلى سفارتها في بغداد وقنصليتها في البصرة تطلب منهما الإتصال بالجهات المختصة لوقف الأعمال الجارية بالمنطقة ، وقد تعذر على السفير الكويتي مقابلة وزير الخارجية العراقي فقابل وكيل الوزارة الذي أظهر استغرابه من إستئناف العمل بالطريق وأشار إلى أنهم أرسلوا

برقية إلى سفارتهم في الكويت تؤكد وقف العمل ووعد بنقل الموضوع إلى الوزير ، ولاحظ السفير تهرب المسئولين العراقيين من إعطاء إجابة واضحة على الموضوع ، فسافر إلى البصرة يوم ٨/ ١٢/ ١٩٧٢م واصطحب معه القنصل الكويتي إلى مركز العبدلي ومنه توجها إلى أم قصر مارين بمواقع العمل في الطريق الجديد وبعد أن رأى السفير ما كانت تقوم به القوات العراقية بالعين المجردة تكوّن لديه انطباع بأن العراق إنما يحاول بعمله هذا تطويق مركز (الصامتة) الواقع على مرتفع استراتيجي بإقامة طريق خلف المركز . وعلى أثر تطور الأحداث زار وفد من مجلس الأمة الكويتي بغداد في ٢٦/ ١٢/ ١٩٧٢م والتقوا مع (صدام حسين) نائب رئيس الجمهورية لمدة ساعتين ، بحثوا خلالها مسألة الحدود مؤكدين على ضرورة الإنتهاء من هذه المشكلة التي تؤرق البلدين ثم قابل الوفد (أحمد حسن البكر) رئيس الجمهورية الذي أكد أن مجلس قيادة الثورة ينوي إنهاء المشكلة نهائيا (وذلك لقطع دابر التقولات من الدساسين الذين يحاولون الوقيعة بين القطرين الجارين) .

وتلى ذلك قيام وزير خارجية الكويت الشيخ (صباح الأحمد) بزيارة العراق بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٧٣م وعقد عدة إجتماعات مع كبار المسؤولين كان أولهم (طه الجزراوي) عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة آنذاك ، الذي زعم أن جزيرتي وربة وبوبيان هما جزء من العراق ، وأن لهما أهمية خاصة بالنسبة له باعتباره بلداً خليجياً ، فرد عليه (الشيخ صباح الأحمد) «أن الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها ، وأنه ليس في ظوق أحد أن يوافق أو يقر ذلك . وأن الكويت تدرك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأنها كذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل لها استخدام هذه الممرات . . ولكن ذلك يجب أن يتم بعد الإنتهاء من ترسيم الحدود .

وحين التقى (الشيخ صباح) والوفد المرافق (صدام حسين) في ٢٨ فبراير ١٩٧٣م كرر ماقاله (الجزراوي) فرد عليه (الشيخ صباح)«بأن التنازل عن أرض كويتية غير وارد إطلاقًا ، وأن هذا غيرمقدور عليه من أي إنسان في الكويت» فكان الرد على رفض الكويت للإبتزاز العراقي على لسان (الشيخ صباح الأحمد) أن قامت القوات العراقية بهجوم مسلح على الأراضي الكويتية حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود الكويتية في الركن الشمالي الشرقي من الكويت ، أحدهما مركز (الصامتة) وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية ، وزعمت العراق بأنها قامت بذلك ردًا على إعتداء وقع عليها من القوات الكويتية .

إلا أن وزارة الداخلية الكويتية فندت في ردها على البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية العراقية مؤكدة أن ما تعرض له مركز (الصامتة) هو عدوان على مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ أكثر من عشرسنوات ، وأن الإعتداء الذي وقع في الثالثة صباحا وبصورة مفاجئة

بقوات متفرقة من الجيش العراقي بتصميم وبتخطيط مسبقين لأن المركز لا يعدو كونه مخفر للشرطة ، ورجاله مسلحون بأسلحة خفيفة ، كما أن الإعتداء وقع في وقت كانت الكويت تنتظر فيه وصول وفد عراقي للبحث في ترسيم الحدود بين البلدين ، وهي الحدود التي سبق للعراق أن وقع إتفاقية رسمية بشأنها عام ١٩٦٣م .

وأكدت وزارة الداخلية الكويتية في بيانها أن الكويت طلبت مراراً من السلطات العراقية أن يتم ترسيم الحدود منعا لحدوث المشاكل بين البلدين ، كما طلبت منع التحركات والإجراءات المثيرة على الحدود ، وكان آخر مذكرة قدمتها الكويت بهذا الصدد بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٧٣م . وقد إتضح تسويف العراق في البت في الموضوع . وكان آخر تسويف هو عدم تحديد موعد لقدوم الوفد العراقي رداً على زيارة الوفد الكويتي للعراق .

وبينت وزارة الداخلية الكويتية بأنه إذا كانت نية حكومة العراق خالصة للحفاظ على روح الأخوة العربية التي تربط بين الشعبين الشقيقين فإن عليها المبادرة لتصحيح الوضع الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين بسبب الإجراءات العسكرية الأخيرة وذلك بانسحابها فوراً من الأراضي الكويتية والبدء فوراً بترسيم الحدود على أساس الإتفاقية التي تم التوصل إليها عام ١٩٦٣م(١) .

وكان أن رفضت الكويت اقتراحًا عراقيًا بسحب كل من الحكومتين لقواتها إلى مسافة عشرة كيلومترات وراء الحدود .

ونتيجة لوساطة عربية أعربت الحكومة العراقية عن إستعدادها لإرسال وفد إلى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود ، وتعهدت بالإنسحاب من المواقع التي احتلتها في (الصامتة) ولم تف بوعدها إلا بعد الحصول على قرض كويتي كبير !

ولم تسفر المباحثات عن تقدم ملموس ، إذ رفضت الكويت عرضًا عراقيًا بمنح العراق حق بناء وإنشاء والإحتفاظ بأنبوب نفط أو أكثر يخترق حدود الكويت ليصل إلى المياه العميقة في جزيرة بوبيان الكويتية ،فقد أدركت الكويت أنه بقبولها العرض وتنفيذ المشروع العراقي ستصبح جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتان عراقيتين . وبالفعل فقد أفصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها بهذا الصدد عندما أبدت إستعددها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين ، وهو الأمر الذي سبق أن رفضته الحكومة الكويتية .ثم حددت العراق مطالبها في ذات الإتجاه في أعقاب توقيعها إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م مع إيران وما تضمنته من

---

(١) لجنة من المختصين : ترسيم الحدود الكويتية العراقية ، الحق التاريخي والارادة الدولية ، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص ص ٥٩ ـ ٦٣.

تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع علهيا في شط العرب ، فكان لزامًا على الكويت وفقًا للتوجهات العراقية دفع تعويضات لخسائر إتفاق الجزائر بتأجير نصف جزيرة بوبيان للعراق لمدة (٩٩عاما) وأن تتنازل لها عن جزيرة وربة ، غير أن الكويت أصرت على التمسك بسيادتها على الجزيرتين ورفضت المطلب العراقي .

ومن خلال تتبعنا للأحداث المتعلقة بالحدود والإنتهاكات العراقية المستمرة لها نستطيع أن نستخلص ما أكدته كل الأدلة المختلفة من أنه في الوقت الذي استمرت فيه العراق على مماطلاته فيما يتعلق بترسيم حدودها مع الكويت وانتهكاتها للأراضي والمياه الإقليمية بشكل دائم وسافر فإن الكويت حرصت على عدم التنازل عن أي شبر من أراضيها ، فكانت محاولات الإبتزاز العراقية والإصرار الكويتي الرسمي والشعبي على الإحتفاظ بحقوق الكويت كاملة وعدم التخلي عنها هما العقبة الحقيقية أمام إتمام مباحثات ترسيم الحدود بين الدولتين الشقيقتين .

كان (صدام حسين) هو المحرك الأكبر لفتنة الحدود وظل يؤرث نيرانها حتى تأججت وأسفرت بكارثة الغزو العراقي الآثم في الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠م[١] .

مطالبة الملك غازي بضم الكويت :

إذا استثنينا مطالبة حزب الإخاء الوطني برئاسة (ياسين الهاشمي) الذي أطلق دعوة توحيد الكويت مع العراق عام ١٩٣٣م بعد استقلال العراق من الإنتداب البريطاني يمكننا القول أن أول مطالبة عراقية رسمية لضم الكويت هي تلك التي أطلقها الملك (غازي) بهوس مهتبلاً فرصة الإضطرابات التي قامت في الكويت أثر حركة المجلس التشريعي وحله في مارس عام ١٩٣٩ .

فاندفعت الصحافة العراقية «بإشراف الملك وتشجيعه» وإذاعة (قصر الزهور) ـ التي أقامها خصيصا لهذا الغرض ـ تطالب بضم الكويت[٢] . بل أنها أعلنت أن الكويت جزءًا من العراق ونادت بإستخدام القوة لضم الكويت إذا فشلت الوسائل السلمية .

وبذلت الصحافة العراقية وإذاعة قصر الزهور (القصر الملكي) جهوداً كبيرة في سبيل تأليب الشعب الكويتي ضد حاكمه[٣] .

---

(١) لجنة من المختصين : ذات المصدر ص ص ٦٣ ـ ٦٥ .

(٢) الباحثة : الكويت في ظل الحماية البريطانية / الكويت ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ ص ١٨١ .

(٣) جريدة الزمان العراقية ١٢ فبراير ١٩٣٩م (الكويتيون يطالبون بتقرير المصير) .

وأذاع مدير الدعاية والنشر والإذاعة في العراق (فائق السامرائي) بيانًا حكوميًا رسميًا من إذاعة (قصر الزهور) إدعى فيه أن البلاد الكويتية تعاني من حكمها وأن أغلب الكويتيين يطالبون بالإنضمام إلى العراق ، مما يوجب على الأخير النظر في أمر القطر الشقيق .(١)

ودعت بعض الصحف شيخ الكويت للإستجابة إلى ما أسمته بمطالب الكويتيين للإنضمام إلى العراق ، مدعية أن هذا الضم سيكون من مصلحة (آل الصباح) الذين أنشأوا الإمارة وضحوا في سبيلها ، وأنهم لن يفقدوا مكانتهم ومناصبهم(٢) .

في حين جمعت الأطماع التوسعية دعوة(الملك غازي) مع الدعوات التي تلتها في المطالبة بضم الكويت إلا أن دعوة (غازي) اختلفت من حيث المبررات المعلنة ذلك أن الدعوة الأولى لم تثر إدعاءات بحقوق تاريخية وانفردت بإطلاق مبررات أخرى للمطالبة بالضم حتى حين تظهر الإدعاءات التاريخية خلال تلك الدعوة فإنها تظهر على إستحياء .

ولعل ذلك يعود إلى إعتبارات أدركها (الملك غازي) بينما لم يدركها خلفائه ممايدل على عدم إستفادتهم من تطور الأحداث ولا من دورس التاريخ وأهم الإعتبارات التي أدركها الملك (غازي) ومنعته من الإنسياق وراءإطلاق مبدأ الحقوق التاريخية ما يلي :

أولاً ـ إدراك الملك (غازي) لعدم مصداقية الإدعاءات بحقوق تاريخية للعراق بالكويت وكون تلك الإدعاءات لا تستند على أسس تاريخية أو قانونية مشروعة لا سيما بعد أن أقر (العراق الحديث) بنفسه خط الحدود بينه وبين الكويت .

ثانيًا ـ أن مبدأ الإدعاءات بحقوق تاريخية سيعرض العراق لإدعاءات لا نهاية لها فاعتمادًا على تلك الإدعاءات من الممكن أن تطالب بالعراق كلاً من إيران وتركيا لخضوع العراق لكلاً منهما على التوالي ، كما أنه من الممكن أن تطالب سوريا بالموصل التي دخلت ضمن حدودها وفقًا لإتفاقية (سايسبيكو) عام ١٩١٦م عندما أصبحت سوريا من نصيب الإنتداب الفرنسي والعراق تحت الإنتداب البريطاني .

ثالثًا ـ أحس (الملك غازي) بأن إثارة تلك الإدعاءات التاريخية لن تقف عن الكويت بل لا بد أن تنسحب على أقطار الخليج الأخرى (التي خضعت للسيادة العثمانية) بمافي ذلك المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي أعلن عن قيامها في سبتمبر عام ١٩٣٢م .

---

(١) د . جمال زكريا قاسم الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١م القاهرة ١٩٧٤م ص ١٨٣ .

(٢) R/15/1/53/70 British Policy on Kuwait . R.A.F. inteligence Summary for the Month of March 1938.

لذا كان يتعين على الملك (غازي) أن يبحث عن مبررات أخرى لتنفيذ دعوته لضم الكويت وخططه التوسعية . ومن خلال قراءتنا للصحف العراقية وإطلاعنا على بيانات إذاعة (قصر الزهور) نتحسس بوضوح إعتماد العراق على الشعارات الوحدوية والقومية إعتماداً على أن تلك الشعارات ستجد من يساندها لا سيما وأن فترة الثلاثينيات تموج بالتيارات الوطنية والقومية في العالم العربي التي تجاهر بمعاداتها للإستعمار الأوروبي وبشكل خاص البريطاني وما سببه للعرب من نكبات . ولم تكن الكويت خلال تلك الحقبة ببعيدة عن التأثر بتلك التيارات السياسية والوطنية التي ولدت إرهاصات كبيرة أثمرت في نمو الحس القومي والفكري مما يسهل للعراق إمكانية إستغلال ذلك الحس لتمرير شعاراته الوحدوية الخادعة من خلال تشجيعه لبعض الشباب الكويتي المتأثر بالتوجهات القومية الوحدوية والتي تفاعلت مع إستجابة شباب الخليج بصورة عامة وأفرزت عن تأسيس رابطة في البصرة أطلق عليها (رابطة عرب الخليج) ، نشطت في الفترة من عام ١٩٣٦م إلى عام ١٩٣٩م . وكانت تحمل أهداف وتوجهات صادقة لتحقيق الوحدة العربية والدعوة لمساندة إمارات الخليج والأخذ بيدها نحو التقدم والنمو والإرتقاء .

في حين كان العراق يحاول أن يتخذ من تلك الرابطة أداة لتحقيق مشروعاته التوسعية ومن ثم إختلفت أهداف (رابطة عرب الخليج) إختلافًا بينًا عن الأهداف العراقية الأقليمية والتوسعية[١] .

ومما يؤكد أن الدعوة لضم الكويت إتخذت مساراً اقليميا توسعياً وبالتالي فإنها فقدت مصداقية شعاراتها الوحدوية ما نجده في مقالات صحافتها العنيفة ضد الكويت والتي حفلت فيها صحف (الإخاء الوطني) و (الناس) و (الكرخ) و (الزمالة) و (الإستقلال) وغيرها من الصحف العراقية من خلط في الأهداف بين الدعوة للوحدة أو الإتحاد أو ضم الكويت وبين إثارة ما وصفته بحقوق العراق التاريخية في الكويت . ولم تذخر تلك الصحف وسعًا في مهاجمة النظام القائم في الكويت وفي إثارة الشباب الكويتي ودعوته للثورة على حكومته الشرعية ملوحة بما ستجنيه الكويت من جراء إندماجها مع العراق المتطور في ميدان التعليم والادارة والإقتصاد مما سيحقق الرخاء والإزدهار للكويت وشعبها . حيث سيمدها العراق بالمياه العذبة من شط العرب فتتحول إلى واحة غناء في قلب الصحراء[٢] .

ولتأكيد ما ذهبنا إليه من عدم مصداقية أهداف الدعوة العراقية لضم الكويت ومحاولة

---

(١) د . جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٦ .

(٢) G.F Degaury ro Political Resident, Enclosure 10th July, 1939, Records of Kuwait, Vol 6, PP 337 - 338.

ربطها بالتوجهات القومية أو الإصلاحية فإننا نجد أن الإتصال العراقي ببريطانيا بهذا الخصوص تم قبل قيام الأزمة التي حدثت بين الشيخ والمجلس التشريعي والإضطرابات التي نشأت عنها والتي قيل أن للعراق يد فيها وهي التي وقعت بتاريخ ١٠ مارس ١٩٣٩م بل وحتى قبل تأزم الأحوال مع المجلس الأول وحله حيث كان إتصال وزير خارجية العراق آنذاك (توفيق السويدي) مدعيًا بأن الإتفاق الإنكليزي العثماني لعام ١٩١٣م أظهرت أن الكويت لم تكن دولة مستقلة وأنه بانتقال السيادة على ولاية البصرة من الدولة العثمانية إلى المملكة العراقية الجديدة ، لا بد أن تشمل تلك السيادة الكويتية(١) .

ولاشك أن في إثارة تلك الدعاوى مايؤكد الأطماع التوسيعية العراقية التي تبحث لها عن مبررات دون جدوى ، كما أن مجيئها في وقت سابق للإضطرابات التي قامت في الكويت وأحداث المجلس التشريعي يتنافى مع الإدعاء بأن المطالب العراقية جاءت لمناصرة الحركة الوطنية .

وقد رفضت الحكومة البريطانية وجهة النظر العراقية بشأن الكويت وأبلغت (توفيق السويدي) بأنها لن تقبل بمد السيادة العراقية على الكويت(٢) . كما أن العراق بمطالبته هذه يتجاهل معاهدة (لوزان) التي تنازلت فيها تركيا بمقتضى المادة السادسة عشرة عن كل حقوق لها في المناطق التي كانت تابعة لها ، وبذلك يكون أمر وراثة الدولة العثمانية من قبل أي دولة أخرى أمراً عديم الجدوى ،ذلك إلى جانب أن العراق ليس له أهليةالوراثة فهو نفسه كان خاضعا للدولة العثمانية خضوعًا مباشراً على شكل ولايات متفرقة بينما كان خضوع الكويت إسميًا .

وإلى جانب حملات الصحف العراقية وإذاعة (قصر الزهور) على نظام الحكم في الكويت فقد ظهرت وللمرة الأولى في الكويت المنشورات المعادية لنظام الحاكم ثم توزيعاً سرا في الكويت بعد طباعتها في العراق بهدف اشاعة الفوضى والاضطراب(٣) .

وحول ما يدعيه العراق من أن هدفه ضم الكويت هو تخليصها من الاستعمار وتحريرها من التبعية الأجنبية فيدحضه أن العراق نفسه كان يدور في فلك بريطانيا فهناك المستشارون البريطانيون في جميع الوزارات والدوائر الحكومية ، وهناك قاعدتان بريطانيتان في الشعيبة والحبانية العراقيتين .إلى جانب الارتباطات العراقية البريطانية التي لم يجرؤ العراق على

---

(١) F.O.371/21858 Note "O" International Status of Kuweait.

(٢) R/15/53/70 British Policy in Kuwait Peterson to Halifax. 2nd May, 1938.

(٣) Rolitical Resident, Bahrein to F.O. 3th Feb. 1939 Records of Kuwait Vol 6 PP . 434 - 435.

انهائها ، لذا فمن الواضح أن دعوة (الملك غازي) لم تستهدف الوجود البريطاني كما صورها بعض الساسة من أتباعه[1] . بل أن من الملاحظ أن (الملك غازي) لم يمس بريطانيا في حملته الإذاعية المواجهة ضد حكام الكويت بشكل صريح حتى أنه أجاب السفير البريطاني عندما سأله في مارس ١٩٣٩ عما يقصده بالنفوذ الأجنبي الذي يشجبه في إذاعة (قصر الزهور) بأن المقصود بذلك هو (ايران) لأن العراق قلق جدا لزيادة النفوذ الإيراني في الكويت - كما يدعي الملك - لما في ذلك من خطر على مواصلات العراق في وقت الحرب[2].

إذن لم تكن أهداف مطالبة (الملك غازي) بضم الكويت هي تلك الأهداف المعلنة والمنضوية تحت ستار سراب التوجهات القومية أو الوطنية ولا حتى الاصلاحية وتخليص الكويت من التبعية للأجنبي فلم تكن العراق بأحسن حالا من الكويت فيما يتعلق بكل تلك الطروحات الخادعة .

ويمكننا أن نؤكد اعتمادا على تتبع الأحداث ودلالتها الواقعية المنطقية أن عدة أمور تواترت ودفعت (الملك غازي) للمطالبة بضم الكويت ، منها ما يتعلق بظروف العراق الداخلية والخارجية بشكل عام وما أحاط من اضطرابات وعدم استقرار ، ومنها ما يتعلق بشخصية (الملك غازي) ذات وظروف نشأته والنكبات التي عاشتها أسرته .

العوامل والدوافع التي أثارت مطالبة الملك غازي

أحاطت بالعراق في فترة الثلاثينيات من هذا القرن حالة عدم استقرار سياسي تمثلت في قيام الإضطرابات والثورات (ثورة الأشوريين*وثورة العراق الأوسط وقبائل الشيعة*وإنقلابات

---

(١) د . مصطفى النجار : التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي / منشورات مركز - الخليج / جامعة البصرة عام ١٩٧٥م .

(٢) F.O.371/23180 Peterson to F.O. (Tel) dated March 1939.

(*) ثورة الأشوريين قبيل وفاة الملك غازي بشهور قليلة حدثت مشكلة الأشوريين وهم أقلية عراقية قدموا إلى العراق من تركيا بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى واستقروا في عدد من قرى العراق الشمالية ، ثم حاول بعضهم الرحيل إلى سوريا ، لكن السلطات الانتداب الفرنسي هناك رفضت ايواءهم هناك مما اضطرهم إلى العودة ، ألا أنهم واجهوا بقوات الجيش العراقي بقيادة (بكر صدقي) مقام الملك (غازي) بترقيته باعتباره بطلا قوميا .

(*) ثورة القبائل في وسط الفرات : وهي الثورة التي واجهها الملك غازي أيضا حين استغل حزب الاخاء الوطني تزمر العشائر في الجنوب فحرض أحد أعضاءه (عبد الواحد الحاج) شيوخ القبائل في وسط وانضم إليه آخرون وعقدوا مؤتمر للشيخة في النجف بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٣٥م طالبوا فيه بانصاف الشيعة واقالة

عسكرية وانقلاب (بكر صدقي) عام ١٩٣٦ ، وحركات الأكراد في الشمال (البرزاني والزيبية) . محاولة ضباط الجيش العراقي الاستحواذ على السلطة مستعينين بالقبائل متأثرين بالنظم الدكتاتورية العسكرية التي قامت في تلك الفترة وأثارت اعجابهم ومن ذلك نظام (هتلر) في ألمانيا (وموسيليني) في ايطاليا وما يمثلانه من قوة وعظمة إلى جانب اعجابهم باصلاحات (كمال أتاتورك) في تركيا .

وتركزت حالة الإضطرابات وعدم الاستقرار السياسي خلال عهد (الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩م) وظهرت واضحة في تعاقب الوزارات التي لم يعش بعضها سوى أيام قليلة ، وفي تفاقم الصراع بين الساسة أمثال بكر صدقي وعبدالواحد الحاج وياسين الهاشمي وحكمت سليمان وغيرهم وساهمت شخصية (الملك غازي) نفسه في إثارة جانب كبير من حالة عدم الإستقرار السياسي في العراق حيث تولى الحكم في مقتبل الشباب (٢١ عاما) ولم يتمكن من ملء الفراغ الكبير الذي تركه والده (الملك فيصل الأول) الذي اشتهر بالحنكة السياسية والقدرة على دراسة ظروف العراق السياسية الصعبة والتصدي لمعالجتها مما جعل العراق ينعم بنوع من الإستقرار السياسي في عهده في حين افتقر ابنه إلى نفس صفاته الأمر الذي انعكس بدون شك سلبا على العراق في عهده .

وحين توفى الملك فيصل كان العراق يعاني من تعدد القوميات ولم يكن سكانه قد انصهروا جميعا في بوتقة واحدة أو قومية موحدة .

ولإعطاء صورة عن أوضاع العراق السياسية المضطربة وغير المستقرة في نهاية عهد (الملك فيصل) ومطلع عهد (الملك غازي) فإنه من المفيد الاعتماد على مذكرة للملك فيصل قبل وفاته وزعها على من يثق بهم ويطمأن إليهم من الساسة العراقيين طالبا تعاونهم لكي يصل بالبلاد إلى ما يتمناه لها وجاء فيها «أن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصرين من عناصر الحياة الإجتماعية وذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية ، فهي والحالة مبعثرة القوى منقسمة على بعضها يحتاج ساستها أن يكونوا حكاما مدبرين وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى غير أية أغراض شخصية وطائفية أو متطرفة يداومون على سياسة العدل والموازنة (٣)

الوزارة وحل البرلمان . واشتدت الحركة بالفرات الأوسط فلم يجد الملك بدا من اسناد الوزارة إلى رئيس حزب (الاخاء الوطني) (ياسين الهاشمي) فهدأت الحركة في بعض الأماكن ولكنها استمرت في جهات أخرى مثل الرميثة والمنتفك وغيرها . ولم تنته حالة الهيجان الا باقدام الجيش على اخماد تلك الحركة تلى ذلك مساهمة الجيش في اخماد ثورة الأكراد البرزاني واليزيدية الأمر الذي أدى إلى قيام الجيش بدور سياسي أو ما يسمى بتسيس الجيش Politiczation .

والقوة معا، على جانب كبير من الإحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون إلى تأثيرات رجعية أو أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل . . . وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسى أنه في إعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خالية من أية فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى مستعدون دائما للانقضاض على أية حكومة كانت، ونحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين وهذا التشكيل .

«هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي وهذا نظري فيه» . . .[1]

وهكذا كانت حالة الشعب العراقي المنقسم على نفسه والذي تنقصه الوحدة الفكرية والملية والدينية قبيل وفاة ملكها المحنك (فيصل الأول) الذي صور الوضع العراقي المتردى بواقعية دقيقة ووضع العلاج ووجوب مجيئة على يد ساسة حكماء مديرين أقوياء لا يتأثرون بالأغراض الشخصية أو الطائفية المتطرفة ولم يكن (الملك غازي القائد الذي يستطيع أن يحقق خطة والده في قيادة البلاد إلى بر الأمان والإستقرار حيث كان شابا تنقصه خبرة أبيه وحنكته السياسية إلى جانب ضعف شخصيته وعدم اعتداله[2] . ولم يكن بذلك الملك الذي يصلح في هذه الآونة لحكم العراق مما أدى إلى أن تشهد عهده حالة عدم إستقرار وإضطراب شديدين[3] .

ويذلك نجد أن الملك غازي في اثارته للمطالبة بضم الكويت قد تأثر بأحوال بلاده الداخلية المضطربة وغير المستقرة فضلا عن بعض التطورات الخارجية . ولا ننكر ما وقع في الكويت ذاتها من تطورات في أواخر الثلاثينيات والتي شجعت (الملك غازي) على استغلالها والمضي من خلالها لتحقيق طموحاته التوسعية .

وقد برزت تأثيرات العوامل الداخلية في أكثر من جانب أهمها :

الجانب الأول: تمثل في شخصية الملك نفسه والتي اتسمت بقدر من عدم التوازن والوقوع

---

(١) الدكتور عزت عبدالكريم وآخرون : دراسة في النهضة العربية الحديثة، بدون تاريخ، ص ٣٣٦ .

(٢) F.O.371/23180 Peterson (British Embassy) Baghdad. F.O. Tel dated March 1939. -

(٣) محمد عبدالرحمن برج : أزمة النظام العراقي والعدوان على الكويت (دراسة تاريخية لأحداث ١٩٣٦ - ١٩٣٩م والدروس المستفادة منها) المجلة العربية للعلوم الإنسانية (عدد خاص) العدد الحادي والأربعون، السنة الحادية عشر خريف ١٩٩٢م ص ص ١٨٨ - ١٨٩ .

تحت تأثير الأفكار الراديكالية دون اعتبار للأوضاع السياسية . مما كان له الأثر السلبي الكبير على قدرته كرجل دولة .

الجانب الثاني: ظهر في ارتفاع موجة المد القومي العربي والذي عبر عنه حزب (الإخاء الوطني) وتأجج الحماس القومي من خلال الإستجابة الكبيرة لمناصرة القضية الفلسطينية التي جسدت الشعور والإحساس العربي فشهدت فترة الثلاثينيات تكوين أيديولوجيات وحدوية عربية . . فضلا عما كان آثاره في الأصل استقلال العراق وقبوله عضو في عصبة الأمم المتحدة من شعورا لدى القوميين العرب في العراق بأن الاستقلال يفرض على العراق القيام بالعبء الأكبر في مهمة الوحدة العربية وأن بلادهم المستقلة هي الأقدر على القيام بدور (بروسيا العربية) لتحقيق الوحدة العربية المنشودة . لذا وجد (الملك غازي) أنه بمحاولة ضم الكويت يسترضي هذا الاتجاه ويعبر عنه .

الجانب الثالث: ترتب على ضعف سلطة الملك نتيجة لصراع الساسة وتدخل الجيش في الحكم وما أعقبه من تواتر الأحداث وتلاحقها وصولا إلى انقلاب (بكر صدقي) الذي انتهى باغتياله في أغسطس عام ١٩٣٧م . مما دعى (الملك غازي) إلى تبني قضية ضم الكويت لعلها تعيد للسلطة الملكية أسباب القوة التي فقدتها خلال السنوات الأربع الأولى من عهده (غازي) .

أما على الساحة الخارجية فإن الأحداث التي دعت (الملك) للإندفاع في قضية الكويت أتت على مستويين الأول إقليمي والثاني دولي .

المستوى الإقليمي: وهو ما تبلورت عنه العلاقة مع القوتين الإقليميتين الجارتين إيران وتركيا ، وهي العلاقة التي شهدت تطورات هامة خلال عام ١٩٣٧م . فبعد أن توترت العلاقة بين العراق وإيران نتيجة خلافاتهما حول الملاحة في شط العرب تم التوصل إلى إتفاق بينهما حيث وقعا إتفاقية تنازلت العراق بمقتضاها عن جزء من شط العرب ، أمام عبادان بحيث يمر خط الحدود بمجرى المياه العميقة لمسافة يقرب طولها من ثمانية كيلومترات .

كذلك شهد عام ١٩٣٧م توقيع ميثاق (سعد أباد) بتاريخ ٨ يوليو مع كل من تركيا والعراق وأفغانستان ، كما عرف ذات العام نوعاً من التقارب الشديد بين العراق وتركيا ، الأمر الذي عبر عن الإعجاب الشديد الذي يحمله (الملك غازي) لكمال أتاتورك . رجل تركيا القوي .

المستوى الكويتي: شهد عام ١٩٣٨م حدثين هامين لعب كل منهما دوراً كبيراً في إثارة

تطلعات (الملك غازي) نحو الكويت وشهيته لضمها .[1]

الحدث الأول: تمثل فيما عرف (بأزمة المجلس) التي نشأت عن توتر العلاقة بين الشيخ والمجلس الذي استجاب لطلب (الكتلة الوطنية)* الكويتية بانشائه إلا أنه تأزمت العلاقة بين الطرفي نتيجة حداثة التجربة وعدم التفهم لمبدأ الفصل بين السلطات ، مما أدى في النهاية إلى حل المجلس فكانت فرصة (غازي) التي استغلها بحماس وإندفاع شديدين[2] .

الحدث الثاني: برز من خلال اكتشاف أكبر حوض للنفط في العالم في الكويت وهو حقل برقان في أبريل عام ١٩٣٨م فتفجرت مع النفط أطماع (غازي) وشغفه بالكويت .

كانت تلك المتغيرات على المستوى الكويتي والتي حدثت عام ١٩٣٨م وما سبقها من متغيرات على ذات المستوى الإقليمي من أحداث العام السابق (١٩٣٧م) في كل من إيران وتركيا قد حفزت (الملك غازي) إلى الاتجاه نحو الكويت لتعويض ما خسره في شط العرب على الجانب الإيراني وذلك بالإستفادة من موقع الكويت الإستراتيجي على الخليج العربي والحصول على منفذ واطلالة خليجية كاملة إلى جانب ما سيوفره الذهب الأسود المتفجر في حقل (برقان) من ثروة إضافية كبيرة . وقد وصفت صحيفة الاستقلال العراقية الكويت بأنها تعد جوهرة ثمينة في الخليج والميناء الطبيعي للعراق(٣) . وتصور (الملك غازي) أنه قد أمن ظهره من جانب كل من تركيا وإيران بتوقيعه إتفاقية (سعد أباد) معهما ومع أفغانستان وبالتالي فإنه يستطيع الأقدام على خطوته المرجوة بضم الكويت دون اعتراض من طهران أو أنقرة فضلا عما صورته نفسه من قدرة على تقليد (أتا تورك) .

المستوى الدولي: كان تأثير زيادة قوة دولتي المحور (ألمانيا وايطاليا) واضحا في بغداد ، حيث كانت تلك القوة مصدر إعجاب حقيقي في بغداد سواء لدى (الملك غازي) نفسه أو لدى العناصر العسكرية التي قامت بانقلاب عام ١٩٣٦م ، أو حتى لدى القائمين على الحركة

---

(١) أ .د . يونان لبيب : دراسة بعنوان الكويت تفاحة آدم للنظم العراقية/ المجلة العربية للعلوم الإنسانية (عدد خاص) العدد ٤١ لسنة الحادية عشر خريف ١٩٩٣م ص ص ١٠٥ـ١٠٦ .

(*) الكتلة الوطنية : مجموعة من الشباب الكويتي كونت بجمع في الثلاثينيات ينادي باصلاح البلاد في جميع النواحي والمطالبة بالمشاركة في إدارة شئون بلادهم وقد تأثروا بالتوجهات الوطنية والقومية السائدة في البلاد .

(٢) للمزيد حول محاولة العراق استغلال أزمة المجلس لضم الكويت يرجى الرجوع للباحثة ، الكويت في ظل الحماية البريطانية .

(٣) جريدة الاستقلال العراقية الصادرة بتاريخ ٧ فبراير ١٩٣٨م .

العربية الذين أقاموا تشكيل (الفتوة) من الشباب على نسق أصحاب القمصان الحمراء في كل من ايطاليا وألمانيا ، حيث كان الجميع مفتونين بمظاهر القوة النازية والفاشية .

من ناحية آخرى فقد ظهرت استجابة كبيرة لذلك الإعجاب العراقي في دائرة برلين وروما وروسيا[١] .

وتأسيسا على كل تلك التطورات التي صاحبت وأحاطت بمحاولة (الملك غازي) لضم الكويت والتي تفجرت بشكل حملات صحفية مسعورة وحملات إذاعية مكثفة من إذاعة (قصر الزهور) التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض ـــ ويعد ذلك من الأمور الجديدة في تلك الفترة ـــ لا بد أن نلخص أن أهم دوافع الملك في دعوته لضم الكويت تركزت على التالي :

ـ أطماع توسعية عراقية وإيجاد مخرج لتجارته على البحر (الخليج العربي) والحصول على اطلالة خليجية تحقق للعراق مصالح استراتيجية كبيرة .

تطلع (الملك غازي) إلى تحقيق مشروعه التوسعي الكبير المتمثل في دعوته لضم منطقة الهلال الخصيب الذي يشمل سوريا الكبرى وبلاد الرافدين بالإضافة إلى منطقة الخليج العربي في وحدة تحت امرته .

ـ الخلافات الحدودية العراقية الإيرانية حول الملاحة في شط العرب والتي انتهت بتنازلات عراقية لإيران خسرت فيها مساحة طولها ثمانية كيلومترات عام ١٩٣٧م . مما أجج معارضة بعض النواب ومطالبتهم بتعويض ما فقده العراق باستخدام الكويت كمخرج على الخليج العربي[٢] .

ـ الدور الكبير الذي لعبه الاعلام العراقي في إثارة حماس الملك وإندفاعه لدعوة ضم الكويت وقد قامت الصحافة العراقية بالدور الرئيسي منه إلى جانب إذاعة (قصر الزهور) .

ـــ المشاكل المعلقة بين البلدين وتعمد العراق تصعيدها مثل مشكلة التهريب والمياه ومزارع النخيل وغيرها . وأظهر العراق بأن تلك المشاكل لن تحل إلا بضم الكويت[٣] .

ـ رغبة العراق في إنشاء ميناء له على أرض كويتية ورأى بعض المسؤولين العراقيين أن أهم ما يهدد اقتصاديات العراق هو منافسة الكويت له في منفذه الوحيد على البحر في شط العرب[٤] .

---

(١) د . يونان لبيب المصدر السابق ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٢) F.O.371/16852 Extract From Section IIV. Kuwait of R.A F. Monthly interligence Summry of May 1938.

(٣) الباحثة : المصدر السابق ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٤) F.O.371/16852 Fowele of Foreign Secretary to the Gov of India, Ls'Ju.

ساهمت شخصية (الملك غازي) في تبنية الدعوة بشكل كبير فهو هاشمي تولد في نفسه الألم نتيجة لنكبة جده الشريف (حسين بن علي) في الحجاز ، وعدم وفاء الانكليز بالوعود التي بذلها لها (مكماهون) . ثم كانت لوالده (الملك فيصل الأول) تجربة قاسية في سوريا وذلك إلى جانب نكبة عمه (عبدالله) في فلسطين ، ومعاصرته لظروف أسرته وآلامها ، وهو شاب لم تعركه السياسة بعد فوجد في دعوته ضم الكويت خير متنفس له ليقلق الانكليز(١) . ويحقق توسعا لبلاده وعظمة لشخصه .

ـ الطابع العسكري الذي غلب على الحكومات العراقية التي تألفت في الفترة بين عام ١٩٣٦م وعام ١٩٤١م مما شجع على تأجج روح الحماس العسكري ، وهي الروح التي شجعت (الملك غازي) على اعلان دعوته ومطالبته المتعلقة بضم الكويت كما يرى السفير البريطاني في المملكة العربية السعودية (السير ريدر بولارد Bullard) .(٢)

ـ كان للإندفاع الذي شهدته المنطقة العربية قبيل الحرب العالمية الثانية والموجة المناوئة للاستعمار بأشكاله والبريطاني بشكل خاص الذي وجه للعرب عدة ضربات آخرها نكبة (فلسطين) أثره الكبير على كل من العراق والكويت وانتشار التوجهات الوحدوية فيهما بينما حاول العراق استغلال تلك التوجهات لصالحه بضم الكويت على أساس الأهداف الوحدوية .

ـ يتهم الانكليز هتلر ونظامه النازي باذكاء روح العداء ضدهم (الانكليز) في البلاد العربية ويذكر (ديكسون) * بأن هتلر نجح في تأسيس حزب للشباب في الكويت يعرف باسم (الشبيبة) وذلك عن طريق وزيره المفوض في بغداد الدكتور جوربا (Fritiz Grobba) الذي يتهمه (ديكسون) باستخدام ذات الأسلوب الذي اتبع في تشيكوسلوفاكيا بحيث أشعل ثورة مفاجئة هدفها الاطاحة بالشيخ وانهاء الحماية البريطانية على الكويت واستبدالها بالتبعية للعراق ، وربط الانكليز بين دعوة هتلر لضم المقاطعات الجنوبية والسويد "Sudetenkand" وهو التعبير الذي استخدمه الألمان في تكوين الأنشلوص والدعوة العراقية لضم الكويت .

وقد استمرت الدعوة العراقية في إذاعة (قصر الزهور) والصحافة تعمل على إثارة

---

(١) د . مصطفى النجار : مصدر سبق ذكره ص ٢٥١ .

(٢) بولارد بريطاني والشرق الأوسط في أقدم العصور (مترجم) ترجمة أحمد السلمان بغداد ١٩٥٦ .

(*) ديكسون (H.R.P. Dickson) المعتمد السياسي البريطاني في البحرين آنذاك ثم شغل ذات الوظيفة في الكويت فأحب الكويت وأحبه الكويتيون حتى وفاته حيث بقيت زوجته فيها وألف عن الكويت مؤلفته المشهورة (الكويت وجيرانها باللغتين العربية والانكليزية) (Kuwait & Her Neighbours)

(٣) الباحثة : المصدر السابق ص ١٨٦ .

الشباب الكويتي وتثير فيهم مشاعر الوطنية والقومية مما كان له أثر في زيادة تأزم الأمور في الكويت وقيام إضطرابات مارس ١٩٣٩م وربط المرابطون بين تلك الإضطرابات التي حدثت بتاريخ ١٠ مارس وبين اختراق الشرطة العراقية للحدود الكويتية في الفترة بين ٩و١٥ من ذات الشهر واتهم الملك (غازي) بأنه هو الذي دبر ذلك الاختراق متنهزا وقوع الإضطرابات في الكويت كما أشيع أن هناك اتفاق بين المناوئين للشيخ ومسؤولين عراقيين على أن تهاجم سيارات عراقية مسلحة الجهرة بينما يحدث المعارضون انقلابا في الداخل ضد الشيخ للسيطرة على البلاد وضمها للعراق[١] .

ويتهم (ديكسون) السير (جوربا) بأنه هو الذي حرض الشباب الكويتي على حمل السلاح ولأول مرة لاحداث ثورة مفاجئة في الكويت تتيح العراق فرصة ضمها[٢] .

وتكرر اختراق الشرطة العراقية للحدود الكويتية في أبريل من ذات العام مما دفع المسئولين البريطانيين إلى دعوة حكومتهم لأخذ الاحتياطات اللازمة لما قد يفكر به العراق من تدبير غزو مسلح على الكويت[٣] . وحذر المقيم السياسي البريطاني في الخليج مما سيؤدي إليه تهديد العراق للكويت من اضعاف مركز بريطانيا ليس في الكويت فحسب بل في جميع إمارات الخليج العربي الأخرى . واقترح تأسيس مركز بريطاني للمراقبة على بعد اثنين وعشرين ميلا جنوبي سفوان[٤] . وأن تعزز هذه المراكز بقوات مسلحة لحماية قرية الجهرة ـ التي تعتبر المفتاح الاستراتيجي لمدينة الكويت ـ وأن تزود بأجهزة لاسلكية حتى يمكن الاتصال بالسلاح الجوي البريطاني في حالة الضرورة وعلى القوات الكويتية أن تطلب من السيارات التي تخترق الحدود الإنسحاب وإلا أطلقت عليها النيران[٥] . وأشار (دي كوري De Goury) المعتمد السياسي البريطاني في الكويت إلى أنه في حالة قيام العراق بغزو الكويت فلا بد من الاعتماد على قوات سلاح الطيران الملكي التي يجب أن توكل إليها مهمة حماية الكويت[٦] .

---

(١) ديكسون : الكويت وجاراتها جـ٢ الكويت ١٩٦٤م ص ١٣٣ .

(٢) د . نجاة عبدالقادر الجاسم : التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩م / القاهرة/ ١٩٧٣ ، ص ١٩٠ .

(٣) F.O.371/23181 Political Resident to Secretary of State For India 19th April - 1939. -

(٤) F.O.371/23181 Pol Res to Secretary of State For India 26th March 1939. -

(٥) F.O.371/ 23181 Pol Res to Secretary of State For India 6th April 1939. -

(٦) الباحثة : ذات المصدر ص ١٩٣ .

ولقد بذلت الحكومة البريطانية جهوداً دبلوماسية حثيثة لصرف العراق عن دعوته لضم الكويت حملاته الاعلامية ضدها ، فتكررت مقابلات السفير البريطاني مع (نوري السعيد) رئيس وزراء العراق آنذاك بشأن الكويت ، قدم في إحداها احتجاج حكومته على إختراق الشرطة العراقية للحدود الكويتية ، وطالب بالعودة إلى تخطيط الحدود بين الكويت والعراق بأسرع وقت . فاعتذر (نوري السعيد) مبيناً أنه لا يستطيع أن يجد تفسيراً لتطورات الموقف سوى انزلاق (الملك غازي) بتطرف وراء المسألة الكويتية . حتى أن هوسة بهذا الموضوع لا يترك له وقتا للنظر في قضايا العراق ومشاكله الملحة ، واستغرب (نوري السعيد) تدخل الملك بدون تعقل في شئون الكويت . وذكر أنه وجد الملك شخصاً غير معقول إذا جاء ذكر الكويت .

وقد وافق (نوري السعيد) على إقتراح السفير البريطاني الخاص بفرض رقابة على المراسلات الخاصة بالملك والتي وصفها السفير بأنها تثير غرور الملك ، وفقده توازنه مما يقوى الهمة الاستفزازية لديه .

وفي حين ادعى (نوري السعيد) أنه ضد اتجاه الملك في المسألة الكويتية ليكسب الانكليز فإن تطلعاته التوسعية لا تختلف عن تطلعات (الملك غازي) ويتضح ذلك من خلال الوعد الذي قدمه إلى السفير البريطاني في لقائه معه بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٩م بأنه سيعالج الموقف بما يضمن مصلحة العراق ومصلحة بريطانيا وسيعمل على وقف كل ما يسيء للعلاقات العراقية الكويتية وأنه سيقنع الملك بوقف الحملات الاعلامية ، وفي الوقت ذاته راح (نوري السعيد) يبذل مساعي حثيثة لشراء معظم صحف الشرق الأوسط لصالح السياسة العراقية الداعية لضم الكويت فدفع لمدير وكالة الصحافة الشرقية في القاهرة مائتي جنيه لنشر الدعاية العراقية وفقا لما أكده وكيل الشيخ (أحمد الجابر) في القاهرة في رسالة بعثها إلى الشيخ[(١)] .

وبهذا نجد أن الحملات الدعائية ضد الكويت لم تقتصر على الصحف العراقية وإنما ذهبت إلى شراء الصحف العربية الأخرى . وذلك على الرغم من محاولة الحكومة العراقية التنصل من مسئوليتها باغلاق البعض التي تطرقت في عدائها ضد الكويت . إلا أن تلك الاجراءات كانت صورية ونادرة فقد استمرت الحملات الدعائية ضد الكويت على شدتها واستعارها مما يؤكد موافقة الحكومة العراقية عليها وتشجيعها لها .

وأضافت الدعاية العراقية أساليب أخرى كركائز تستند عليها في محاولتها لضم الكويت كان أبرزها محاولة زرع الشك بين الكويت والسعودية وذلك باستغلال المشاكل الاقتصادية القائمة بين البلدين (مشكلة المسابلة) لاشعار الكويتيين بأن هناك خطر قادم من ابن سعود وأنه

---

(١) F.O.371/23180, Political, Agent Kuwait to Secretary of State For India 8th March 1939.

لا بد للكويت لكي تدرأ عن نفسها ذلك الخطر من الحصول على تأييد من العراق . ومضت الدعاية العراقية إلى الادعاء بأن الملك (عبدالعزيز آل سعود) في سبيله لالحاق المنطقة المحايدة ببلاده . وأنه بذلك سيحرم الكويت من حقها في آبار النفط التي تتقاسمها مناصفة مع المملكة العربية السعودية في تلك المنطقة . . وحين فشل العراق في هذا الاتجاه تعمد إلى إثارة العديد من المشكلات بينه وبين الكويت قاصدا بذلك تصعيد الخلاف ومن ثم ايجاد مبررات لتحقيق أهدافه التوسعية العدائية وكان أهم تلك المشكلات مشكلة الحدود ، ومشكلة التهريب ومشكلة المياه ، وقد تطرقنا إلى تلك المشكلات فيما سبق من دراستنا ـ وأخيرا محاولة العراق استغلال مشكلات الكويت الداخلية .

وحول المشكلة الأخيرة تكشف لنا الوثيقة الدستورية التي قدمت إلى (الشيخ أحمد الجابر) عن حرص الكويتيين على التمسك باستقلالهم حيث أكدوا أن الاصلاح هو المطلوب وليس غيره وأن هذا الاصلاح كفيل بصيانة كيان البلاد وحفظ استقلالها . . كما أن القانون الأساسي للمجلس التشريعي كان واضحا غاية الوضوح في موضوع الاستقلال حين أشار الى تعبير الأمة الكويتية باعتبارها هي مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين وذلك على عكس ما أثارته الدعاية العراقية من أن الحركة الاصلاحية في الكويت كانت تطالب بالانضمام إلى العراق[١] .

وظهر الاهتمام البريطاني الفائق بالكويت ورفضها الشديد لخضوع الكويت للعراق من خلال استجواب مجلس العموم البريطاني لوزير الخارجية البريطاني في مارس عام ١٩٣٩م بشأن موقف الحكومة البريطانية إزاء الدعاية العراقية ضد الكويت فأظهر الوزير في إجابته أنه التزاماً من حكومته بالتبليغ البريطاني لشيخ الكويت في نوفمبر ١٩١٤م والقاضي باعتبار الكويت مستقلة تحت الحماية البريطانية فإن حكومته تجري اتصالات عاجلة مع الحكومة العراقية لوضع حد الدعاية ضد الكويت[٢] . وبين أن الحكومة البريطانية ملتزمة بتعهداتها بأن يكون النفوذ والقوة بيد الأسرة الحاكمة التي لن يقبل الشعب عنها بديلا[٣] .

وقد حذر السفير البريطاني (نوري السعيد) مما أشارت إليه الصحف العراقية من وجود نية لدى الحكومة العراقية لغزو الكويت عسكريا وأشار إلى أن ذلك عبث خطير وطالب

---

(١) أ .د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥م القاهرة ، ١٩٧٣م ص ص ١٧٣ ـ ١٨٠ .

(٢) F.O.371/23180 J.O. TO F.O 1st March.

(٣) L.O. L / P'S / 12 CO 30FI, 158 Secret 4th 6 Pol. Res. in the P. Gulf to Government of India External Affairs Department.

بوجوب غلق الصحف المتطرفة أو فرض الرقابة الشديدة عليها واتهم السفير البريطاني الألمان بأنهم وراء الحملة الصحفية (١) .

وفي مقابلة سرية تمت بين السفير البريطاني و(الملك غازي) ادعى الأخير بأنه ليس هناك خطة لاحتلال الامارة ولكن العراق يسعى لجعل حاكم الكويت يقبل المؤسسات الليبرالية الحديثة . . وأن دفع العراق إلى ذلك هو إحساسه بالأخطار التي تحيط بالإمارة إذا استمرت أوضاعها الراهنة وأن مما يقلق العراق التغلغل الإيراني في الكويت الذي لا يقتصر تهديده على سلامة الكويت وإنما يتعداها لتهديد سلامة العراق . . وتعهد الملك بالعمل على تهدئة الموقف ولكن السفير أشار إلى حكومته بعدم الاعتماد على مثل تلك الوعود (٢) .

كما أكد السفير في كتاب أرسله إلى حكومته أن أحوال الكويت أفضل بكثير من أحوال العراق ، وأنه من الأدعى أن يتفرغ لعلاج مشاكل بلاده (٣) .

وتوضح لنا تلك المقابلة التي تمت بين الملك والسفير البريطاني في بغدا د أن الأول غير جاد في دعوته لضم الكويت ، بدليل اعتذاره كلما وجهت إليه إعتراضات بريطانيا كما أن المتتبع لبيانات أذاعة (قصر الزهور) يجد أنها اقتصرت على بث الحماس لدى الكويتيين في جدلهم مع الأمير وحثهم على المطالبة بالإنضمام إلى العراق (٤) .

ومن ناحيته فند المعتمد السياسي البريطاني في الكويت (دي جوري) ما تردده الدعاية العراقية مبينا أنه في أغلب الأحيان غير صحيح ، فمن ناحية إشارتها إلى إستخدام شيخ الكويت لقوات إيرانية فانه أمر مشكوك فيه . ولكن (دي جوري) لم ينكر بهذا الصدد وجود أقلية كبيرة من الإيرانيين في الكويت وأشار إلى أن الشعور الموالي للعراق ليس له أي أثر ما لم تثره الدعاية العراقية (٥) .

وكما توقع السفير فلم يلتزم الملك وعوده بوقف الدعاية ضد الكويت . لذلك اتجهت الحكومة البريطانية للرد على أذاعة (قصر الزهور) من القسم العربي في الاذاعة البريطانية ، فقامت بتنفنيد الدعاية التي توجهها اذاعة وصحافة العراق ضد الكويت ووصفها بأنها مغرضة وأنها سببت استياءا بإلغاء لدى حكام الجزيرة والخليج العربي . وأبلغت بريطانيا العراق بأن

---

(١) F.O.371/23180 Peterson to F.O NO,58, 8th March 1939.

(٢) F.O.371/23180 From Peterson to Halifax 20th 1939.

(٣) F.O.371/23181 Residency to Political Resident 5th April 1939.

(٤) F.O.371/23180 From Peterson to Halifax 20th? 1939.

(٥) F.O.371/23181 Residency to Political Resident 5th April 1939.

أي إقتراح يريد أن يقدمه لمصلحة الكويت يجب أن يقدم بالطرق الدبلوماسية وليس بالدعاية المغرضة (١)

وحين حاول (الملك غازي) أن يدخل لإصدار العفو عن المساجين ووجه تحذيراته وتهديداته إلى الشيخ بوجود الكف عن ملاحقة من أسماهم بأحرار الكويت رد عليه الشيخ بأن أعلن بأن ذلك يعتبر تدخل في شئون الكويت الداخلية ، كما صدر بيان من سكرتير الشيخ حذر فيه الصحف العراقية من مغبة إندفاعها ضد الكويت وهاجم أصحاب الأقلام المأجورة وأشار إلى وجوب عدم التدخل في شئون حكومة صديقة ، والبعد عن محاولات إثارة الشغب ضد الحكومة الشرعية .

وقد توالت إجتماعات المسئولين في الكويت للنظر في الدعاية العراقية المعادية . وأصدروا قرار بوجود افهام الكويتيين عن طريق لصق إعلان على قارعة الطريق يتضمن :«تبرئة الآباء من الأبناء الذين يعملون على ضم الكويت إلى العراق «وتقدم (الشيخ أحمد الجابر) بعدة شكاوي للحكومة البريطانية يطلب فيها السعي لوقف حملات أذاعة (قصر الزهور) والصحافة العراقية المناهضة للكويت والوقوف في وجه المحاولات العراقية الرامية إلى ضم الكويت (٢) .

وفي اطار الجهود البريطانية لصرف (الملك غازي) عن أية محاولة جادة لغزو الكويت عسكريا توالت إجتماعات السفير البريطاني بالملك التي كنت تتم أسبوعيا تقريبا . وفي المقابلة التي تمت يوم ١٥ مارس ذكر الملك بأنه وبناء على نصيحة رئيس وزرائه (نوري السعيد) إتخذ كافة الإجراءات لوقف اذاعة (قصر الزهور) التي أساءت إلى علاقات العراق الخارجية ، وأنه لن يستجيب للرسائل التي تصله بهذا الصدد . وأبدى الملك ورئيس وزرائه إستعدادهما لقبول المقترحات البريطانية بشأن تسوية الأمور مع الكويت ومهادنة شيخها . فأجابهما السفير «أن إحداث الضرر أسهل من إصلاحه» وكان السفير يشير بذلك إلى الدعاية المؤذية التي وجهها الملك ضد الشيخ وتجاوزات الشرطة العراقية لحدود الكويت . وكان السفير متأثرا من تكرار عدم وفاء بوعده بتسوية المسألة الكويتية (٣) .

وفي مقابلة أخرى بين السفير البريطاني والملك ورئيس وزرائه في ٢٣ مارس أظهر الأخير أن مشاعرهما الودية نحو شيخ الكويت ، وإقترحا إرسال مندوب الى الخليج من أحد أفراد

---

(١) F.O.371/23181 Pol Resident, Persian Gulf to Secretary of State For India 27th Feb 1939.

(٢) الباحثة : ذات المصدر ص ١٨٦ .

(٣) F.O.371/23180 No. 58 From Peterson to F.O. 8th March 1939.

أسرة آل النقيب في البصرة ـ نظرا للصلات القوية بين هذه الأسرة وآل الصباح ـ حاملاً رسالة من (نوري السعيد) تتضمن إعتذار حكومته عن كل الحوادث التي وقعت أثناء غيابه في لندن، ودعوة الشيخ لزيارة (الملك غازي) حيث يقلده وساماً رفيعا .

ولكن السفير البريطاني ركز على تجاوزات الشرطة العراقية للحدود الكويتية ووجوب وقفها والإعتذار عنها كشرط لقبول المقترحات [1] . وتخوف السفير البريطاني من أن يكون القصد من دعوة الشيخ لزيارة العراق اظهاره بمظهر التابع للملك ، لذلك عارض تلك الدعوة بشدة (٢) .

وتمت مقابلة أخيرة بين السفير في ٣ أبريل توفى بعدها الملك في ٥ أبريل ١٩٣٩م أكد الملك خلالها أن ممتلكات الشيخ التي حجزت بسبب تراكم الضرائب عليها ردت إليه ، وأن إجتياز الشرطة للحدود الكويتية والتي تمت علمه يجري التحقيق فيها ، وأن رسالة مهذبة ورقيقة سترسل إلى الشيخ للإعتذار عن كل المضايقات التي لحقت به .

وبذلك تراجع الملك عن دعوته التي وجد نفسه متورطا فيها . فأصبح يبحث عن مخرج منها وأكد (نوري السعيد) هذا الإتجاه الجديد عند الملك في مقابلة تمت بينه وبين السفير البريطاني وأشار السفير البريطاني إلى أن تحول الملك عن دعوته جاء بعد فشل حركة ١٠ مارس في الكويت مما أثار مخاوف الملك وجعله يخفف من إزعاجه لبريطانيا خلال الأسابيع الأخيرة قبل وفاته .

غير أن ما يمكن تأكيده في النهاية أن محاولة العراق إختراق البيت الكويتي قد فشلت فشلاً ذريعاً اذ لم تتمكن الدعاية العراقية رقم شدتها أن تحدث فجوة في التماسك الكويتي حيث أصر الكويتيون على الحفاظ على إستقلالهم والتمسك بحكومتهم الشرعية[٣] .

ولقد قرر أحد رواد الحركة الإصلاحية في الكويت وزعمائها المعروفين وهو السيد (أحمد زيد السرحان)* بصراحة وواقعية تسجلان به بأن ما وقع من أزمة نتيجة أحداث المجلس كان

---

(١) F.O.371/23180 Peterson to F.O. 10th March 1939.

(٢) F.O.371/23181 Haswall to L.o. 26 th March 1939 E 221656191.

(٣) د . جمال زكريا قاسم : أزمة العلاقات الكويتية العراقية على عهد الملك غازي (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩م) دراسة مقدمة ندوة العدوان العراقي على الكويت التي أقامتها المجلة العربية للعلوم الإنسانية في الفترة ما بين ٢ ـ ٤ مارس ١٩٩٢م ص ١٥ .

(*) السيد أحمد زيد هو أحد أقطاب الحركة الإصلاحية في الثلاثينات من هذا القرن حيث شغل منصب سكرتير (الكتلة الوطنية) وشغل بعد الاستقلال عدة مناصب عليا منها نائب رئيس مجلس الأمة ثم رئيس مجلس الأمة .

نتيجة كون التجربة جديدة عليهم ، حتى أنهم أخطأوا في مطالبتهم بما ليس لهم حق به في معارضتهم المستمرة للشيخ ، وذلك في الوقت الذي كان الشيخ (أحمد الجابر) فيه حليما وواسع البال تجاه مطالبهم التي لا تنتهي . . كما اعترف السيد (السرحان) بصراحة وشجاعة أنهم لم يكونوا مدركين لمبدء فصل السلطات وأن حركتهم لم تكن نظامية ، وكانت غير قانونية . وأعتبر تصرف القلة القليلة التي ناصرت المطالب العراقية المتعلقة بضم الكويت قد أقدمت على عمل غير مقبول وطنيا وذلك لأن تلك المطالبة لم تكن تمثل مساعي للوحدة في نطاق الوحدة العربية الشاملة والتي تمثل إرادة الشعوب العربية ، بل كانت محاولة للضم بالقوة[1] .

وعلى الساحة العامة اختلفت الآراء حول دعوة (الملك غازي) لضم الكويت فقد صورها المؤيدون في العراق على إنها دعوة قومية ، تأسيسا على أن توحيد الكويت مع العراق سيكون نموذجاً حسناً ، وخطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة وأنه لابد أن تحذوا باقي الممالك والأمارات العربية حذوه . . وتناسى أصحاب هذا الرأي أن الملك غازي لم يدع إلى الوحدة مع الكويت وإنما دعا إلى ضمها . كما صورها بعض أولئك المؤيدين بأنها دعوة وطنية إستهدفت الانكليز «وأنها كانت تقضي مضاجع الحكومة البريطانية في لندن . . وتقلق السفارة البريطانية في بغداد قلقا مستديما . . ومست مصالحهم البترولية»[2] وأنها «مساس بمصالح الانكليز في الصميم وتحد صارخ لسياستهم الإستعمارية . . لذلك فقد آثار الملك غازي ثائرة الانكليز فلم تجدي معه نصائحم وتحذراتهم وحتى تهديداتهم للكف عن مطالبته بضم الكويت[3] ونحن نتسأل في مواجهة تلك الإدعاءات المنضوية تحت شعار زائف من الوطنية اذا كان هذا الرأي صحيحاً فلماذا لم يجابه (الملك غازي) ويقضي على نفوذهم وسلطاتهم المتفشية في بلاده . . قبل أن يحاول تحرير الكويت واستخلاصها منهم . . لا سيما وإننا نجد أن الملك لم يحاول -حتى المساس بالانكليز بشكل صريح في حملته الاذاعية .

هذا في حين أعتبر بعض العراقيين ومنهم (خليل كنه) * أن دعوة (الملك غازي) كانت نزوة شخصية ظهرت في إذاعة الملك التي أنشأها لهذه الغاية [4] .

---

(١) عن رواية السيد أحمد زيد السرحان كان عضو في الكتلة الوطنية ثم نائب رئيس مجلس الأمة ثم رئيسا للمجلس .

(٢) طالب مشتاق : أوراق أيامي (١٩٠٠ـ١٩٥٨م) بيروت ١٩٦٨م ص ٣٢٢ .

(٣) محمد مهدي كبه : مذكراتي من صميم الأحداث الباحثة الكويت في ظل الحماية البريطانية ص ٢٠٠ .

(*) خليل كنه : سياسي عراقي تولى عدة مناصب هامة آخرها وزيرا للمعارف في حكومة نوري السعيد قبل ثورة عام ١٩٥٨م .

(٤) خليل كنه : العراق أمسه وغده بيروت ١٩٦٦ م ص ٩٦م .

واعترف مصطفى النجار (مؤرخ عراقي من أتباع النظام الحالي) أن الدعوة لم تكن تهدف إلى خدمة القضية العربية وإنما كانت مزيجا من دوافع ذاتية التقت بالنزعة الاقليمية حتى أن الذين يسيرون وراء الدعوة تباينت آراؤهم وأهدافهم . فلم يكن واضحاً لدى معظمهم أن كانت الدعوة اقليمية أو قومية ، وذلك لأن اذاعة (قصر الزهور) والمراسلات الحكومية والصحف المؤيدة لها لم تحاول التمييز بين اقليمية الدعوة وقوميتها . وانما كانت تردد عبارات الضم إلى جانب عبارات الإتحاد [1] .

ومن خلال دراستنا للدعوة وسير أحداثها وأهدافها الحقيقية يتضح أنها إمتازت بعدم الإدراك والوعي للظروف القائمة في وقتها ، كما أن الملك اندفع وراء الحماس للدعوة إلى حد الخروج عن تقاليد السياسة [2] ، كما أن الدعوة لم تكن مدروسة ولم يخطط لها أو يوضع لها منهج متكامل ، وإنما كانت مرتجلة اقتصرت على ما تردده الاذاعة من تعليقات وهجوم مركز على شيخ الكويت ، مما دفعه لمناهضتها . . . كما انكشفت أهدافها الحقيقية وانحصرت بالأطماع التوسعية المتأثرة بالسياسة النازية الخاصة بفكرة المجال الحيوي Lebensraum والتوسع الاقليمي حين نجح هتلر في ضم النمسا إلى الرايخ الألماني الثالث وتكوين ما صار يعرف بالأنشلوص (اتحاد النمسا وألمانيا) وتبع ذلك ضم إقليم السوديت بعد إنتزاعه من تشيكوسلوفاكيا مستخدماً أساليب دعائية لحض سكان السوديت على المطالبة بالإتحاد مع ألمانيا وإثارة الخلافات في البرلمان التشيكوسلوفاكي على غرار ما حاول العراق تنفيذه نحو الكويت. إلى جانب أن دخول الكويت عصر النفط يمنحها إمتياز التنقيب إلى شركة نفط الكويت المحدودة عام ١٩٣٤م، ثم اكتشاف أكبر حوض النفط في العالم في منطقة برقان مما أسال لعاب العراق ولهفته لضم الكويت، الأمر الذي أثار مخاوف بريطانيا ودعاها إلى محاربة المحاولات العراقية المتعلقة بضم الكويت، فكان لابد أن تنظر للدعوة بقلق شديد وتعمل بجهد كبير لتقويضها والقضاء على كل أثر لها لما فيه من تهديد للمصالح البريطانية ومركزها الهام في المنطقة، لا سيما وإنها ظهرت في فترة الحرب العالمية الثانية، لذا فلم يكن من المعقول أن تغض بريطانيا النظر عما يحاك بشأن الكويت وتسلمها للعراق[3] لذلك انبرت الحكومة البريطانية لمواجهة الدعوة العراقية ومطالبة (غازي) بعدم المطالبة بضم الكويت وأعدت نفسها للمجابهة العسكرية في حالة محاولة العراق استخدام القوة لاسيما بعد أن وصلتها معلومات عن خطة عراقية قد حيكت لغزو الكويت، وأن تعليمات من الملك قد

---

(١) د . مصطفى النجار : مصدر سبق ذكره ص ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

(٢) د . جمال زكريا ذات المصدر ص ص ١٥ ـ ١٦ .

(٣) ساطع الحصري . . مذكراتي في العراق، ج٢ . ص ٥٨٦، عن الباحثة، المصدر السابق ص ٢٠٠ .

وصلت إلى متصرف البصرة (علي محمود) لكي يجمع قوات مسلحة ويغير على الهجرة إعتماد على أنه سيلقى تأييداً من المعارضين في الداخل، وهذا ما أكده (ناجي شوكت) نائب رئيس وزراء العراق مشيراً إلى أن الملك اتصل برئيس أركان الجيش وأمره بأن يحتل الكويت، إلا أن (ناجي شوكت) اتصل بالملك واعتذر له من عدم إمكانية تلبية طلبه، لغياب رئيس الوزراء في لندن وحذره من مغبة تحرك كل من بريطانيا وإيران والسعودية ضده[1].

وبذلك نجد أن فشل الخطط العسكرية التي كانت تتخذ لغزو الكويت يرجع إلى السرعة التي إستطاعت بها السلطات الكويتية السيطرة على الموقف، فضلا عن تخوف الحكومة العراقية مما سيترتب عن مركز بريطانيا في الكويت من تحركها الأكيد والقوي لمواجهة الخطط العدوانية العراقية، وهي تملك أسبابا جوهرية للتحرك، كما تمتلك عوامل التحرك الفوري والحاسم من خلال قواعدها العسكرية في المنطقة. ففي العراق وحده تمتلك قاعدتين عسكريتين (الحبانية والشعيبة) [2]، إلى جانب قاعدة أخرى في البحرين وقواعد في تركيا وإيران وغيرها، الامر الذي جعل العراق يدرك جيدا مغبة ذلك التحرك البريطاني. وذلك إلى جانب توقع العراق لمجابهة كل من المملكة العربية السعودية وإيران العسكرية الأكيدة له في حالة تنفيذ محاولاته لضم الكويت عسكريا، مما جعل العراق يحجم عن تلك المحاولات، لا سيما وأن الملك عبدالعزيز آل سعود قد تحرك فعليا صوب الحدود الكويتية بهدف مساعدة شيخ الكويت لمجابهة أية خطط عراقية لضم الكويت. وكان (الملك عبدالعزيز ال سعود) قلقا من اذاعة قصر الزهور ودعاياتها المضادة الموجهة للكويت [3].

وهذا ما يكشف لنا بوضوح أن مطالبة الملك غازي لضم الكويت لم تقم على مبدأ قومي بهدف الوحدة وإنما قامت على أطماع توسعية بهدف الضم حتى لو أدى الأمر لإستخدام القوة، الأمر الذي اتضح لنا من خلال تقارير المسئولين البريطانين الوثائقية، بل وحتى من تقارير المسئولين العراقيين أنفسهم مثل (ناجى شوكت) وزير الخارجية العراقي ونائب رئيس الوزراء ومتصرف البصرة، و(صلاح الدين الصباغ) * الذي ذكر في «مذاكراته» بأنه يتوقع بين آونة وأخرى أن يقدم الملك على غزو الكويت وأن متصرف البصرة قد أخبره شخصيا بالأوامر السرية التي يوجهها إليه الملك بصدد الإستعداد عسكريا لضم الكويت حالما يوعز له بذلك[4].

---

(١) ناجي شوكت: سيره وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ـ ١٩٧٤ بغداد ١٩٧٤م ص ٣٥٨.

(٢) الباحثة، بالمصدر السابق ص ١٩٧.

(٣) F.O.371/23180 Bullard to F.O. 20th. Feb. 1939.

* صلاح الدين الصباغ: عسكري عراقي كبير شارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني واعدم بعد فشلها.

(٤) مذكرات الشهيد (صلاح الدين الصباغ) ـ فرسان العروبة في العراق/ بيروت ١٩٥٦م ـ ص ٨١.

ولم يقتصر التناقض والتخبط العراقي بين الأهداف المعلنة والأهداف الفعلية لمحاولة العراق ضم الكويت علي تنافي التوجه القومي والأهداف الوحدوية من محاولة الملك (غازي) لضم الكويت ، وكونها لم تأتي في إطار الدعوة للوحدة وإنما شمل كل جوانب تلك المحاولة الفاشلة . ففي حين أعلن العراق أن هدف الملك وطني وهو تحرير الكويت من الإستعمار ، وجدنا أن الكويت خالية من الوجود العسكري الاجنبي ومن الموظفين الأجانب ، بينما كان التواجد العسكري البريطاني راسخ في قاعدتي (الحبانية والشعيبة) العراقيتين ، والمستشار البريطاني في كل الدوائر الحكومية العراقية . وحول ما تدعيه العراق من رغبة إصلاحية وإدخال التنظميات الإدارية الحديثة إلى الكويت التي تصفها الحملة الإعلامية العراقية العدائية بالتخلف ، وتبدي أسفها أن تكون على حدود العراق امارة محرومة من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها ، وتدعي تلك الحملات العشواء أن قيام وحدة بين العراق والكويت هو الحل الأمثل لإنقاذ الكويت من تخلفها . فاننا نجد الشواهد والتقارير المطلعة تؤكد أن أوضاع الكويت حتى من خلال تلك الحقبة أفضل كثيرا من أوضاع العراق الذي تعمه الفوضى والأضطراب والمشاكل في كثير من النواحي . أما ما يدعيه الملك (غازي) من أن دوافعه لضم الكويت إلى العراق هي الوقوف ضد المخاطر الإيرانية ، فاننا نجد الحكومة العراقية تقدم التنازلات لإيران بموجب إتفاقية عام ١٩٣٧ م .

ولعلنا نستطيع في النهاية أن نقرر مطمئنين بأن دعوة الملك (غازي) لضم الكويت لم تكن في حقيقتها سوى التعبير عن أطماع توسعية امتزجت بالدوافع الذاتية والتهور ، اذ كانت السمات الشخصية للملك (غازي) وما اتصف به من تقلب وعدم إتزان ورغبة متحفزة للزعامة هي دافعة للمطالبة بضم الكويت والمضي بإندفاع شديد لتنفيذ الآمال والطموحات التي كانت لاتزال تراوده في تحقيق وحدة هاشمية فشل في تحقيقها كل من جده (الشريف حسين) ووالده الملك (فيصل الأول) لذلك ركز (غازي) دعايته ومحاولاته على ضم الكويت إلى العراق تحت العلم الهاشمي لتغطية فشله فيما أعلنه من شعارات ومبادئ لم تتحقق مصدقيتها وتطلع إلى أن تكون العلم الهاشمي لتغطية فشله فيما أعلنه من شعارات ومبادئ لم تتحقق مصداقيتها وتطلع إلى أن تكون هذه الخطوة بداية للمضي فيها خطوات توسعية أخرى بإتجاه دول الخليج والجزيرة العربية ثم نحو سوريا وغيرها من البلاد العربية [١] .

وبذلك فشلت محاولة الملك (غازي) لضم الكويت فشلاً ذريعاً ، وكانت لها آثار سلبية على العراق إلى جانب ما أشيع من أن الدعوة كلفت الملك (غازي) حياته ، حيث أشارت

---

(١) د . جمال زكريا قاسم ـ أزمة العلاقات الكويتية العراقية في عهد الملك غازي ـ ص ١٧ ـ ١٩ .

بعض أصابع الإتهام إلى بريطانيا على إنها دبرت موته . وكان السفير البريطاني في بغداد قد أشار في مذكراته (إلى أنه لم يجرؤ أحد من الوزراء العراقيين على مفاتحة الملك بشأن إيقاف اذاعة قصر الزهور ، وعليه صار من اللازم اما السيطرة عليه أو خلعه ، نظرا لإندفاعه الشديد) .

ولكننا لا نتفق مع هذا التوجه ، فعلى الرغم من أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا فإنها لم تكن بحاجة لتدبير قتل الملك (غازي) الذي قضى في حادث سيارة في أبريل من عام ١٩٣٩م ، وهو في السابعة والعشرين من عمره . فالثابت أن الملك قد تراجع عن دعوته قبيل وفاته بأيام قليلة وسلم اذاعة (قصر الزهور) إلى الحكومة العراقية ، وذلك إستجابة للضغوط البريطانية وخوفاً من المواجهة العسكرية مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران ، وبذلك إنتهى أمر المحاولة العراقية الرسمية الأولى لضم الكويت إلى فشل ذريع على كل المستويات ، وكان يجب أن يكون هذا الفشل وتلك النتائج السلبية على العراق تحذيراً كافياً للحكومات العراقية التالية لعدم الإقدام علي مثله . . غير أن الأطماع التوسعية العراقية لا تنتهي وسيتولد عنها دائما محاولات متجددة للأنظمة العراقية التي أبتلى بها العراق وشعبه (١) . .

مشروعات نوري السعيد في الكويت

لم يكن (نوري السعيد) * السياسي العراقي العتيد بأقل طمعاً في الكويت وتطلعًا للتوسع على حسابها من الملك (غازي) ، ففي حين كان يظهر السفير البريطاني في بغداد أن أمر ضم الكويت متعلق بالملك أولا ، وأخيرا ويعيب على الملك إنزلاقه بتطرف وراء المسألة الكويتية ، وأنه ذاق الأمرين من الملك وأعوانه (وزير الداخلية ورئيس الديوان الملكي) لتصديه لمحاولة ضم الكويت ، وسعيه لصرف الملك عنها ، فاننا نجد (نوري السعيد) في ذات الوقت يبذل مساعي كبيرة لشراء صحف الشرق الأوسط لصالح السياسة العراقية الداعية لضم الكويت (٢) .

---

(١) الباحثة ـ ذات المصدر ـ ص ١٩٧ ـ ٢٠٢ .

(*) شغل نوري السعيد مناصب رئيسية في العراق لفترة امتدت لما يزيد عن ثلاثين عاما منها وزيرا للخارجية ورئيسا للوزراء عدة مرات ولعب دوراً بارزاً في السياسة العراقية .

(٢) أ .د . جمال زكريا ـ الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ـ ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ـ ص ١٨٨ .

وفي حين يقدم (نوري السعيد) تأكيدات للسفير البريطاني في بغداد بأن الحكومة العراقية ليست لديها أية خطط رسمية بشأن الكويت، فإنه يعود ويدعي أن الموقف أخذ يتغير في ذلك الوقت، اذ أن بعض أعضاء الحكومة العراقية يطالبون بضم الكويت، وكان ذلك حين تطلعت الحكومة العراقية لإنشاء (ميناء عراقي) على جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتان، حيث أعرب (نوري السعيد) عن رأيه بصراحة بأن البصرة لاتصلح لكي تكون ميناء هاماً للعراق بالنسبة لمستقبل تطور المواصلات مع البحر المتوسط. لذا فإنه يرى وجوب الوصول إلى اتفاقية مع الكويت من شأنها إيجاد مخرج للتجارة العراقية إلى الخليج[1].

وعندما يواجه (نوري السعيد) برفض الشيخ التنازل عن الجزيرتين الكويتيين ومساندة الحكومة البريطانية له، فأنه يدعى على لسان وزير خارجيته (توفيق السويدي) بحقوق تاريخية ورثتها العراق عن الدولة العثمانية، متجاهلاً عدم أهلية العراق لوراثة الدولة العثمانية ومتناسيا اتفاقيتي سفر ولوزان ١٩١٩ و ١٩٣٩ م وفي هذا ما يوضح أن أطماع (نوري السعيد) وتطلعه لإبتلاع الكويت كان يفوق أطماع الملك (غازي) ونزواته، وأن إتخاذ سياسة ذات وجهين، وجه مزيف يظهر فيه التعقل، وأنه لا يحمل خططاً لضم الكويت، بينما يسعى من خلال الوجه الآخر والحقيقي بشتى الوسائل والطرق للإستيلاء على الكويت والتوسع على حسابها، ولم يكن يمنعه عن تنفيذ خططه في الكويت إلا مركز بريطانيا في الكويت[2]، فهو يظهر بالوجه الأول مراعيا لمركز بريطانيا وتخوفا من مواجهتنا لذلك. فاننا نجده في مشروعاته اللاحقه في الكويت يحاول تنفيذها عن طريق بريطانيا. مثالا لذلك محاولاته للحصول على موافقة الشيخ على إقامة الميناء في الأراضي الكويتية (جزيرتي وربة وبوبيان) مقابل مدها بمياه شط العرب بوساطة مشروعات ثابته أوضمها للمحاور والأحلاف التي سعا لتكوينها مثل الإتحاد الهاشمي، وحلف بغداد، أو غير ذلك من مشروعات التي غازل فيها بريطانيا للحصول على مباركتها ودعمها فيها.

واذا كان مصرع الملك (غازي) في أبريل ١٩٣٩ ونشوب الحرب العالمية الثانية، وما واكبها من أحداث سياسية وعسكرية دفعت بريطانيا إلى السيطرة علي العراق لقمع حركة (رشيد عالي الكيلاني) عام ١٩٤١م، وأحكام قبضتها على الخليج العربي وإماراته قد شغلت العراق عن محاولاته ومساعية المحمومة لضم الكويت، بحيث لم يعمد إلى إثارة أية أزمات خلال سنوات الحرب العالمية الثانية إلا أنه ما كادت تنتهي الحرب حتى عاد العراق أو ما يسمى

---

(١) R 15/53/70 British Policy in Kuwait, R.A.F. Intelligenc summary for the Month of March 1938.

(٢) R/15/53/70 British Policy in Kuwait, Peterson to Halifax, 2nd May 1938.

(بعـراق نوري السعـيـد) إلى تجـديد محـاولاته لضم الكـويت وأدخلت الإدعـاءات العـراقـيـة بالكويت إلى جدول المباحثات العراقية البريطانية التي كانت جارية لتعديل معاهدة عام ١٩٣٠م ، والتي إنتهت بتوقيع معاهد بورتسمرت عام ١٩٤٨ دون أن تنجح المحاولات العراقية لإدخال الكويت ضمنها (١) .

ومن الملاحظ أن مشروعات نوري السعيد في الكويت أخذت أنماطا وأشكالا متعددة وفقا للظروف المحيطة داخلياً وخارجياً ، وتقديرا للضغوط والمواجهات والمعطيات والنتائج المتوقعة فمرة يطرح دعوة للحصول على أراضي وأمتيازات بتبادل غير متكافئ للمصالح ، ومرة أخرى يدعو لضم الكيان الكويتي كاملاً إما بإدعاءه بحقوق تاريخية أو دعوة للإتحاد بشكل أو بآخر .

لم يكن ينتظر وقوع (نوري السعيد) السياسي العراقي الكبير بنفس المزالق التي وقع فيها الملك (غازي) والتي تمثلت في الإندفاع الشديد والتهور غير محسوب النتائج ، فالرجل لم يكن شاباً غراً مثل (الملك غازي) وانما كان سياسيًا محنكا عايش محاولات الاخير الطائشة ، وقدر عواقبها (٢) . فضلا عن كون (نوري السعيد) معروفاً بإيمانه بالتعاون مع بريطانيا ، ولم يكن متوقعا أن يفعل مايؤثر على ذلك التعاون سلبا . وبالرغم من ذلك فقد وقع المحظور ووقع السياسي في شباك الأطماع والتطلعات التوسعية وان كان وقوعه في زمن مختلف وبشكل مختلف نسبيا ، معا مما أدى إلى إختلاف الكثير من المفردات والمعطيات والنتائج .

فبعد الهدوء النسبي والإحترام المتبادل الذي تميزت به العلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من هذا القرن، فان مشروعات نوري السعيد بدأت في منتصف الخمسينيات ، ففي أواخر عام ١٩٥٥م ، عادت فكرة إنشاء ميناء عراقي على الخليج إلى ذهن السياسي المخضرم ، فتقدم بإقتراح إلى الحكومة البريطانية بوساطة سفارتها في بغداد مؤداه أن تستأجر الحكومة العراقية من الكويت الأراضي اللازمة لإنشاء ميناء أم قصر ، وقد ظن السياسي العتيد أنه بإمكانه الحصول على تأييد حكومة لندن بعد إنضمام العراق لحلف بغداد ، وتحملت حكومته نتيجة ذلك هجوما عنيفا من اذاعتي صوت العرب والقاهرة ، ولكنه فوجئ بمعارضة شيخ الكويت لذلك المشروع ، مما حفزه لمحاولة إستغلال أية فرصة أخرى قادمة ، وقد حاول (نوري السعيد) صناعة فرصة من خلال مشروع الهلال الخصيب الذي سعى إلى تحقيقه عام ١٩٥٦م حيث أراد أن يضم كل من سوريا ولبنان إلى ذلك المشروع ، إلى جانب ضم الكويت لتكون المصرف المالي الذي يمول المشروع ، ولكن الحظ لم يحالفه ولم تسعفه الظروف الاقليمية

---

(١) د . جمال زكريا قاسم ـ أزمة العلاقات الكويتية العراقية في عهد الملك غازي ـ ص ١٩ .

(٢) F.O. 371/23180 Peterson to F.O. 10th March 1939.

والدولية لتحقيق ذلك المشروع الكبير ، ولكن (نوري السعيد) لم ييأس وراح ينتظر فرصة أخرى ، وفي الفرصة التي تهيأت مع مجموعة التطورات التي حدثت عام ١٩٥٨ بقيام الجمهورية العربية المتحدة وماصاحبها من ارتفاع موجه المد القومي العربي ، إلى حد لم يتوقف معه ذلك المد عنه حدود دولتي الوحدة (مصر وسوريا) بل تعداه ليشمل كل الدول العربية بمافي ذلك العراق والكويت . .

ولمواجهة ذلك المد القومي الذي تزعمه الرئيس المصري (جمال عبدالناصر) رئيس الجمهورية العربية المتحدة التي تكونت في مطلع فبراير عام ١٩٥٨ أعلن العراق في ذات الشهر عن قيام ما عرف بالإتحاد العربي بين المملكتين الهاشميتين ، وكان (نوري السعيد) متحمساً لضم الكويت إلى الاتحاد معتمدا على دعم الحكومة البريطانية التي أعتقد (نوري السعيد) إنها ستؤيد مسعاه نتيجة عدائها غير الخفي للمشروعات الناصرية في المنطقة والتي تبلورت عن قيام الوحدة آنفة الذكر بين مصر وسوريا لا سيما وأن الحماية البريطانية كانت لا تزال قائمة على الكويت [١] .

ولعل أهم ما كان يثير حماس (نوري السعيد) لضم الكويت لذلك الإتحاد ، يتمثل في عاملين رئيسيين :

أولهما : ادراكه لأهمية إنضام الكويت لما تحظى به من مكانة عربية وخليجية إلى جانب كون حكامها لا يرتبطون بروابط القربى إلى الاسرة الهاشمية ، مما يجعل الإتحاد أكثر تقبلا في المنطقة الخليجية والعربية .

وثانيهما : تقديرا لإمكانات الاقتصادية وقدرتها على دعم الإتحاد وسد العجز الذي قد يحدث في ميزانيتها .

فبادر (نوري السعيد) بالإتصال بكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مبينا الفوائد التي يمكن أن تتحقق من جراء إنضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي ملوحاً بأن ذلك الاتحاد من شأنه مقاومة التسلسل الشيوعي في المنطقة العربية .

ولتحقيق إنضمام الكويت إلى الاتحاد فقد قدم (نوري السعيد) إقتراحا إلى الحكومة البريطانية يقضي **بإعلانها إستقلال الكويت حتى تكون الإمارة مؤهلة بوضعها المستقل للإنضمام إلى الاتحاد** . . وطمعاً بإستجابة بريطانيا لإقتراحه دون أن تتخوف على ما تتمتع به من مكانة ومصالح في الكويت ، فقد عرض عليها أن تعقد مع الكويت معاهد تمنحها جميع المزايا والمصالح الأقتصادية مع الأحتفاظ بإستمثاراتها النفطية وميزاتها الدفاعية التي نتمتع بها وفقا

(١) أ . د . يونان لبيب الكويت تفاحة آدم ـ المجلة العربية العدد الحادي والأربعون السنة الحادية عشر .

لإتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩ م . وفي حالة عدم موافقة بريطانيا على مقترحاته المتعلقة بإستقلال الكويت وانضمامها للإتحاد ، فانه يمكن الإكتفاء بإنضمام الكويت إلى اللجنة الاقتصادية للإتحاد مقابل إعتراف الحكومة بالحدود القائمة ، أي أن على الكويت شراء إعتراف العراق بحدودها .

وقد فوجئ (نوري السعيد) برفض الكويت لمزايداته وبموقفها الواضح والصلب الذي لا يقبل الرضوخ ويحرص على التمسك بإستقلاله وحقوقه في تقرير مصيره ، حيث أعلن المغفور له الشيخ عبدالله السالم صراحة عدم إستعداد بلاده للإنضمام إلى محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية ، موضحا بهذه الاشارة أن قيام الإتحاد إنما كان لمجابهة الوحدة التي قامت بين مصر سوريا ـ مؤكدا عدم وجود أية مكاسب تجنيها الكويت من جراء إنضمامها إلى ذلك الإتحاد ، بل أن الضرر قد يكون الأكثر توقعا ، فضلا عن ذلك فإن الشيخ عبدالله السالم كان بعيد النظر ويدرك جيداً أن النظام العراقي غير مستقر ، فهو لا يتمتع برصيد شعبي ، ومن ثم فهو معرض للإنهيار بين لحظة وأخرى ، وبالتالي فإنه لا يقبل أن يغامر بربط بلاده بذلك النظام[1] .

ويتضح ادارك الشيخ عبدالله السالم بهذا الشأن من خلال الإتصالات التي جرت بينه وبين المسئولين البريطانيين في ابريل من عام ١٩٥٨م حين حض المسئولون البريطانيون على وجوب التفاهم مع عبدالناصر وأن الجمهورية العربية المتحدة إنما تعبر عن ارادة شعبين عربيين ، الأمر الذي يفتقده (الاتحاد الهاشمي) .

وقد حاول عراق نوري السعيد كسب ود حكومة الكويت وثنيها على معارضة الى الإتحاد العربي الهاشمي وذلك في ذات الوقت استمر بمحاولة إقناع بإعتبارها الدولة الحامية للكويت من أجل الضغط على الكويت لقبول فكرة الإنضمام . ولكن الحكومة البريطانية لم تتحمس لمشروع (نوري السعيد) الخاص بضم الكويت للإتحاد الهاشمي ، وذلك لإدراكها لما سيترتب على ذلك من فقدان نفوذها ومصالحها في الكويت والخليج العربي ، ولاسيما وأنها تقدر أهمية الكويت كقلعة مهمة من قلاع الإسترليني في الشرق الأوسط . كما قدرت الحكومة البريطانية عدم موافقة الكويتيين لرغبة نوري السعيد في التهام بلادهم تحت أي مسمى حرصاً على إستقلال بلدهم فضلا عما يحمله الشعب الكويتي من كراهية (لنوري السعيد) نتيجة تأثرهم بالتيارات القومية التي تزعمها في ذلك الوقت الرئيس المصري (جمال عبدالناصر) لذا فقد أبلغت الحكومة البريطانية (نوري السعيد) بأن أقتراحه يخص الكويت أكثر ما يخص بريطانيا ، وبالتالي فأن عليه إقناع الحكومة الكويتية بمشروعه .

(١) لجنة من المختصين ـ ترسيم الحدود الكويتية العراقية (الحق التاريخي والارادة الدولية) ص٢٧ ـ ٣٩

ويأس (نوري السعيد) من إستجابة الشيخ عبدالله السالم الذي اعلن رأيه النهائي برفض المشروع في العاصمة العراقية ذاتها من خلال زيارته لها في مايو من عام ١٩٥٨م ، للتهنئة بعقد قران الملك فيصل الاول - مما دفع نوري السعيد إلى اللجوء إلى التصعيد ، وذلك حين وجه ما يشبه الإنذار النهائي لبريطانيا ، والذي دلل من خلاله على لهفته للإستيلاء على الكويت مهما كان الثمن ، حتى لو أدى الأمر إلى تحدي بريطانيا التي أستمر طوال حياته السياسية يحرص على علاقته الودية معها أيما حرص .فأعربت الحكومة البريطانية عن إستنكارها ودهشتها من لهجة المذكرة العراقية وحذرت (نوري السعيد) من الطيش في تعامله مع الكويت وأن عليه أن يسعى إلى كسبها اذا كان يتطلع إلى موافقتها على دعوته للإنضمام للإتحاد الهاشمي واقترحت بريطانيا عقد إجتماع عراقي - كويتي ي لندن بتاريخ ٢٠ يوليو عام ١٩٥٨ ، وبناء على ذلك أعدت الحكومة العراقية إتفاقيتين خاصيتين بدعم للإتحاد العربي الهاشمي ، وانضمامها إلى ذلك الإتحاد كإمارة مستقلة محتفظة بشخصيتها وبنظامها السياسي وبحكومتها الشرعية وبعلمها الخاص في أقليمها ويهمنا ما اتضح من خلال المراسلات العديدة التي جرت بين الحكومتين العراقية والبريطانية بخصوص إنضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي ، إعتراف العراق بشكل قاطع لا يقبل الشك بالكويت ككيان مستقل ضمن حدود واضحة المعالم ثابتة الأركان [١] .

ولكن الإجتماع المقترح لم يتم وفشل مشروع (نوري السعيد) لمعارضة الكويت له من ناحية ولقيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) في العراق . أي قبل موعد الإجتماع بستة أيام فقط - وترتب على تلك الثورة حل الإتحاد الهاشمي ومقتل نوري السعيد ، وقتلت معه آماله وطموحاته بشأن الكويت ، إلا أن تلك النهاية لم تنه الإطماع العراقية في الكويت وإستمرت الأنظمة العراقية الثورية تنهج الأنظمة الملكية في التطلع للكويت والسعي لضمها .

مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت

لم يكد يمضي سوى فترة وجيزة على قيام النظام الثوري في العراق الذي تزعمه (عبدالكريم قاسم) في ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ ، والذي أطاح بالنظام الملكي في العراق ، حتى بدأت عليه أعراض التفكك والانقسام وظهرت الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم ، كان النظام الجديد يعاني الكثير من المشكلات الداخلية ، والتي كان أبرزها الانشقاقات السياسية والعسكرية والحروب الأهلية التي شنها بعنف ضد الأكراد المسلمين المطالبين بحقوقهم ، وهم سكان شمال العراق ، وذلك إلى جانب ما تحمله الأنظمة الثورية من

(١) لجنة من المختصين - المصدر السابق ص ٣٩ .

حكم عسكري يحمل معه عوامل الشدة وعدم الاستقرار والتوتر والافتقار إلى الحنكة والدراية في التعامل على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء .

فعبدالكريم قاسم لم يكن من العناصر التقليدية التي صقلتها الأحداث وبلورت شخصيتها السياسية معايشاتها وتربيتها وتدرجها في الساحة السياسية أهلتها لتلعب دوراً بارزاً في السياسة الداخلية والعربية ، كتلك التي عرفها العالم العربي قبل سلسلة الانقلابات العسكرية فيه ، فهو لم يكن ملكاً ولم يكن أحد رجال السياسة المحترفين مثل (نوري السعيد) أو (توفيق السويدي) أو غيرهما من رجالات العراق البارزين الذين لعبوا دوراً هاماً في توجيه سياسة العراق على المستويين الداخلي والخارجي ، بل كان عبدالكريم قاسم عسكريًّا استولى على السلطة من خلال ثورة دموية ، واعتمد إلى حد كبير على العناصر الراديكالية في بقائه على سدة الحكم ، لا سيما بعد صدامه مع شركائه في قيادة الثورة في العراق ومع جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك .

وبذلك جاءت عناصر ضعف عبدالكريم قاسم على الساحة الداخلية من خلال أمرين ، أولهما أنه لم يكن رجل دولة يقيس بمنطق الاعتبارات الحاكمة لسياسات بلاده . . وثانيهما أنه لم يكن يملك ما يستمد منه شرعية بقائه في السلطة ، إلا من خلال ما أعتبره سياسات ثورية غير موزونة وغير محسوبة النتائج(١) .

أما على الساحة الخارجية ، فقد واجه ما كان يسميه بالدول الاستعمارية من خلال إطاحته بالنظام الحاكم ، حليف بريطانيا ، ومن خلال ما يطلقه من دعاية لا تتعدى كونها شعارات خادعة ضد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، وعلى الساحة العربية اصطدام بالمد القومي المتصاعد من خلال مواجهته مع زعيم ذلك المد (جمال عبدالناصر) .

لذلك كان موقف عبدالكريم قاسم حرجاً على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وكالعادة لم يجد النظام العراقي الجديد من سبيل أمامه لانقاذ ماء وجهه سوى تحريك أطماعه السياسية والاقتصادية في الكويت . . ويتمثل (عبدالكريم قاسم) بمن سبقوه في التناقض مع نفسه تناقضاً واضحاً حين حرص في بداية قيامه بالثورة على إقامة علاقات ودية مع الكويت ، ثم تحول إلى العدوان عليها وبترديد ادعاءات تاريخية باطلة(٢) .

وفي حين أعدت الكويت نفسها للاستقلال ، آخذة باستكمال مقوماته ، عاملة على المضي في طريق النمو والتقدم والازدهار ، فتمكنت نتيجة ما حققته من تطورات سياسية

---

(١) أ.د . يونان لبيب ـ الدراسة السابقة ـ ص ١١٢ .

(٢) مجموعة من المختصين : المصدر السابق ص ٣٩ ـ ٤٠ .

واقتصادية ما إقامة علاقات متكافئة بينها وبين الدول العربية والأجنبية ، ومن إقامة علاقات جديدة تتناسب مع المكانة التي بلغتها وتحقق لها ما سعت إليه من إستقلال ، حين تم الاتفاق بينها وبين بريطانيا على إلغاء معاهدة ١٨٩٩م ، وإحلالها بمعاهدة جديدة تقوم على الصداقة والتعاون . في ذلك الحد بالذات ، فجر عبدالكريم قاسم (رئيس وزراء العراق وحاكمها آنذاك) مفاجئته المذهلة ، حين أبى على الكويت استكمال فرحتها بالاستقلال فشذ (عبدالكريم قاسم) عن الإجماع العربي الذي أعلن فرحته وترحيبه بالكويت حرة مستقلة . ولكن عبدالكريم قاسم أعلن عن مطالبته بضم الكويت ، والغريب أن يأتي هذا الاعلان في برقية التهنئة التي أرسلها إلى الشيخ عبدالله السالم (حاكم الكويت حينذاك) ، فقد أعرب عبدالكريم قاسم عن سروره بإلغاء اتفاقية إتفاقية عام ١٨٩٩م ، التي وصفها بـ «المزورة وغير الشرعية وغير المعترف بها دوليا ، والتي عقدها الشيخ مبارك (قائمقام) الكويت التابع لولاية البصرة ، دون علم أخوته في الكويت ، ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك»[١] .

والحقيقة أن (عبدالكريم قاسم) رأى أن المانع الذي استمر يمنع العراق من التهام الكويت قد زال ، فبانتهاء العلاقة الخاصة التي كانت تربط بريطانيا بالكويت منذ عام ١٨٩٩م زال الحاجز (كما اعتقد عبدالكريم قاسم) الذي يمنع العراق من الإستيلاء على الكويت ، وأحس عبدالكريم قاسم أن نشوء وضع دولي جديد يقبله العالم ، ومن ثم يقبله العراق يعني سقوط كل دعاوى للعراق في الكويت وينهي تطلعاته لضمها .

وتناسى (عبدالكريم قاسم) بروز مجموعة من المتغيرات على الساحتين العربية والدولية ، فلم تعد بريطانيا وحدها عنصر القوة والحاجز الذي يحمي الكويت ويمنع العراق من الإستيلاء عليها ، كما كان الحال خلال المرتين السابقتين ، فهي وإن بقيت عنصرا أساسيا من عناصر تلك القوة المانعة لكون نفوذها وقوتها لا تزال نافذة وقائمة في المنطقة ، إلا أنه دخل على قوة حماية الكويت قوة الواقع الدولي الجديد ممثلا في التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي عبر عنه نفسه بقوة لدى عرض القضية على مجلس الأمن الدولي ، والذي لم ينفذ العراق من إدانته إلا الفيتو السوفيتي .

كذلك برزت متغيرات في الموقف العربي تمثلت في قيام جامعة الدول العربية التي كان لها دورا مؤثرا في رفض محاولات عبدالكريم قاسم ، بالإضافة إلى موقف الجمهورية العربية المتحدة التي رفضت في بيان رسمي الادعاءات العراقية[٢] .

---

(١) الباحثة . الكويت في ظل الحماية البريطانية ـ ص ٤٤٦ .

(٢) أ. د. يونان لبيب ـ الكويت تفاحة آدم ـ ص ١١٢ ـ ١١٤

لم يحسب (عبدالكريم قاسم) حساب لكل تلك المتغيرات وأعلن مطالبته بضم الكويت ، فبعدما حملته برقية التهنئة من مفاجئة أذهلت الجميع ، عقد في الخامس والعشرين من شهر يونيو ١٩٦١م مؤتمر صحفي في مقره الدائم بوزارة الدفاع ، أعلن فيه عن ضم الكويت إلى العراق ، مدعيا بتبعيتها للعراق ، مهدداً كل دولة تقدم على الاعتراف باستقلال الكويت ، أو تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها بقطع علاقات العراق الدبلوماسية معها ، الأمر الذي أدى إى عزل العراق عزلاً يكاد يكون تاما في محيط الأسرة العربية الدولية ، ونوه إلى الأسس التاريخية التي يستند إليها في دعوته وهي :

١ ـ صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية ، واعتبارها قضاء راجعاً لولاية البصرة العراقية حسب التقسيمات الادارية الثعمانية .

٢ ـ حق العراق باعتباره وارثاً للدولة العثمانية أو للعراق العثمانية على وجه التحديد في السيطرة على المناطق التي كان يستحوذ عليها في الماضي . وهذا يعني أن مطالبة (عبدالكريم قاسم) لا تنحصر في الكويت فحسب بل تتعداها إلى كافة دول الخليج والجزيرة العربية التي كان للدولة العثمانية سلطة ونفوذ عليها مهما كان نوع تلك السلطة مثل قطر والحسا وغيرهما .

٣ ـ لا توجد حدود بين الكويت والعراق .

٤ ـ بطلان اتفاقية عام ١٨٩٩م واعتبارها مزورة وغير شرعية لأنها عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها .

٥ ـ أن كلمة (كوت) كلمة عراقية لا تستعملها البلاد العربية كلها وتطلق في العراق إلى اليوم على كثير من المواقع وتعني الكويت (البناء الصغير) .

ويسوق (عبدالكريم قاسم) في دعوته لضم الكويت مبررات أخرى واهية لا تستند إلى الواقع ولا يقبلها العقل ، ولكننا سنناقشها بموضوعية ومنطقية بعد أن تفند الأسس التاريخية المدعاة والمنوه إليها أعلاه حيث نجد أن النقاطتين الأولتين منها تنحصر في مفهوم واحد وهو التبعية للدولة العثمانية وحق العراق في وراثة هذه التبعية وهي ادعاءات لا تستند إلى أي سند تاريخي ولا مصوغ قانوني ، وقد فشل العراق خلال الأزمات السابقة التي اصطنعها وخلال الأزمة نحن بصددها التي استمرت ما يقرب العامين وبالتحديد من ١٩ يونيو ١٩٦١م وحتى مايو ١٩٦٣م ـ في أن يقنع المجتمع الدولي بصحة ادعاءاته[١] .

ولعل من المفيد أن نبدأ بشأن الادعاءات برد حكومة الكويت الذي جاء بعده بينات

---

(١) الباحثة : ذات المصدر ص ص ٤٦٦ ـ ٤٦٨ .

أرادت أن تضع بواسطتها النقاط على الحروف . وتفند ادعاءات (عبدالكريم قاسم) الباطلة وتؤكد تصميمها وعزمها على درء الخطر المفاجىء على استقلالها ونستطيع أن نستخلص من تلك البيانات نقاطا هامة نوردها أدناه .

أولا : أن الكويت دولة مستقلة ذات كيان خاص تمتلك كافة المقومات والمميزات التي تجعل منها متكاملة الشروط لتكون دولة مستقلة ، وهي وجود الشعب الذي يعيش على إقليم محدد (الاتفاقية الانكليزية/ التركية لعام١٩١٣م واتفاقية عام ١٩٣٢م) ويخضع لحكومة منظمة لها السيادة الفعلية على وطنها وشعبها ، ولها حق إقامة علاقات مع العالم الخارجي ، فلا يحق لأي دولة أخرى أن تطالب بضمها أو الإستيلاء عليها . وهذا ما يبطل كل ادعاءات (عبدالكريم قاسم) بهذا الشأن .

ثانيا : من الناحية التاريخية أشارت حكومة الكويت إلى «أن الادعاءات التي استند عليها حاكم العراق لاترتكز على أساس من الصحة التاريخية ، والتي إن دلت على شيء فقد دلت على مغالطات في التاريخ ، والواقع كما أسفرت عن مطامع إقليمية غير مشروعة ، ولا يسعنا إلا أن نعلن للرأي العام العربي والعالمي . . أن الكويت لم تكن في يوم من الأيام خاضعة للحكم العثماني ، ولم يكن للدولة العثمانية في أي يوم من أيام حكمها الطويل في البلاد العربية أي ممثل لها في إدارة الكويت . . ولقد عاشت الكويت في جميع فترات حياتها الماضية بعيدة عن المشاكل التي تجرها التبعية ، وظل أمراء الكويت بمنأى عن السيطرة العثمانية يشكلون وحدة مستقلة حرصت على حريتا وازدهار تجارتها[(١)] ، ومن المناسب أن نناقش من جانبنا كمعنيين بتاريخ الكويت ادعاءات (عبدالكريم قاسم) بحقوق تاريخية للعراق في الكويت .

الادعاء بوراثة الدولة العثمانية غير صحيح ومعدوم الأثر :

ان ما تسوقه الأنظمة العراقية لستر أطماعها من ادعاءات بحقوق تاريخية على الكويت وغيرها من دول الخليج العربي هي هراء لايقبله ولا يساير المنطق وهو فيما يطرحه من حجج واهية لا يستند إلى أي أساس من التاريخ أو القانون أو الواقع ذلك أن تلك الادعاءات رغم عدم مصداقيتها لا يستند إلى أي أساس من التاريخ أو القانون أو الواقع ذلك أن تلك الادعاءات رغم عدم مصداقيتها فقد انتهى أمرها بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتنازلها بمقتضى المادة (١٣٢) من معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م وكذلك تنازل الجمهورية التركية بمقتضى المادة السادسة من معاهدة لوزان ١٩٢٣م عن جميع الأراضي الخارجة عن الحدود التركية التي تم الاتفاق عليها بموجب هاتين المعاهدتين[(٢)] .

(١) البيان الثالث لحكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٦١م .

(٢) د . جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ص٢ .

وبالنسبة للحجج القانونية للادعاء بوراثة العراق للمناطق التابعة للدولة العثمانية في وادي الرافدين والكويت فيبطله أن العراق لم يكن دولة لها أهلية الوراثة إلى جانب ما أشرنا إليه من تنازل تركيا عن ممتلكات الدولة العثمانية في معاهدتين سيفر ولوزان وبهذا التنازل أصبحت سيادتها على المناطق التي كانت تابعة لها غير قابلة للوراثة ، مضاف إلى ذلك أن الكويت لم تكن أصلاً تابعة لسيادة تركيا من الناحية القانونية ، وأخيرا فإنه بعد تصفية الامبراطورية العثمانية أصبح العراق خاضعا لنظام الانتداب البريطاني بينما ظلت الكويت إقليما منفصلا تحت الحماية البريطانية .

وعندما أخضع العثمانيون العراق لم يكن هناك دولة قائمة تسمى الدولة العراقية ، وطوال حكم العثمانيين له لم يكن هناك ما يسمى بالعراق ، وإنما مجرد ولايات تحمل كل منها اسماً مستقلاً ، ولم تتحدد تلك الولايات إلا بعد أن استخلصته بريطانيا من الدولة العثمانية ووحدته تحت حكم (فيصل بن الشريف حسين) في الوقت الذي كانت فيه هناك إمارة واحدة باسم الكويت .

كما أن مدة حكم الدولة العثمانية للعراق كان ولاة الولايات (الايالات) هناك أتراكاً تولوا أمر كل منها كولاية عثمانية لا شخصية لها ضمن بقية الولايات فكانت الإدارة عثمانية كاملة والسيطرة محكمة على العراق . بينما كانت الكويت مستقلة خارج النفوذ العثماني المباشر ، على عكس ما كان قائما في ولايات العراق . وظلت الكويت تحكم من قبل أسرة (آل الصباح) الذين بايعهم من سكنها معهم منذ هجرتهم معا من داخل الجزيرة العربية واستقرارهم في الكويت في مطلع القرن الثامن عشر دون استشارة أو رجوع إلى ولاية البصرة أو بغداد . أو حتى السلطان العثماني نفسه . . وكما عسكرت قوات الانكشارية في ولايات العراق اظهارا للسيادة العثمانية هناك ، فإنه لم يكن لتلك القوات وجود في الكويت حتى أن رفع العلم العثماني على الكويت كان برغبة أميرها وبهدف حمايتها وليس فرضا من الدولة العثمانية على الكويت .

وبينما فرضت الجزية على ولايات (ايالات) العراق فاضطرت لتقديمها كبقية الولايات للدولة العثمانية ولم يحدث هذا للكويت . . ولم تتخذ الدولة حيالها أي إجراء من شأنه إكراهها على الدفع ، بل على العكس دفعت الدولة العثمانية لأميرها الوطني مكافئة سنوية مقابل مساندته لها في مواقف كثيرة حيث كان شيخ الكويت أكبر سند لمدينة البصرة في مواجهة الاضطرابات الداخلية والاعتداءات الخارجية .

أما علاقة الكويت بوالي البصرة أو والي بغداد فلم تظهر أنها علاقة تبعية له أو سيادة وإنما كان مجرد قنوات اتصال بينها وبين الإدارة العثمانية .

ورغم ارتباط الكويت ببريطانيا في وقت لاحق وتوقيعها معاهدة الحماية معها إلا أنها أبقت على ولائها للعثمانيين على أساس العلاقة الدينية والزعامة الروحية ، وليس على أساس حكم وإدارة أو فرض سلطة عثمانية فعلية ، وظل حكام الكويت على مواقفهم الشجاعة تلك والتي اعترفت بها الدولة العثمانية وأقطعت أمراء الكويت نظير ذلك اقتطاعات من الأراضي الزراعية ، وأعفتهم من ضرائبها طوال فترة حكم الدولة العثمانية للعراق ، وتظهر واقعة عدم تسجيل تلك الأراضي وغيرها باسم أمير الكويت في سجلات البصرة الرسمية بحجة أن أمير الكويت ليس عثمانيا ـ إلى جانب ما تظهره من رفض شيخ الكويت التخلي عن هويته المستقلة والدخول في التبعية العثمانية ـ فإنها تظهر أيضا أن للكويت أملاكا في العراق وليس العكس(١) .

وفي بداية الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٣م) اجتمع أمراء الخليج ومنهم أمير الكويت بهدف بحث مستقبل العراق ، وتباحث المجتمعون في إمكانية إقرار أحدهم لحل العراق ، وكان من الممكن أن يكون أمير الكويت ، في حين لم تمثل العراق في ذلك الاجتماع .

وقد صورت كتب تاريخ الكويت والوثائق المتعلقة بها تاريخ أسرة الصباح كمرادف لتاريخ الكويت الحديث والعكس صحيح أيضا ومن الواضح أن هذه الأسرة التي تحركت من الجزيرة العربية بحثا من فرص الحياة في منتصف السابع شعر وجدت في الكويت في مطلع القرن الثامن عشر فرصة للاستقرار والازدهار . ولا بد أنها كانت تمتلك من البداية إمكانات السيادة التي مكنتها من تأسيس مجتمع تجاري ساحلي أخذ في الازدهار وسط ظروف مواتية .

وبالاعتماد على الوثائق العثمانية والبريطانية من خلال التقارير الرسمية لتأكيد حقيقة دولة الكويت ككيان سياسي مستقل لم تمتد إليها يد السيطرة العثمانية وجد ذلك واضحا بالأدلة الدامغة التي لا تقبل الجدل حولها .

وهكذا ولنحو ثلاثة قرون من الزمن استمرت الكويت المطلة على الشاطىء الشمالي الشرقي للخليج العربي ككيان متمايز Distingnished Entity هو تمايز يعني الاستقلال الذي استمر تحت كل الظروف ورغم كل المتغيرات في ظروف قيام الدولة الاسلامية الكبيرة في استنبول (الدولة العثمانية) ووصولها إلى شبه الجزيرة العربية والعراق خلال النصف الأول من القرن السادس عشر وظروف التقلبات المختلفة التي شهدها هذا الساحل الشرقي في الخليج الذي عرف في أي الأحوال دولة كبيرة متماسكة كيفما كان اسمها فارس أو ايران وظروف

---

(١) يواقيم رزق مرقص الحق التاريخي . . وأزمة الخليج/ القاهرة/ مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام : مارس ١٩٩١م عرض للكتاب د . محمد محمود المرسي/ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة .

محاولات توحيد شبه الجزيرة العربية والتي تصدت لها بالأساس الدولة السعودية في أطوارها المختلفة ، وأخيرا ظروف الوجود البحري للدول الاستعمارية الكبرى في الخليج ، وهو بدأ قبل ظهور الكويت نفسها واستمر حتى مطلع سبعينات القرن الحالي . بكل ما صاحب هذا الوجود من صراعات على خطوط المواصلات العالمية .

ويرجع التمايز الذي احتفظت الكويت خلاله بكيانها المستقل إلى عدة أسباب أولها نجاح أبناء الكويت منذ وقت مبكر في خلق كيان (اجتماعي ، اقتصادي) متمايز وهو كيان ذو طبيعة مدينية بحكم الدور التجاري لأبنائه ، بينما غلب على الكيانات السياسية المجاورة نمط مختلف تراوح بين (الزراعي الاقطاعي)[1] .

وفي ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية من خلال الحقائق التاريخية المتوفرة وهي أن الكويت حافظت على استقلالها عن الدولة العثمانية في جميع الظروف ، وأن العلاقات بين الجانبين كانت تتسم بالمودة بصفة عامة ، وإن تعرضت أحيانا لبعض المشكلات .

كما تشير الأدلة المختلفة إلى أن الكويت التزمت باستراتيجيتها الواضحة القائمة على الاستقلال وإقامة علاقات ودية متوازنة مع الجميع ، فقد استطاع حكام الكويت المحافظة على الاستقلال وعقد المعاهدات الثنائية مع الأطراف الأخرى ، ومنها الدولة العثمانية ، لأن الروابط بين الجانبين كانت متميزة ظلت خلالها الكويت محافظة على شخصيتها المستقلة ، وفيما يلي الأدلة المختلفة التي تؤكد ذلك :

١ ـ قيام الكويت في أرض تابعة لبني خالد ومن أملاكهم ولا علاقة للدولة العثمانية بهذه الأرض على الاطلاق .

٢ ـ لم يعثر على أي قيد رسمي أو براءات سلطانية تشير إلى تشكيلات إدارية عثمانية أو موظفين عثمانيين رسميين في الكويت .

٣ ـ لم يعثر في سجلات الدولة العثمانية ما يؤيد استيفاء أية ضريبة أو رسوم جمركية أو أي نوع من التكاليف الأميرية في الفترة الممتدة من ولاية مدحت باشا عام (١٨٦٩ـ١٨٧٢) وحتى قيام الحرب الأولى .

٤ ـ لم يرد ذكر ارسال أي فرد ، أو جماعة من قوات الدولة العثمانية العسكرية أو المدنية إلى الكويت طيلة تلك الأعوام وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

---

(١) أ .د . عبدالله الغنيم وآخرون ـ الكويت وجودا وحدودا ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ـ الكويت . ١٩٩١م ، ص ص ٣٩ ـ ٤٩ .

٥ ـ لم يعثر على قيد يثبت ارسال أي مبلغ من الدولة العثمانية أو من الاستانة ، أو من البصرة لإدارة قضاء الكويت طيلة ذلك العهد .

٦ ـ اعتماد الكويت منذ نشأتها على قوتها الذاتية في رد الأخطار الخارجية دون طلب أية معونة من الدولة العثمانية بهذا الشأن ، وذلك حرصا من حكام الكويت على استقلال بلادهم بل إن الدولة العثمانية هي التي كانت تطلب من الكويت مساعدتها في حملاتها البرية والبحرية في الجزيرة والخليج العربي وكانت الكويت تستجيب دوما تأكيدا لروابط وعلاقاتها الودية مع الدولة العثمانية .

٧ ـ تصدت الكويت لكافة محاولات الدولة العثمانية لالحاقها بها ومحاولاتها اللاحقة لاثبات تبعيتها إليها .

٨ ـ لم تتمكن الدولة العثمانية من منع الشيخ مبارك من عقد اتفاقية الحماية مع بريطانية في ٢٣ يناير ١٨٩٩م .

٩ ـ تأكدت بريطانيا من استقلال الكويت عن الدولة العثمانية من الناحية القانونية قبل ابرام معاهدة الحماية معها .

١٠ ـ تحريض الدولة العثمانية لابن الرشيد على مهاجمة الكويت واستغلال العداوة والخلافات التي نشأت بينهما فمدته بالسلاح والمال فلو كانت تابعة لها فعليا لما أقدمت على مثل هذا العمل .

١١ ـ محاولة الدولة العثمانية اقتطاع مناطق من حدود الكويت اقتصاصا من الشيخ مبارك وضمها لولاية البصرة عام ١٩٠٢م ووضع حاميات عسكرية بها يتنافى مع تبعية الكويت المدعاة للدولة العثمانية .

١٢ ـ رفض السلطات العثمانية في البصرة تسجيل أملاك اشتراها الشيخ مبارك من سعدون باشا باسمة لأنه لا يحمل عثمانية (جنسية عثمانية) ورفض الشيخ حمل العثمانية .

١٣ ـ اعتراف الدولة العثمانية في الاتفاقية الانجليزية ـ التركية عام ١٩١٣م باستقلال الكويت وبالاتفاقيات التي عقدتها الأخيرة مع بريطانيا ، كما حددت الاتفاقية حدودها الشمالية والجنوبية مع الولايات العثمانية في البصرة والاحساء فكان هذا التحديد ركن أساسي من أركان استقلال الكويت وسيادتها على كيانها المحدد بأرض وسكان .

١٤ ـ رفض الشيخ مبارك لمشروع مد خط حديد برلين بغداد إلى أراضيه رغم ما يحظى به هذا المشروع من تأييد عثماني[١] .

---

(١) الباحثة : الكويت في ظل الحماية البريطانية . ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠ .

١٥ ـ وقوف الكويت إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية[(١)] وصدور الاعلان البريطاني لشيخ الكويت عام ١٩١٤م باعتبار بلاده دولة مستقلة تحت الحصانة البريطانية وتأكد ذلك بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب خلال اتفاقيات دولية أهمها اتفاقيتي سيفر عام ١٩١٩م ولوزان لعام ١٩٢٣م .

١٦ ـ طبقت الدولة العثمانية قوانينها على جميع الدول الخاضعة لها ومن هذه القوانين مجلة الأحكام العدلية والتي طبقت أحكامها على العراق وسوريا وفلسطين . . الخ ولم تطبق على الكويت أثناء الحكم العثماني . ولم تخضع الكويت للقضاء العثماني . وظلت محاكمها مستلقة تماما عن القضاء العثماني يفصل بها قضاة محليون ، وترد القضايا الكبرى إلى الشيخ الذي يحكمها بالعدل ، وكان شيوخ الكويت على التوالي يجلسون يوما في الأسبوع في ساحة عامة وسط المدينة (ساحة الصفاة) للنظر في شئون وقضايا شعب الكويت .

١٧ ـ لم تستعمل الكويت منذ نشأتها العملة الرسمية العثمانية ، وذلك حتى وقت ارتباطها الشكلي بالدولة العثمانية .

١٨ ـ لم تكن هناك اتفاقية مكتوبة أو شفهية تربط الكويت بالدولة العثمانية بأي نوع من أنواع التبعية .

١٩ ـ أدارت الكويت شئون سياستها الداخلية والخارجية بشكل مستقل تماما عن الدولة العثمانية ودون تدخل منها وكان حكامها من آل الصباح يتولون إدارة هذه الأمور ، وهذا ما يمثل سيادتهم الكاملة على بلادهم واستقلالهم عن الدولة العثمانية .

٢٠ ـ حكم الكويت مؤسسيها وهم أمراء (آل الصباح) منذ تأسيسها في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الوقت الحالي دون انقطاع ، ولم تتدخل الدولة العثمانية في اختيارهم وإنما كانت الأسرة نفسها تختار الحاكم من أفرادهم وبموافقة أبناء شعبها ومباركتهم دوما ، وهذا دليل واضح لاستقلال الكويت عن الدولة العثمانية .

يتبين من الأدلة التاريخية المختلفة والوقائع المادية والوثائقية أن الكويت كانت مستقلة عن الدولة العثمانية وأن الارتباط الرسمي الذي حدث في عهد مدحت باشا وإلى بغداد العثماني (١٨٦٩-١٨٧٢) كان ارتباطا اسميا وشكليا لم يؤد إلى إيجاد أية سلطة للدولة العثمانية على الكويت[(٢)] .

---

(١) يعقوب عبدالعزيز الرشيد ـ الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ ـ ص ٧٦ .

(٢) L/P & S/181, B 395, India Office, Letter From F.O. to I.O. March 3, 1926, P.808.

هذا وقد انفصمت العلاقات السياسية بين الكويت والدول العثمانية بعد توقيع معاهدة الحماية البريطانية في ٢٣ يناير ١٨٩٩م مما أكد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية بشكل عملي في حين تأكد هذا الاستقلال بشكل فعلي في الاتفاقية الانجليزية ـ التركية لعام ١٩١٣ التي اعترفت باستقلال الكويت الذاتي وبالاتفاقيات الموقعة بين الكويت وبريطانيا وهي الاتفاقيات التي تنص على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية وتصف الكويت بأنها مستقلة تحت الحماية البريطانية ، كما أن الاتفاقية الانجليزية ـ التركية حددت الحدود بشكل واضح بين الكويت وولايات الدولة العثمانية في الشمال (البصرة) والجنوب (الحسا) . وفي هذا تأكيد لاستقلال الكويت وسيادتها على كيانها المحدد . بل انه حتى في البنود التي اعترض عليها الشيخ من الاتفاقية المذكورة ما يؤكد استقلال الكويت ومن ذلك البند الذي أصر الشيخ على رفضه على أساس الالتزام بالعادات والتقاليد العربية التي ترفض تسليم المستجدين واللاجئين وكان ذلك البند يتعلق بتسليم المجرمين(٢) . وهو من الأمور التي تتم بين دولتين أو كيانين منفصلين فلو كانت الكويت تابعة للدولة العثمانية لما احتاج الباب العالي الى اتفاق حول هذا الموضوع ، ولكان بامكانه القبض على أي مجرم من الولايات التابعة له ،والأمر ذاته ينطبق على البند الذي يتيح للباب العالي تعيين وكيلا عنه في الكويت لرعاية شئون رعاياه فيها والذي يقابله حق الشيخ بتعيين وكيلا عنه في ولايات الدولة العثمانية ، وهذا ما يماثل ويعني تبادل التمثيل القنصلي وهو الأمر الذي لا يحدث إلا بين كيانين منفصلين .

وقد أنهت الحرب العالمية الأولى أي شكل من أشكال ارتباط الكويت بالدولة العثمانية وتحدد وضع الكويت بشكل قانوني بما يؤكد استقلالها في المادة ١٣٢ من اتفاقية سيفر لعام ١٩١٩م ثم في معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣م (٣) .

هذا عن بطلان ما يدعيه (عبدالكريم قاسم) من حقوق تاريخية مدعاة في الكويت . أما عن بقية النقاط فنرد عليها وفقا للتالي .

الحدود : ادعى حاكم العراق بعدم وجود حدود بين الكويت والعراق هو الافتراء بعينه فالكيان الكويتي بحدوده المعلومة أكدته الخرائط المعتمدة والتي يعود تاريخها إلى القرن الثامن والتاسع عشر ، كما أعيد رسم الحدود في الاتفاقية الانكليزية التركية لعام ١٩١٣م ثم ترسخت تلك الحدود بين العراق الحديث المستقل وبين الكويت بتبادل مذكرات تأكيد تلك الحدود بين

(١) F.O. 371/789 M Respecting the Inglo.

Turkey Arrangement R/15/5/65 كذلك انظر نص الاتفاقية الانكليزية ـ التركية لعام ١٩١٣ في الملف رقم

(٢) R/15/5/65 Tel. P. From Secretary of State For Indian.

(٣) Gulf to Foreign Secretary Simla, 27 the May 1913.

رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) آنذاك و حاكم الكويت (الشيخ أحمد الجابر) بواسطة بريطانيا عام ١٩٣٢م واعترفت بتلك الحدود كافة الحكومات العراقية المتعاقبة ويكفينا بصدد الحدود مما بيناه حولها من بداية هذه الدراسة حين مناقشتنا لمشكلة الحدود الكويتية العراقية كإحدى المشاكل التي استمرت الأنظمة العراقية المتعاقبة تصطنعها وتصعدها لتتمكن من خلالها تنفيذ أطماعها بضم الكويت والاستيلاء عليها .

اتفاقية عام ١٨٩٩م : وهي الاتفاقية التي وقعها حاكم الكويت حينذاك (الشيخ مبارك) بإرادته الحرة طلبا لحماية بلاده ودرأ لما كان يحيط بها من أخطار . ويكفي تلك الإرادة لتأكيد قانونيتها إلى جانب تأكد بريطانيا من الناحية القانونية من وضع الكويت المستقل عن الدولة العثمانية والتي مكنتها من الاقدام على التعاقد مع حاكمها ، كذلك فإن الدولة العثمانية نفسها اعترفت بحيوية تلك الاتفاقية والاتفاقيات اللاحقة بين الكويت وبريطانيا وذلك في الاتفاقية الانكليزية/ التركية لعام ١٩١٣م . وكانت تلك الاتفاقية تأكيدا لاستقلال الكويت عن الدولة العثمانية .

وعليه فإن الحكومة البريطانية حينما أقدمت على عقد اتفاقية الحماية مع الكويت في ٢٣ يناير ١٨٩٩م إنما كانت تتفق مع كيان له شخصيته الثابتة وله استقلاله التاريخي عن الدولة العثمانية ، وبالتالي فإن الاتفاقية تعتبر تأكيدا لاستقلال الكويت الفعلي عن الدولة العثمانية . وقد اعترفت بتلك الاتفاقية وتعاملت مع الواقع الجديد للكويت في ظل تلك الاتفاقية كل الدول صاحبة العلاقة والمتنافسة على النفوذ والمصالح في المنطقة في ذلك الحين ألمانيا وروسيا وفرنسا ، ثم اعترفت بهذا الدولة العثمانية في اتفاقية عام ١٩١٣م .

كلمة الكويت : ضمن المبررات الواهية التي حاول (حاكم العراق) الارتكاز عليها في دعوته لضم الكويت أن كلمة الكويت كلمة عراقية ولا تستخدم إلا في العراق . ولا تزال تطلق على الكثير من المواقع فيه مثل كوت العمارة وكوت الزين وغيرها . ولا شك أن ذلك الكلام غير صحيح اطلاقا فكملة (الكوت) كلمة متعارف عليها في شرق الجزيرة العربية التي يميل سكانها إلى تصغير أسماء الموقع والأشخاص ، ولا صلة لاسم الكويت بمصطلح (الكوت) العراقية ، فالاسم مرتبط باسم عاصمة الاحساء (الكوت)[1] والكلمة مناسبة لما أطلقت عليه كونها تصغير الكلمة (الكوت) لأنها أطلقت على المخزن والقلعة التي بناها براك بن عريعر (أمير الاحساء) واستعملها كمخزن للمؤن والذخيرة في رحلاته للصيد كذلك فإنها تناسب وضع

(١) مجموعة من المختصين : المصدر السابق ص ٤٢ .

الكويت أول استقرار (العتوب)* فيها[1] . كما أن الكلمة عربية ممكن استعمالها في أي مكان عربي وهي بالتالي لا تعطى سنداً أو حقاً في المطالبة بضم دولة عربية مستقلة إلى دولة عربية أخرى .

أما عن الأسباب الأخرى التي يدعي (عبدالكريم قاسم) أنها هي التي دعته إلى إثارة مطالبته بضم الكويت بالإضافة إلى ما أدعاه من أسس تاريخية فهي :

١ ـ الرغبة في تحرير الأراضي السليبة : ان الاعلان بهذا الصدد لهو أمر مثير للدهشة والاستغراب والتساؤل فمن من سيحرر (عبدالكريم قاسم) الكويت؟ ومن هو الذي سلبها؟ فإذا كان سيحررها من بريطانيا التي يعتبرها سالبة للكويت من الوطن العربي فإن الكويت قد استقلت بإلغاء معاهدة الحماية المعقودة بينها وبين بريطانيا عام ١٨٩٩م ، وذلك بانتهاء السبب في وجود تلك الاتفاقية بالنسبة للطرفين (الكويت وبريطانيا) وهو ما يسمى بالقانون الدولي نظرية (السببية) ولم يعد لبريطانيا أية سلطة أو نفوذ في الكويت ، وإذا كان (عبدالكريم قاسم) يملك رغبة صادقة في تحرير الكويت من بريطانيا فلماذا لم يعلن تلك الرغبة قبل استقلالها . وفيما عدا ذلك فمن عساه يكون سلب الكويت؟ فهل من المعقول أن يكون الكويتيون هو الذين سلبوا الكويت؟ وكون هذا الادعاء جاء بعد الاستقلال . فإنه يعني أن الكويتيين هم الذين سلبوا الكويت وهو مفهوم غريب فكيف يسلب المواطنون وطنهم وهم أصحابه . . . وإن كانت الكويت قضاءا سليبا من العراق فمتى كان ذلك؟ وما هي الواقعة التاريخية التي سلبت بها الكويت؟ وأين مواجهة العراق للسالبين؟ الدفاع عن أرضه؟ وماذا عمل لاستعادة أرضه السليبة؟ كلام غير منطقي ولايستند إلى التاريخ أو الواقع .

٢ ـ الرغبة في إيصال الماء العذب إلى الكويت : وهو أمر لا يحتاج إلى ضم وطن مستقل وتقويض كيان دولة ذات سيادة معترف بها دوليا من أجل ايصال الماء إليها بل أن تلك الخطوة لو تمت من العراق دون ادعاءات ومحاولات للابتزاز وشروط لا تنتهي لكانت خطوة إيجابية في سبيل تعزيز التعاون والإخاء بين البلدين الشقيقين وستعبر عن نوايا طيبة وخالصة من الشقيقة الكبرى نحو سد حاجة حيوية لشقيقتها الصغرى .

(*) العتوب : مجموعة من العشائر العربية تنتمي الى قبيلة (عنزه) العربية هاجروا بصحبة آل صباح وآل خليفة والجلاهمة من منطقة الهدار في نجد وطافوا بعدها مساكن في الجزيرة العربية والخليج وانتهى بهم المطاف في الكويت التابعة لبني خالد الذين سمحوا لهم بالاستقرار فيها وبناء مستوطنة لهم فيها بناءا على علاقتهم الطيبة السابقة بهم .

(١) الباحثة : الكويت حضارة وتاريخ ، الكويت ١٩٨٩م ، ١٤٠٩هـ ص ٤٤ .

٣ ـ أما عن تحرير أهل الكويت من المستغلين لموارد النفط وتخويلهم حق التمتع بلادهم : فمن الحقائق الثابتة التي يدركها الجميع والشعب الكويتي نفسه ، أن الحكومة الكويتية منذ حصولها على المردود المتأتي من تصدير النفط وهي تستغل ذلك المردود لما فيه خير الكويت وشبعها ورفاهيته وتقدمه ونهضته ، حيث حققت موارد النفط تحولا جذريا في مسار البلد الاقتصادي والاجتماعي وأدى استغلال هذا المورد إلى تحقيق الكثير من الانجازات الكبيرة والرائعة في كافة المجالات العمرانية والتعليمية والصحية ، فنتجت تلك التطورات في خدمة المجتمع الكويتي الذي لم يحرم مما هيأة تدفق النفط ، ووظفت موارده لخير الكويت وأبنائها وأمتها العربية . ولا شك أن الفارق كبير بين ما حققته حكومة الكويت لمصلحة وطنها وشعبها وبين ما حققه (عبدالكريم قاسم) لمواطنيه وشعبه .

٤ ـ يدعي حاكم العراق أن أحد أهدافه لضم الكويت هو القضاء على رغبة الاستعمار في إيجاد الاتحاد العربي الشرقي ليضرب استقلال عمان واستقلال المناطق الأخرى كالشارقة والبحرين . وأن هذا محض افتراء فلا علاقة للكويت بما يدعيه فهي لم تكن طرفا أو عضوا في الاتحاد الذي يدعى (عبدالكريم قاسم) أن الاستعمار راغب في اقامته ، والسؤال الذي يطرح نفسه هو إذا كان (عبدالكريم قاسم) حريص على استقلال عمان والشارقة فلماذا يريد القضاء على استقلال الكويت وحرمانها من التمتع بفرحتها الكبرى[1] .

٥ ـ ادعى (عبدالكريم قاسم) أن أهالي الكويت يرغبون ويطالبون بالعودة إلى وطنهم الأصلي العراق وهي ادعاءات جانبها الصواب فيما أكدته المظاهرات الشعبية التي اجتاحت الكويت احتجاجا على ادعاءات (عبدالكريم قاسم) . كما أن رفض (عبدالكريم قاسم) لمبدأ الاستفتاء الشعبي وقوله بأن أغلبية سكان الكويت من العناصر الوافدة . يدحض ادعائه بهذا الشأن من الأساس .

٦ ـ حاول (عبدالكريم قاسم تبرير دعوته بشأن الكويت بأنه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم صلات القربى المصاهرة القائمة بينهم ، حتى أنهم إذا ما اجتمعوا لا يستطيع أحد التفريق بينهم . والرد على ذلك التبرير الواهي بأن تلك العلاقات القائمة بين الشعوب العربية الاسلامية لا تعطيه أي حق في المطالبة بالضم وإنما تدفعه للمزيد من التعاون لمصلحة تلك الشعوب . وبالتالي فلا يمكن استغلال تشابك تلك العلاقات لتحقيق أطماع توسعية .

وكانت وزارة الخارجية العراقية قد أصدرت مذكرة رسمية أكدت فيها على م اعترافها

---

(١) الباحثة : المصدر السابق ص ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ .

بمعاهدة ١٩٦١م لأنها تستهدف تحت غطاء من الاستقلال الشكلي أن تحتفظ بالنفوذ الامبريالي .

فأصدر حاكم الكويت (الشيخ عبدالله السالم) بيانا أكد فيه أن بلاده دولة عربية مستقلة ذات سيادة معترف بها دوليا ، وحكومة الكويت وشعبها مصممان على الدفاع عن استقلال الكويت . . وأنه على اقتناع كامل بأن الدول العربية وغيرها من الدول الصديقة والمحبة للسلام ستساند الكويت في الحفاظ على استقلالها[١] .

ومن الملاحظ أنه خلال الأزمة أصدرت كل من الحكومتين العراقية والكويتية اصدارات تؤيد وجهة نظرها ، ومن ذلك ما أصدرته وزارة الخارجية العراقية من مجموعة نشرات بعنوان (حقيقة الكويت) بينما أصدرت الحكومة الكويتية كتابا بعنوان (حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق) وأوردت مجموعة من الوثائق الصادرة من حكومة العراق ذاتها في أوقات مختلفة تعترف فيها بكيان الكويت المستقل وتتعامل معها كدولة مستقلة[٢] .

وقد تصاعدت الأزمة إلى حد اضطرار الكويت طلب حماية بريطانية فنزلت وللمرة الأولى بتاريخ الكويت قوات بريطانية على أرضها لحماية حدودها مع العراق وآبار النفط مما أثار استهجانا عربيا من السياسات العراقية التي أدت إلى دعوة قوات أجنبية إلى أرض عربية .

وبعد أن قُبلت الكويت عضوا في جامعة الدول العربية ووقعت اتفاقية الدفاع المشترك بين دول الجامعة ، اتجهت الكويت إلى الإستعانة بقوات عربية بدلا من القوات البريطانية .

وإثر ذلك تم تشكيل قوة أمن الجامعة العربية وانسحبت القوات البريطانية بناء على طلب الكويت بعد وصول القوات العربية في ١٠ أكتوبر ١٩٦١م والتي تشكلت من قوات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والسودان والأردن .

وكان رد (عبدالكريم قاسم) هو الانسحاب من الجامعة العربية وتشديد حملاته الاعلامية على الكويت واعلانها المحافظة الثانية عشر ، واعتبار الكويتيين مواطنين عراقيين ، ثم قام بتعديل خريطة العراق السياسية بحيث تشمل الكويت .

الموقف العربي : أما ردود الفعل العربية فقد كانت موحدة ضد الادعاءات الباطلة ومحاولة الاعتداء على استقلال الكويت وأن أقوى تلك المواقف وأكثرها ايجابية موقف المملكة العربية السعودية الشقيقة التي أرسلت قوات عسكرية على الفور استنادا على اتفاقية الدفاع

---

(١) حكومة الكويت : حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق - مجموعة وثائق - بيروت ١٩٦١م ، ص ٢٦ .

(٢) لجنة من المختصين : مصدر سبق ذكره ص ص ٤٣ - ٤٤ .

المشترك التي عقدت بين البلدين عام ١٩٤٧م . تلى ذلك موقف الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي إذ أنها وجدت في دعوة (عبدالكريم قاسم) لضم الكويت ما يتعارض مع التوجهات الوحدوية الصحيحة القائمة على الارادة الحرة للشعوب فشجبتها واستنكرتها بشدة .

غير أنه رغم ما ظهر من توحد عربي ضد الادعاءات العراقية فإن ذلك كان مجرد غطاء يستر انشقاقا كبيرا على الساحة العربية حتى إن ما يحدث خلال كارثة الغزو العراقي للكويت في أغسطس من عام ١٩٩٠م من تصدع وانقسام في العلاقات العربية جعل الساسة والاستراتيجيين يقولون ما أشبه اليوم بالبارحة وأن التاريخ يعيد نفسه ، حيث عادوا بالذاكرة إلى عام ١٩٦١م أي قبل ثلاثين سنة حينما سن (عبدالكريم قاسم) رئيس الجمهورية العراقية آنذاك سنة سيئة في العلاقات العربية حين حشد قواته على حدود الكويت مهددا سلامتها ومعرضا استقلالها الذي لم يمضي عليه سوى ساعات للخطر .

فبينما ظهرت الكثير من المواقف العربية المساندة للكويت والتي كان أبرزها موقف كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة ، فإن موقف الأردن المعلن المساند للكويت كان يخفى ورائه ما شهدته الساحة الأردنية من موقفين متباينين فعليا هو موقف الملك والحكومة والموقف الشعبي (الذي كان مختلفا اختلافا بينا عن موقفه الأخير) حيث تفيد تقارير السفارة البريطانية في عمان أن (الملك حسين) كان يأمل أن تخلق أزمة التهديد العراقي للكويت فرصة أمام الهاشميين لاستعادة الحكم في العراق الذي فقدوه بالمجزرة التي تعرضت لها الأسرة الهاشيمة هناك عام ١٩٥٨م . وكان الملك قلقا في الوقت ذاته من أن يخرج (جمال عبدالناصر) من هذه الأزمة برصيد جيد ، لذا كان يفكر في ابداء بعض التهديدات العسكرية لاحباط أي حركة من جانب قوات الجمهورية العربية المتحدة في سوريا ضد العراق . وكان السفير البريطاني في الأردن قد أرسل لحكومته البرقية التالية ـ «أعتقد أن الأردنيين معنيون تماما بمنع (عبدالناصر) من الاستفادة من الوضع ـ ، وقد تحدث الملك مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية حول «اغلاق المنطقة وتهديد (عبدالناصر) من القيام بأي حركة من جانبه»[١]

وتكشف برقية لوزارة الخارجية البريطانية من سفارتها في عمان يوم الثاني من يوليو (تموز) ١٩٦١م سوء تفاهم بين السفير البريطاني والملك حول رغبة بريطانيا في الاستجابة

---

(١) السيد أنتوني ناتنج : وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية سابقا ، الوثائق البريطانية لعام ١٩٦١م . بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية / لندن عن صحيفة الرأي العام الكويتية رقم (٩٧٣١) الصادرة بتاريخ الاربعاء ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٢م .

لطلب المساعدة الذي قدمه أمير الكويت ضد تهديدات (عبدالكريم قاسم) بغزو بلاده ، وكان السفير قبل ذلك مقتنعا بأن الأردن متفهم لأسباب تحرك بريطانيا نحو الكويت .

وقد أبلغ قائد الجيش الأردني (حابس المجالي) الملحق العسكري البريطاني في عمان أنه يعتقد أن رد (عبدالكريم قاسم) على أعقابه سوف يعني سقوطه وأن البديل الوحيد سيكون استعادة الحكم الهاشمي الذي زعم أنه يحظى بتأييد ٨٠٪ من الناس في العراق وسأل عما سوف تفعله بريطانيا إذا هاجم (عبدالناصر) العراق أو إذا حدثت مواجهة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة على الحدود الشمالية للعراق . .؟ فرد عليه الملحق العسكري البريطاني بأن بريطانيا ستعارض أي عمل عدواني .

وبذلك تبين أن (الملك حسين) كان يتطلع إلى الاستفادة من تورط (عبدالكريم قاسم) في مطالبته بضم الكويت مما يؤدي إلى اسقاطه وعودة النظام الملكي الهاشمي بزعامته ولكنه في ذات الوقت يخشى أن تتيح الأزمة التي صنعتها (عبدالكريم قاسم) الفرصة لجمال عبدالناصر للمزيد من البروز في كل من الكويت والعراق وبالتالي تنتهي الأزمة لصالحه إذ جاء التحرك العسكري من الجمهورية العربية المتحدة عن طريق سوريا نحو العراق ، ولعل هذا ما جعل موقف الملك حسين مضطرباً ومتردداً وغير واضح في تأييد الكويت ومساندتها في مواجهة المطالبات العراقية ، حتى أنه تعرض لنقد شديد من الفلسطينيين (كان موقفهم مختلف تماما عن موقفهم خلال العدوان العراقي الأخير) حيث أعربوا عن دهشتهم لفشله في الاعلان عن تأييد الأردن التام للكويت في أزمتها بدلا من تقديم أقل من التأييد كما جاء في رسالة الملك . ويستفاد من هذه التقارير أن موقف الأردن كان ينم عن موقف مشابه للموقف العراقي من حيث تحرك الأطماع والمصلحة الذاتية دون حساب للمبادىء والتضامن العربي والنتائج المترتبة على الأحداث وما لها من آثار سلبية على العالم العربي .

ومن خلال تتبعنا الأزمة التي أثارها (عبدالكريم قاسم) نجد أنها لم تتخذ أكثر من الدعاية الاعلامية الهوجاء ، ولكن بعض المراقبين يرون أن عبدالكريم قاسم كان يفكر فعلا في غزو الكويت ، ولم يقف حائلا أمامه سوى المشكلات العديدة التي راح يواجهها حيث بدأت الثورة الكردية في الشمال تأخذ طابع العنف والمواجهة مع السلطات الحاكمة في العراق ، واتخذت شكلا أقرب ما يكون إلى الحرب الأهلية مما لم يترك له فائضا للقيام بعدوان مسلح ضد الكويت ولم يعد الأمر أكثر من بث الموسيقى العسكرية ، وخطب (عبدالكريم قاسم) غير الموزونة من إذاعة بغداد .

فعلى الرغم من سرعة الانزال البريطاني واحتلال القوات البريطانية لمناطق الحدود وآبار النفط إلا أنها لم تجد جيشا تحاربه .

وظلت دوافع (عبدالكريم قاسم) المحركة لاندفاعه بالمطالبة بضم الكويت غامضة وغير مكشوفة رغم ادراكه استحالة تنفيذ أطماعه بحكم المعارضة العربية والدولية فضلا على معارضة الشعب الكويتي الذي حصل على استقلاله للتو . وقد ركز كثير من الباحثين على الدوافع الاقتصادية مؤكدين أن الثروة البترولية التي بدأت الكويت تتمع بها كانت سببا رئيسيا في محاولة العراق ضمها إليه .

كما ارتبطت الأزمة أيضا بالحالة النفسية لعبدالكريم قاسم ، وعدم استقراره العقلي وهي ظاهرة بدت واضحة في العديد من تصرفاته السياسية الطائشة ، حتى انه عد واحدا من أكثر الشخصيات غموضا في السياسة العربية المعاصرة[١] .

الموقف الدولي : مما يلفت الانتباه أنه وعلى العكس تماما من عدوان (صدام حسين) الأخير على الكويت فإن الأزمة الكويتية العراقية التي اصطنعها (عبدالكريم قاسم) استطاعت أن تجد لها حلا في اطار الأسرة العربية بينما فشل مجلس الأمن والأمم المتحدة في معالجتها بسبب الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الغربي والشرقي ، ونجح العراق في اجتذاب الاتحاد السوفيتي إلى جانبه حين طالب مندوبه في الأمم المتحدة بعدم قبول طلب الكويت باعتبار تلك الادعاءات تشويها للتاريخ ، وأن الكويت لم تكن في يوم من الأيام خاضعة خضوعاً فعليا للدولة العثمانية فاستعمل الاتحاد السوفيتي حق الفيتو مما أدى إلى تأخير انضمام الكويت للمنظمة الدولية .

كذلك بادرت حكومة العراق ردا على الشكوى الكويتية المقدمة إلى مجلس الأمن بتقديم شكوى ضد بريطانيا مدعية أن نزول قوات عسكرية بريطانية في أرضي الكويت يعرض أمنه وسلامته للخطر مؤكدة أن العراق لم ولن يلجأ إلى العنف .

على الرغم من أن كثيرا من الدول العربية والأجنبية وقفت إلى جانب الكويت وأيدت انضمامها إلى الأمم المتحدة مؤكدة توافر جميع المقومات المطلوبة للدولة ، فضلا عن أن الكويت تأتي في المرتبة الثانية من بين الأقطار المصدرة للنفط ، وأنها استطاعت استغلال ثروتها في تحسين معيشة مواطنيها ، وتقديم كافة الخدمات من صحية وتعليمية وعمرانية ، كما أنهت علاقتها التعاهدية مع بريطانيا واعترفت الحكومة البريطانية من جانبها بمسؤولية الكويت عن إدارة شؤونها الخارجية ، إضافة إلى قبولها عضوا في جامعة الدول العربية كدولة مستقلة ذات

---

(١) مجموعة من المختصين : ترسيم الحدود الكويتية العراقية . الحق التاريخي والارادة الدولية ، ص ص ٤٣-٤٦ .

سيادة ، ورغم كل المبررات والحجج القانونية والموضوعية إلا أن قبول الكويت عضوا بالأمم المتحدة تأخر حتى وجدت للأزمة حلا لها في الاطار العربي .

ومن ناحية أخرى فإنه بعد أن بدأت تخف حدة الأزمة بين العراق والكويت تدريجيا لم تواجه القوات العربية التي وصلت الكويت مشكلات تضطرها للبقاء ، فلم تلبث أن انسحبت القوات الرمزية التي ساهمت بها الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت معظمها من الفنيين العسكريين وذلك على أثر انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر عام ١٩٦١م ، كما انعكست الآثار المترتبة على ثورة اليمن في نهاية سبتمبر عام ١٩٦٢م على ما تبقى من قوات عربية في الكويت مما دفع بالجامعة العربية وبناء على طلب الكويت إلى تخفيض عدد القوات والاقتصاد على انشاء جهاز للمراقبة العسكرية .

وفي يناير ١٩٦٣م سحبت كل من المملكة العربية السعودية والأردن قواتها العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية ، وفي حين كان التفكير في أن تحل محلها قوات جديدة قامت في العراق ثورة بتاريخ ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣م أطاحت بحكم (عبدالكريم قاسم) وبدأ قادتها باصدار بيانات مطمئنة بالنسبة لمستقبل العلاقات الكويتية العراقية مما دفع الحكومة الكويتية إلى عدم التقدم بطلب احلال قوات عربية بديلة تقديرا للموقف الجديد بل تم انسحاب القوات العربية المتبقية في الكويت اعتبارا من ٢٠ فبراير ١٩٦٣ .

وقد بادرت الكويت على أثر تلك المتغيرات الجديدة بتحريك طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة ووافق مجلس الأمن على طلبها في مايو ١٩٦٣م وأصبحت الدولة الحادية عشرة بعد المائة في المنطقة الدولية[١] .

انتهى (عبدالكريم قاسم) نفس النهاية التي انتهت إليها حياة سابقية من المطالبين بضم الكويت (الملك غازي) و (نوري السعيد) حيث قتل شر قتلة وبانتهاء عهده انتهت ولفترة من الزمن الادعاءات العراقية الباطلة بضم الكويت .

لقد فشلت محاولة (عبدالكريم قاسم) لضم الكويت لقيامها على مجرد ادعاءات باطلة وكان العراق يتناقض مع نفسه في تكرار تلك الادعاءات تناقضا واضحا ، فقد تحول إلى ادعاءات عدوانية بعد أن كان يحرض منذ قيامه في عهد (الملك فيصل الأول) على إقامة علاقات ودية مع الكويت الأمر الذي يبدو واضحا من خلال تتبع العلاقات العراقية الكويتية التي اعترف العراق خلالها بكيان الكويت المستقل وتعامل معها على أساس دولة شقيقة مجاورة .

(١) مجموعة من المختصين : ذات المصدر ص ص ٤٦ ـ ٥١ .

الكويت في الوقت الحاضر (المعاصر)

تمثل الكويت في الوقت الحاضر دولة مستقلة ذات كيان خاص تمتلك جميع المقومات والمميزات التي تجعل منها متكاملة الشروط لتكون دولة كاملة الاستقلال وهي وجود الشعب الذي يعيش على اقليم محدد وفقاً لاتفاقيات معترف بها ومتتالية (الاتفاقية الانكليزية/ التركية لعام ١٩١٣م، اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢ المذكرات المتبادلة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢م، معاهدة عام ١٩٦٣م التي اعترفت في مادتها الأولى العراق باستقلال الكويت ضمن حدودها المحددة في مذكرات ١٩٣٢م ويخضع لحكومة شرعية منظمة لها السيادة الفعلية على وطنها وشعبها ولها حق اقامة علاقات مع العالم الخارجي.

وفي اشارة حكومة الكويت في معرض ردها على ادعاءات عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ مايدحض أي ادعاءات تتعلق باستقلالها وسيادتها فقد جاء في بيانها ما يلي:

«أما بالنسبة للحاضر القريب من حياة الكويت، فإن الكويت قد استكملت من زمن جميع العناصر التي يجب ان تتوافر لاية دولة مستقلة ذات سيادة وكيان ظاهر، واعترفت بهذه دول العالم اعترافاً قانونياًومن بين الحكومات التي كانت تخاطب الكويت كدولة مستقلة، حكومة العراق منذ أن استقل العراق واستكمل سيادته ولم يتغير الوضع بعد استبدال نظام الحكم الملكي بالنظام الجمهوري الحاضر في العراق إذ أن العراق في كل مكاتباته الرسمية كان يخاطب الكويت مخاطبة الند للند،وكان قاسم نفسه في مكاتباته الرسمية يوجه الخطاب إلى حضرة صاحب السمو أمير حاكم الكويت وكان يعبر عن الدولتين ـ الكويت والعراق ـ كبلدين مستقلين تربطهما أواصر الأخوة».[1].

وفيما يلي نماذج المكاتبات التي تبين صحة ذلك:

١ ـ رسالة من عبد الكريم قاسم إلى الشيخ عبدالله السالم يصدرها بالعنوان التالي «حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت حفظه الله» يشكره فيها على كتابه له المؤرخ ٢٧ محرم ١٣٧٨هـ الموافق ١٩٥٨/٨/١٢م بالعبارة التالية «اشكر لسموكم العواطف الأخوية الطيبة التي أعربتم عنها نحو العراق».

---

(١) البيان الثالث لدائرة المطبوعات والنشر لحكومة الكويت الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/١٥م.

٢ ـ كتاب من وزارة الخارجية العراقية إلى المغفور له الشيخ عبدالله السالم بتاريخ ٢٩ يناير عام ١٩٥٩م تطلب فيه الموافقة على قيام التمثيل القنصلي بين دولتي العراق والكويت توثيقاً للروابط الأخوية بين القطرين الجارين وهو خير دليل على تعامل العراق مع الكويت كدولة مستقلة لذا نورد نصه التالي: «حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم حفظه الله وأبقاه سلام عليكم ورحمة وبركاته ـ لي عظيم الشرف أن أنهي لسموكم الكريم أنه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية في توثيق أواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية ولاسيما المجاورة منها، فإنها تعتقد بأن أول واجباتها التعاون مع الجارة العزيزة الكويت وإقامة العلاقات معها على أساس جديد من الصداقة الخالصة الأخوية المتكافئة وترى الحكومة الكويتية أن أمثل طريقة لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية تجارية للجمهورية العراقية لتقوم برعاية العراقيين فيها من جهة وتكون حلقة اتصال بين الشقيقتين من جهة أخرى وخصوصا لتنفيذ القضايا التي تفضل سمو الشيخ الكريم بطلبها من الحكومة العراقية عند زيارته الأخيرة، ولي وطيد الرجاء أن اتسلم جواب سموكم قريباً. وتفضل سموكم بقبول فائق تحياتي واحتراماتي مع أطيب التمنيات (والتوقيع وزير خارجية الجمهورية العراقية)[1].

ولم يقتصر الأمر على تبادل الرسائل والزيارات التي استمرت حتى الثاني من أغسطس ١٩٩٠م وإنما شمل كافة أوجه العلاقات والتعاون بين الدولتين الجارتين وكذلك كان الأمر بالنسبة لعلاقات الكويت مع شقيقاتها العربيات ومع العالم الخارجي بصورة عامة وحول هذا الواقع اضاف بيان حكومة الكويت (آنف الذكر) موضحاً أن خطوات الكويت الواسعة في المضمار الدولي أثبتت بها أنها دولة مستقلة ذات سيادة لها كيانها الدولي حتى قبل الغاء معاهدة الحماية البريطانية رسمياً، وإن حكومة العراق كانت شاهدة على تلك الخطوات في المضمار الدولي وإن مندوبها أيد طلب الكويت للانتماء إلى عدة منظمات دولية، فقد اسهمت العراق بموافقتها على دخول الكويت ـ كدولة مستقلة ـ إلى عدداً كبيراً من المنظمات العالمية استكمالاً لشخصيتها الدولية، كما اشتركت الكويت في العديد من المؤتمرات الدولية ومنها المنعقد في بغداد، فكيف تدعو دولة جزءاً منها للاشتراك في مؤتمر دولي يعقد في عاصمتها؟ [2]

---

(١) نص الكتاب الموجه من عبد الكريم قاسم رئيس وزراء الجمهورية العراقية، إلى الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت ردا على كتاب سموه له بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٢.

(٢) الباحثة. الكويت في ظل الحماية البريطانية. الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٩.

ويعلم الرأي العام العربي والعالمي كما يعلم العراق نفسه أن الكويت قد انضمت إلى أكثر من منظمة من المنظمات العربية والدولية نذكر منها على سبيل المثال /الحصر:

المنظمات التالية التي ضمت الكويت والعراق كدولتين لهما ذات الحقوق في المجال الدولي:

١ ـ الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وقد انضمت إليه الكويت بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٤م.

٢ ـ الاتحاد البريدي العالمي وانضمت اليه الكويت في ١٦/٢/١٩٦٠م.

٣ ـ منظمة الطيران المدني وانضمت اليها الكويت في ٢٥/٤/١٩٦٠م.

٤ ـ منظمة الصحة العالمية وانضمت اليها الكويت في ٩/٥/١٩٦٠م.

٥ ـ منظمة التغذية والزراعة وانضمت اليها الكويت في ٢٩/٦/١٩٦٠م.

٦ ـ منظمة اليونسكو وانضمت اليها الكويت في ١٨/١١/١٩٦٠م.

٧ ـ منظمة العمل الدولية وانضمت إليها الكويت في ١٣/٩/١٩٦١م ثم انضمت الكويت بعد حصولها على الاستقلال مباشرة إلى كافة المنظمات الدولية والعربية.

ومن الأدلة الواضحة والبسيطة التي نسوقها للتدليل على استقلال الكويت وسيادتها بكيانها المعترف والمنفصل عن العراق والمجاور له ما نجده في كتب التاريخ والجغرافية التي صدرت في العراق وتدرس في مدارسها قبل ثورة ١٩٥٨م وبعدها وحتى الوقت الحاضر، حيث تعترف هذه الكتب باستقلال الكويت وضع في خرائطها ومصوراتها حدود منفصلة بين الكويت والعراق، وعلى سبيل المثال كتاب الجغرافية الذي ألفه الدكتور أحمد سوسة وساهمت حكومة العراق في نفقات طبعه وتوزيعه وفيه خريطة للعراق كاملة مرسوم فيها الحدود واضحة وقد كتب عليها بالنص ووراء الحدود العراقية اسماء الدول المجاورة (سوريا وتركيا وايران والاردن والمملكة العربية السعودية والكويت)[1].

كما أن الحكومة العراقية وعلى طول فترات تاريخها الحديث والمعاصر تتصرف تجاه

---

(١) يعقوب الرشيد. الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ. بيروت ١٩٦٢ ص ٩٥ ـ ٩٦.

الكويت مثلما تتصرف أية دولة مستقلة أخرى، فهي تعترف باستقلال الكويت وتعـدها بلداً منفصلاً مجاوراً للعراق تقوم بيْنها حدود وحواجز الأمـر الجاري بـين كل دولتـين متجاورتـين مستقلتين فاجراءات الحدود الاعتبارية التي تتخذ يومياً تؤكد هـذه الحقيقة وجـوازات السفر التي لم تكن لتعتبر نافذة المفعول مـالم تختم بختم خاص يمنـح المسافـر بموجبـه سمة الـدخول بـين البلدين، وهذا نظام يطبق بدقة وصرامة متناهين كـما إن اجراءات الجـمارك التي تنفذ بحـزم للقضاء على أية محاولة للتهريب من الكويت ذات الرسوم الجمركية البسيطة جـدا الى العراق الذي يفرض رسوما جمركية مرتفعة مما يشجع عمليات التهريب الذي عانت منه العراق منـذ ظهوره كدولة ولطالما تسبب في نشوء خلافات بين البلدين، حول هذا الموضوع بالذات وهذا دليل يضاف إلى الأدلة السابقة على انفصال البلدين واستقلال كـل منهما عن الأخـرى في كل شيء بمـا في ذلك اختـلاف النـظم والقـوانـين والاجـراءات المعمـول بهـا في كـل منهـما عن الآخر(١).

وبزوال حكم عبد الكريم قاسم عادت العلاقات الأخوية بين البلدين الجارتين رغم بقاء آثار الأزمة مترسبـة في وجدان الكـويت وأقطار الخليـج العربي وبقـاء الشك الكبـير من احتمال تجدد الأطماع العراقية. لذا حـاول قادة النـظام الجديـد في العراق إصـلاح ما افسـده حكم عبد الكريم قاسم وازالة مايشوب العلاقات الأخوية والتأكيد عـلى نوايـا حسن الجوار وتـوثيق التعاون الاقتصـادي والثقافي بـين البلدين فجرت مفـاوضات في بغـداد في اكتـوبـر ١٩٦٣ بين الوفد الكويتي برئاسة المغفور له الشيخ (صباح السالم الصبـاح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي آنذاك واحمد حسن البكر رئيس الوزراءالعراقي،واسفرت المفاوضات عن التوقيع على محضر تم الاتفاق عليه بين الجانبين يضمن توطيد العلاقـات الثنائيـة لما فيـه خير البلدين والرغبة في اصـلاح ماران عـلى العلاقـات الكويتيـة العراقيـة نتيجة الخـلافات التي اصطنعها العهد السابق ومن ثم فقد تم الاتفاق على البنود التالية:

أولاً: اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتهـا التامـة بحدودهـا المبينة بكتـاب رئيس وزراء العراق بتـاريخ ١٢ يـوليـو ١٩٣٢م والـذي وافق عليـه حـاكم الكويت بكتابة المؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٣٢م.

ثانياً: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الجارتين يحدوهما في ذلـك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

(١) الباحثة. المصدر السابق. ٤٦٨ ـ ٤٧٣.

ثالثاً: تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

رابعاً: وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء (محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت / بغداد ٤ اكتوبر ١٩٦٣).

وبهذا تكون الحكومة العراقية والتي كان صدام حسين أحد أعضائها البارزين حيث كان نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ـ قد اعترفت بشكل قاطع باستقلال الكويت التام وبحدودها المحددة كاملة، وهذا مايدحض أي مماطلة وادعاء من نظام صدام حسين بزعم أن أي من الحكومات العراقية المتعاقبة لم تعترف بالكويت وتأكد اعتراف الحكومة العراقية بهذا الاتفاق من خلال تبادلها للعلاقات الطبيعية معها فقد شهدت السنوات التالية نمو في توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين البلدين وأفاد العراق من القروض والمنح المالية السخية التي قدمتها له الكويت، فعلى أثر توقيع الاتفاق أعلاه زار وفد عراقي الكويت حيث تم التوصل إلى اتفاق قدمت الكويت بموجبه قرضاً حراً للعراق قيمته ثلاثون مليونا من الدنانير، أكدت الحكومة الكويتية أن هذا القرض يأتي في إطار وأهداف الصندوق الكويتي الذي تم انشاؤه لخدمة المشروعات التنموية في البلاد العربية في أعقاب استقلال الكويت (في ديسمبر ١٩٦١).

وترسيخا لاعتراف العراق باستقلال الكويت وحدودها فقد قامت الكويت بتسجيل اتفاقية اكتوبر ١٩٦٣ في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعلى الرغم من عدم اعتراض العراق على اجراءات الكويت بهذا الشأن فأن سوء نيته اتضحت في عدم عرض الاتفاقية على المجالس العراقية المختصة للمصادقة عليها وذلك لكي يتخذ من عدم التصديق مبرر للتنصل منها إذا ماواتته الفرصة.

ولم يلبث التوتر في العلاقات بين الدولتين نتيجة استمرار المطامع في ثروة الكويت وشدة نهم العراق إلى المزيد من المنح والقروض متخذاً من إثارة مشكلة الحدود وسيلة للضغط عليها فكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى عدم المضي قدما في تنسيق وتنفيذ المشروعات الاقتصادية والانمائية المشتركة بين البلدين[1].

(١) لجنة من المختصين (المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت) ترسيم الحدود الكويتية العراقية. ص ٥١ ـ ٥٤.

عدوان صدام حسين على الكويت

اقترف نظام (صدام حسين) الحاكم في العراق في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م بعدوانه الغادر على الكويت .الآمنة جريمة غير مسبوقة بعدوانيتها وممارستها الوحشية في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية وفي المحاولات العراقية الطامعة السابقة لضم الكويت بل أن جريمة (صدام حسين) هي جريمة العصر الوحشية التي لم يسجل التاريخ لها مثيل فقد فاقت في بشاعتها وظلمها ما اقترفه التتار والمغول والنازيين على مدى التاريخ في أنحاء متفرقة من العالم.

كانت أحداث الغزو العراقي على الكويت عدوانا قاتلا بكل المقاييس. وربما لم تحفل حادثة تاريخية بالمتناقضات كما حفلت به تلك الأحداث المأساوية المتمثلة في اجتياح القوات العراقية المسلحة بكافة أسلحة الدمار الكويت.

ومن الظلم للمحاولات العراقية الطامعة السابقة أن نقارن بها عدوان (صدام حسين) الأثم فكل الطامعين العراقيين السابقين تصرفوا خلال محاولاتهم بحذر وإدراك للظروف المحيطة وهو ما افتقر اليه (صدام حسين) عام ١٩٩٠م، فرغم ما تركته المحاولات السابقة من جراح نفسية لدى الشعب الكويتي لم تلتئم بسهولة. الا أنها لم تصل إلى حد العدوان العسكري على الكويت وتقويض كيانها والاعتداء على شرعيتها وشعبها الآمن.

فلم تتوقف فوهات المدافع التي كانت مصوبة نحو ايران، إلا لتتجه إلى الجار الشقيق. . إلى صدر الكويت.

كان بعض الغدر العراقي صادراً من أن مقدمات العلاقات بين الطرفين الجارين لم تكن توحي بأي حال من الأحوال بمثل تلك النتيجة المفجعة، لاسيما خلال السنوات القليلة السابقة للعدوان. . وتمثل البعض الآخر للغدر في أن العراق لم ينل دعماً اقتصادياً خلال صراعه مع إيران فترة الثمانينيات من هذا القرن كما نال من الكويت، فضلاً عن سماح الحكومة الكويتية للجانب العراقي باستخدام موانيها ومياهها الاقليمية لتصدير نفطه خلال الحرب مما عرض سلامة الكويت للخطر.

وأول ما ينبغي التسليم به خلال محاولة تحليل العدوان هو استبعاد كافة المعايير الأخلاقية والانسانية والقانونية فأحداث العدوان منذ بدايتها إلى نهايتها افتقرت إلى الحد

الأدنى من البديهيات المسلم بها في عالمنا اليوم وفي العلاقات بين الدول مهما كانت درجة خلافاتها.

كذلك لابد من استبعاد كل المفردات التي استمرت تحكم العلاقات العربية ـ العربية على امتداد التاريخ المعاصر، وأظهرها عدم تعدي أية دولة أخرى بالقوة المسلحة إلى حد محاولة محوها من على الخريطة السياسية فيما سعى إليه (صدام حسين).

يضاف إلى ذلك أن عدوان (صدام حسين) على الكويت وأن حمل ذات الأطماع التي حملتها المحاولات العراقية السابقة للاستيلاء على الكويت إلا أنه حمل معه قدر كبير من معاول الهدم والدمار والعدوان الوحشي مما جعلها غير مسبوقة بأي المقاييس. فلم يقتصر ذلك الدمار والعدوان على المنشآت بل لحق بالإنسان وكافة الكائنات الحية والمقدرات الكويتية وأصاب العلاقات العربية ـ العربية في الصميم الأمر الذي يصعب معه اعادة البناء ويتطلب وقتا طويلاً لإعادة الترميم[١].

«البداية كانت طلبات لا تنتهي ترافقها اتهامات جائرة ترعد بالوعيد والتهديد وهو نهج عراقي مستمر لم ينقطع حرصت الكويت على مقابلته بذات النهج الدائم المتزن القائم على الجوار الهادىء المعتمد على روح المودة والاخاء ظنا منها أنه أمر عارض لا بد أن ينتهي باحتوائه».

وكالعادة يقابل العراق روح المودة والاخاء الكويتية بأسلوب الخداع والتسويف فتستمر الزيارات والوفود وتنطلق التصريحات المطمئنة والوعود الكاذبة في ذات الوقت الذي يستمر فيه الحقد والشر الذي لاينتهي والذي تزكيه وتغذيه أحلام الطغاة وأطماعهم التوسعية التي تكشف الحقيقة المرة بوضوح وهي أن مطالب النظام العراقي من الكويت لاتنحصر في البلايين التي قدمتها الكويت لهم، واستمروا يلهثون وراء المزيد، وليست هذا الجزء أو ذاك من خطوط الحدود والجزر الكويتية، . . وانما المطلوب هو الكيان بأكمله. . . والتاريخ الكويتي كله وهوية هذا الوطن وكيانه.

فلو كان النزاع محدوداً لكان العدوان محدودا منحصر بمواقع النزاع ومواطن الخلاف، لكن غزوا بهذا الحجم وعدواناً بذلك الغدر والوحشية الذي تطلب حشد جيوش العالم لمواجهته ورده يتبين بجلاء ودون أدنى شك أن الهدف ابتلاع كامل مستمر للأبد.

(١) أ.د. يونان لبيب: الدراسة السابق الاشارة اليها، ص ١١٤ ـ ١١٥.

لقد أدرك ذلك بوضوح كافة المحللين المتابعين لتفسيرات الغزو وأحداثه وتداعياته التي تلاحقت وتضاربت واختلفت بالسرعة ذاتها، حيث بدأت بتبرير الغزو بالادعاء على أنه لمساعدة العناصر الوطنية التي تود التخلص من نظام الحكم، وحين لم يجد كويتياً واحداً يستجيب له أو يقبل به بديلاً عن حكومته الشرعية، فإنه شكل حكومة ادعى أنها وطنية وأعلن نيته للانسحاب، وتختفي الحكومة ولا تظهر، فينتظر العالم الانسحاب، فإذا التعزيزات العسكرية المذهلة تتدفق لتحتل كل مناطق الكويت.

ثم يكشف النظام العراقي سافرا عن أهدافه الحقيقية ونواياه التوسعية العدوانية بالاعلان عن عودة الفرع إلى الأصل، ومحو الهوية الكويتية لوطن حر مستقل ليذوب مندمجاً فيما أسماه الغزاة الغاصبين - (الأصل).

الأمر الذي يؤكد أن كافة المماطلات والمماحكات التي رصدها المحلل من خلال تصرفات وادعاءات النظام العراقي لم تكن خطوة نحو الحل وإنما كانت استنزافاً وخداع حتى يتم الابتلاع.

وقد استمر أسلوب المماطلة والتسويف والتلاعب بالحقائق والتضارب في المواقف خلال الأحداث التي تلت الغزو ومع كل الزعماء الذين وفدوا إلى بغداد بهدف منع وقوع الكارثة المدمرة[1].

وتعددت المسميات للعمل العسكري الذي شنه نظام (صدام حسين) على الكويت في الثاني من أغسطس الأسود لعام ١٩٩٠، فبينما أسماه الجانب العراقي بالضم أو عودة الفرع إلى الأصل، ارتآه الملتزمون بالتعبيرات المحايدة (غزوا) ثم أن القانونيين اعتبروه (عدواناً) ومهما اختلفت المسميات فإن المعنى واحد وهو الاستيلاء على الكيان الكويتي والتهامه.

---

(١) مجموعة من المختصين: ترسيم الحدود الكويتية العراقية، ص ٦٥ - ٦٧.

مواجهة المجتمع الدولي للعدوان

جاء العدوان العراقي ضد الكويت في الثاني من أغسطس انتهاكاً فادحاً للقانون الدولي المعاصر الذي يحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية، ويقوم على أساس مبدأ احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، كذلك جاء العدوان وبنفس الدرجة نكوصاً على المواقف العراقية السابقة، وعدوانا فاحشاً على الشرعية العربية، وعلى التقاليد والقيم العربية والإسلامية.

وساق العراق دعاوى واهية ليبرر بها ذلك العدوان الغاشم منها دعاوى زائفة بحقوق تاريخية عراقية في الكويت فشلت في اقناع المجتمع الدولي كما هو الحال بالنسبة لسابقاتها من الادعاءات التي اقترنت بالمحاولات العراقية المتكررة لضم الكويت والتي ذهبت أدراج الرياح لقيامها على محض مزاعم تتناقض مع الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية والبشرية ومع معطيات الواقع الدولي، ولم تحل دون ظهور دولة الكويت على مسرح الحياة الدولية، واكتسابها لعضوية المنظمات الدولية العالمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الاقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية، بل أن تلك المزاعم والدعاوى لم تحل دون بروز الكويت وتبوأها منزلة دولية مرموقة على الصعيد العالمي سيما في المجالات الاقتصادية.

كذلك يطرح العراق ادعاء بأن الاستعمار البريطاني هو الذي خلق الكويت ويتناسى العراق بأن العكس صحيح تماماً حيث خلقت بريطانيا ما يسمى بالعراق الحديث تحت الانتداب البريطاني بعد أن حررت الولايات االعثمانية في بلاد الرافدين وجمعت شتاتها في كيان واحد مستفيدة من الظروف الدولية التي نشأت عن الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية فيها، هذا بينما كانت الكويت منذ نشأتها في مطلع القرن الثامن عشر كياناً متمايزاً مستقلاً وقعت برغبتها وارادتها الحرة معاهدة حماية مع بريطانيا في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩م، ولعل أهم مايدعم ذلك الاستقلال الكويتي هو تحديد حدودها في الاتفاقية الانكليزية / التركية لعام ١٩١٣م كما أن مسلك حكومة العراق على مدى ثلاثين عاماً انصرمت منذ استقلال الكويت وحتى الآن، كان ينطوي على ما يتنافى مع مزاعمة بتبعية الكويت، ويؤكد استقلال الكويت وذاتيتها وتمتعها بوصف الشخصية القانونية الدولية التي لايمكن النيل منها.

وكانت دعوة (صدام) الأخيرة والجديدة أن ثروة الكويت هي جزء من ثروة الأمة

العربية وبالتالي فإن الحاجة تدعو إلى إعادة توزيعها بما يحقق العدالة ويخفف عن كاهل الشعوب العربية التي تعاني من وطأة الفقر والتخلف[1]. ونسى (صدام) ثروة العراق التي لم يحقق من خلالها العدالة في التوزيع ولم يخفف حتى عن كاهل الشعب العراقي نفسه مايعاني من فقر وتخلف.

ولما كانت تلك الادعاءات العراقية ظاهرة الفساد والبطلان، لذا كان من الطبيعي أن أدان العالم أجمع ذلك العدوان بكل قوة، وأن سارعت المنظمات الدولية العالمية والاقليمية شجبه بكل حسم، وبدأ المجتمع الدولي في مجابهة العدوان ومعاونة الكويت والدول العربية المهددة بالعدوان للدفاع عن أراضيها والحفاظ على حقوقها في ضوء الحق الطبيعي للدول في الدفاع الشرعي فرادي أو جماعات وهو الحق الذي أكدته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول أعضاء الجامعة العربية المبرمة في ١٣ أبريل ١٩٥٠م.

وكانت الوقفة الصلبة والحازمة للمجتمع الدولي المنبثقة عن ايمانه المطلق بحقوق الكويت الثابتة بوطنه الحر المستقل والتي تقوم على الأسس التالية:

١ ـ الوضعية الدولية للكويت وجوداً وحدوداً والذي توافرت فيه عناصر الدولة وأوصافها ومقوماتها الموضوعية.

٢ ـ الاعتراف العراقي بالكويت دولة ذات سيادة، والذي سبق اعلان استقلال الكويت عام ١٩٦١م والغاء اتفاقية الحماية بينها وبين بريطانيا ومن ذلك المذكرات المتبادلة بشأن الحدود عام (١٩٣٢م)، ثم المراسلات التي تمت عام ١٩٥٨م وغيرها. والاتفاقية التي تمت بين البلدين عام ١٩٦٣م.

٣حق الشعب الكويتي في تقرير مصيره بأن تكون السلطة العليا للكويت دون تدخل أجنبي.

وقد ارتضى الشعب الكويتي نظام الحكم القائم منذ تأسيس الكويت في ذات الوقت الذي حرص فيه على استقلال بلاده بالمعنى السائد في ذلك الحين، وعزز ذلك الاستقلال

---

(١) أ.د. عبدالله الغنيم وآخرين: الكويت وجودا وحدودا، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت ١٩٩١م ص ١٥٥ ـ ١١٦.

بتكـوين دولته المستقلة عـام ١٩٦١م وفقاً للمفـاهيم الـدوليـة المعـاصرة وأصبـح عضـواً في المنظمات الدوليـة والاقليمية وعـرف الشعب الكويتي قبـل العدوان حيـاة ديمقراطيـة كان لـه الـرأي والرأي الآخـر، ولم يعرف بعـد العدوان إلا صـوتاًواحـدا يقـول لا للعـدوان، ونعم لسيادة الكويت واستقلالها وحكومتها الشرعية وأصر على حقه في تقرير مصيره بعـد العدوان على دولته وقرر مصيره على الصعيدين الدولي والداخلي في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد في مدينة جدة في الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ ربيع الأول ١٤١١هـ الموافق ١٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠م عنـدما التف حـول حكومتـه الشرعية، متمسكـاً بدولتـه المستقلة ذات السيادة، وبحكـومته الشرعية ورفضه القاطع لاحتلال نظام الحكم العراقي لوطنه وادانته له واعتباره عـدوانا آثـما على دولة الكـويت المستقلة ذات السيادة والعضـو في جامعـة الدول العـربية والأمم المتحـدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٤ ـــ حق الشعب الكويتي في ثرواتـه الطبيعيـة: وهو حق يمـاثل حقـه في تقريـر مصيره عـلى الصعيـد السياسي الـداخلي والـدولي، فالشعب الكـويتي الذي ملك الحق الأول يملك الحق الثـاني كذلـك وله الحق في تحـديد أوضـاعه الاقتصـادية، فقيـام الـدولـة بتنـظيم الأوضاع الاقتصادية لشعبها فوق اقليمها هو ممارسة لسيادتها وهو الأمر الذي أوضحتـه اللجنـة الاقتصاديـة لعصبة الأمم المتحـدة عام ١٩٣٧م. ثم مـرت الاشـارة إلى البعـد الاقتصادي لحق الشعب في تقريـر مصيره في القـرار رقم ٦٥٣ الذي أصـدرته الجمعيـة العامة للأمم المتحدة في ١٢ ينـاير ١٩٥٢م كـأحد العنـاصر الأساسيـة للحق في تقريـر المصير.

كما نصت المادة الأولى من اقرار العهدين الدوليين لحقـوق الإنسان عـام ١٩٦٦م على الحق في تقرير المصير الاقتصادي. ونصت المادة ٢٥ من العهد الأول على أنه «ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل للحق المتأصل لجميع الشعوب في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية والانتفاع بها كليا وبحرية».

وبناء على كل ما تقدم من التأكد من وضعية الكويت الدولية المستقلة وكونها عضواً في المجتمع الدولي من خلال منظماته الدولية العالميـة والاقليمية، واعـترفت بها دول العـالم، بما فيها الجمهوريـة العراقيـة التي تبادلت معهـا التمثيل الـدبلوماسي وأبـرمت معها الاتفـاقيات الدولية، فقد كان استقلال الكويت عملاً صحيحاً لحق شعب الكـويت في تقريـره مصيره، وفقاً للقانون الدولي، وأن هذا الحق في تقرير المصير له بُعْد اقتصـادي يعني أن يكون لشعب

الكويت دون سواه السيادة على مصادر ثرواته الطبيعية، دون تدخل دولة أجنبية في هذا الشأن، الأمر الذي يسقط ويبطل أي ادعاء عراقي بحقوق تاريخية بضم الكويت إلى اقليمها، أو أية مزاعم بأن هذا الضم انما يستهدف توزيعا عادلاً للثروة العربية.

فكان هذا ما يفسر الوقفة الحاسمة والحازمة التي وقفها المجتمع الدولي في مواجهة العدوان العراقي منذ بدايته، والتي تمثلت في ذلك العدد الكبير من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، والتي صدرت عن المنظمات الدولية الأخرى العالمية والاقليمية، وجاء هذا الموقف الحاسم نتيجة منطقية لكل ما تقدم من اعتبارات، ونتيجة لكون العدوان العراقي انتهاكاً للشرعية الدولية، إلى جانب كونه اعتداء على حقوق الشعب الكويتي وسيادته، ونظراً للآثار السلبية الفادحة التي نجمت اقتصادياً وسياسياً.

وفقاً لما تقدم نقرر مطمئنين أن العدوان العراقي على الكويت لا يعد خرقاً للقانون والمواثيق الدولية واعتداء على الحقوق الاقليمية لدولة الكويت فحسب، بل ينطوي على تصرف يتسم بالرعونة والحمق على المستوى السياسي تسبب في إحداث آثار سلبية مدمرة على المصالح العربية العليا ذاتها، فضلاً عن تأثيره السلبي الكبير على العالم بأسره.

لذا أدان المجتمع الدولي جمعية ذلك العدوان الغاشم إدانة حاسمة، فسارع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار العديد من القرارات التي تشجب ذلك العدوان ويتضمن الجزاءات الدولية اللازمة لإزالته واعادة الحق إلى أصحابه وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى منطقة الأحداث والحفاظ على الشرعية الدولية وذلك وفقا للسلطات التي يتمتع بها مجلس الأمن إعمالاً للفصل السابع من الميثاق في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان.

وتدرجت قرارات المجلس في القوة من مجرد الإدانة والتأكيد على عدم شرعية الإعتداء العراقي على الكويت والمطالبة بسحب القوات المعتدية.إلى السماح باستخدام القوة، وكافة الوسائل المناسبة الأخرى لردع العدوان وإعادة الشرعية، علماً بأن قرارات المجلس بهذا الصدد ليست مجرد توصيات بل قرارات ملزمة لكافة أعضاء المجتمع الدولي[1].

وكان أول قرار صدر عن مجلس الأمن عقب العدوان مباشرة في ٢ أغسطس ١٩٩٠م القرار

---

(١) أ. د. عبدالعظيم وآخرون: ، المصدر السابق ص ص ١١٦ - ١٤٨.

(٦٦٠) والذي أدان فيه الغزو العراقي للكويت، وطالب العـراق بسحب جميع قـواته فـوراً دون قيد أو شرط. وعقب أربعة أيام من هذا القرار وفي مواجهة استمرار الاحتـلال العراقي للكويت أصدر قراره (٦٦١) بتاريـخ ١٩٩٠/٨/٦م أعرب فيـه عن قلقه البـالغ لاستمـرار العراق في تحدى الشرعية الدوليـة وقرار مجلس الأمن الـذي يلزمه بـالانسحاب وأكـد «الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً وجماعياً ضد العدوان والرد على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت وفقاً للمادة (٥١) من الميثاق» «يقرر أن العراق لم يمتثل للفقرة (٢) من قـرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠) واغتصب سلطة الحكـومـة الشرعيـة في الكـويت» وفي ذات القرار فرض مجلس الأمن الحصـار الاقتصادي الكـامل عـلى العراق وطلب جميـع دول العالم الالتزام التام والدقيق بهذا القرار وأنه لا مانع لدى المجلس «من تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت» كما طلب من جميع الدول حمايـة الأموال التي تمتلكهـا حكومـة الكويت الشرعية وعدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

ثم صـدر القرار (٦٦٢) بتـاريخ ١٩٩٠/٨/٨م لـمواجهة إعـلان العـراق ضم دولـة الكـويت إليه واعتبـارها محـافظة عـراقية. وقـد اعتبر مجلس الأمن قـرار العراق بهـذا الشأن «ليست له أي المتخصصة عدم الاعتراف بذلك، والامتناع عن أي إجراء أو الإقدام على أي معاملات تفسر على أنها إعتراف مباشر بهذا الضم» ويطالب العراق بالغاء كافة إجراءاته التي إدعى فيها ضم الكويت.

كذلك أصدر مجلس الأمن قراره (٦٦٤) بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٨م حين احتجز العراق الأجانب كرهائن ومنعهم من مغادرة الكويت والعراق واستخـدمهم كدروع بشريـة وزعهم على مؤسساته الاستراتيجية وقد طالب بالإجماع العراق «بالسماح لـلأجانب بمغـادرة الكويت والعراق والامتناع عن أي إجراء يعرض سلامتهم أو صحتهم للخطر».

ونتيجـة استمـرار العـراق في عـدم الامتثـال لقـرارات هيئـة الأمم المتحـدة ومجلس الأمن واستمـراره في احتـلال دولـة الكـويت، أصـدر مجلس الأمن قـراره (٦٦٥) بتـاريـخ ١٩٩٠/٨/٢٥م أشار فيه إلى «تصميمه على إنهاء الاحتلال العراقي للكويت» «ويشجب ما تعرض له الأبرياء من خسائر في الأرواح بسبب الغزو العراقي وتصميـاً منه عـلى منع المـزيد من هـذه الخسائـر» يطلب من جميـع الدول إيقـاف جميع عمليـات الشحن البحري القـادمة والخارجة من العراق بغية تفتيش حمـولتها ووجهتهـا والتحقق منها لضـمان الانصياع الصـارم للمقاطعة.

وراعى مجلس الأمن النواحي الأنسانية وحرص على توافر المواد الغذائية لتخفيف المعاناة البشرية لفئات الأطفال دون الخامسة عشرة والحوامل والوالدات والمرضى والمسنين فأصدر قراره (٦٦٦) بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٠م يطلب إلى الأمين العام استخدام مساعيه من أجل تيسير إيصال المواد الغذائية لهؤلاء في الكويت والعراق.

وعلى أثر انتهاك العراق للمقار الدبلوماسية في الكويت «وقيامه باختطاف موظفين يتمتعون بحصانة دبلوماسية، ورعايا أجانب كانوا موجودين بهذه المقار» كما ورد في قرار مجلس الأمن (٦٦٧) بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٠م قرر «أن هذه الإجراءات من قبل العراق تشكل أعمالاً عدوانية وإنتهاكاً صارخاً لالتزاماته الدولية مما يقوض الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة»، «ويدين المجلس بشدة الأعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها في الكويت، وطالب العراق «بأن يمتثل بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية» وقرر إجراء مشاورات مستعجلة من أجل إتخاذ إجراءات وملموسة إضافية في أقرب وقت ممكن بموجب الفصل السابع من الميثاق على استمرار انتهاك العراق للميثاق «لقرارات المجلس والقانوني الدولي».

ورغم كل تلك القرارات فقد استمر العراق في تحديه للمجتمع الدولي وقراراته ولم يستجب للمساعي الحميدة التي بذلها السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لتعزيز التوصل لحل سلمي يستند إلى قرارات مجلس الأمن.

لذا أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٦٧٠) بتاريخ ٢٥/٩/١٩٩٠م الذي يدين فيه معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين و«إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات في الكويت مما يعد إنتهاكاً للقانون الدولي «ويقرر المجلس في مواجهة ذلك أو أي عقد مبرم أو أي ترخيص أو تصريح ممنوح قبل تاريخ هذا القرار. . .» ألا يسمح لأي طائرة بأن تقلع من إقليمها إذا كانت تحمل أي شحنة إلى العراق والكويت. .» وقرر كذلك «ألا تسمح جميع الدول لأي طائرة من المقرر أن تهبط في العراق والكويت بالمرور فوق إقليمها «كما يقرر في حالة التهرب من هذا القرار من قبل الدول أو مواطنيها ينظر في إتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهريب».

وأمام مضي النظام العراقي في تهجير شعب الكويت من وطنه ونزع هويته والسعي لتغيير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت، وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها

الحكومة الشرعية للكويت في حملته الشاملة لتغيير أسماء الأحياء والشوارع والمناهج والكتب المدرسية وحرف كل ما يمت للهوية الثقافية لشعب الكويت بصلة. أمام كل ذلك أصدر مجلس الأمن قراره (٦٧٧) بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨م بالإجماع يدين فيه تلك المحاولات العراقية، وكلف السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يودع لديه نسخة من سجلات سكان الكويت تصادق على صحتها حكومة الكويت الشرعية وتشمل تسجيل السكان حتى ١٩٩٠/٨/١م وأن يضع بالتعاون مع الحكومة الشرعية الكويتية نظاماً للقواعد واللوائح التي تنظم الوصول للنسخة المذكورة في سجل السكان واستخدامها.

كذلك أصدرت المنظمات المختلفة للأمم المتحدة كاليونسكو قرارات تدين اعتداء العراق على حقوق الإنسان وما يقوم به من نهب وتدمير للممتلكات وتعطيل للمسيرة التعليمية، كالقرار رقم ١٣٥م ت / م ق ٤ الصادر من المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢م حول: «تدمير المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية في الكويت». وأدان المجلس التنفيذي الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال العراقي للكويت، وأعرب عن «قلقه الشديد إزاء الوضع المؤلم والخسائر الأليمة التي نزلت بالشعب الكويتي المسالم، وبانتهاك حقوق الإنسان وتعطيل المسيرة التعليمية، وإلحاق الضرر المتعمد بالمؤسسات والممتلكات العلمية والثقافية وطمس الهوية الثقافية الوطنية لشعب الكويت».

وصاحبت قرارات مجلس الأمن والمنظمات والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، التي أدانت العراق وممارسته ودعوته له للانسحاب غير المشروط، جهود أخرى كثيرة قامت بها دول عديدة وشخصيات قيادية عالمية مرموقة سعياً للوصول إلى حل سلمي ينهي المأساة ويوقف نزيف الألم والعذاب للمواطنين المسالمين في الكويت تنسحب بموجبه القوات العراقية المعتدية من أرض الكويت.

القرارات العربية: وعلى المستوى العربي، سارع مجلس جامعة الدول العربية بعقد دورة غير عادية في ٢ أغسطس ١٩٩٠م أدان فيها العدوان العراقي الغاشم على الكويت وأصدر قراره الحاسم القاضي بما يلي:

١ ـ إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته.

٢ ـ استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.

٣ ـ مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١هـ الموافق ١٩٩٠/٨/١م.

٤ ـ رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمة طارىء لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ويسترشد بالنظام والقانون العربي القائم.

٥ ـ تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة الاقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادىء التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة وعدم القيام بأي عمل يرمي إلى تغييرها.

٦ ـ رفض المجلس القاطع لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشئون العربية.

٧ ـ تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد.

٨ ـ اعتبار المجلس دورته غير العادية في حالة انعقاد مستمر.

ونظراً لعدم التزام العراق بقرارات مجلس الجامعة وتحديه لها كما تحدى قرارات مجلس الأمن وقرارات المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر في الرابع من أغسطس ١٩٩٠م، التي أدانت العدوان وطالبت بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت وكذلك قرارات وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢م والتي أدانت العدوان ونتائجه وطالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية الغازية ـ ونتيجة لتفاقم الموقف وتعنت العراق في عدم الاستجابة للقرارات السابقة، وتطور هجومها صوب الحدود السعودية وحدود الدول العربية الأخرى المجاورة، فقد دعا الرئيس المصري (محمد حسني مبارك) إلى عقد قمة عربية غير عادية في القاهرة، واستجابت كافة الدول العربية لدعوة مصر وأصدرت القمة قرارها التاريخي في التاسع عشر من المحرم ١٤١١هـ الموافق العاشر من أغسطس ١٩٩٠م والذي نص على مايلي:

أن القمة العربية غير العادية المنعقدة في التاسع عشر من محرم ١٤١١هـ الموافق

العاشر من أغسطس ١٩٩٠م. بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورة غير عادية في القاهرة يومي ٢ و٣ أغسطس ١٩٩٠م.

وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥، ٥١.

وإدراكاً للمسئولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية العليا قرر مايلي:

١ ـ تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادرة في ١٩٩٠/٨/٣ م وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٩٩٠/٨/٤م.

٢ ـ تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم (٦٦٠) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢م ورقم (٦٦١) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦م ورقم (٦٦٢) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.

٣ ـ إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١م.

٤ ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباه دولة عضو في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.

٥ ـ شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية. وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة والمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦م. على أن يتم

وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية للكويت.

٦ ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

٧ ـ تكلف القمة العربية الطارئة أمين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.

وقد أعاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب الطارىء الذي انعقد في ٣٠ ـ ٣١ أغسطس ١٩٩٠م التأكيد على المبادىء السابقة وكرر مطالبة العراق بالانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية إلى أراضيه وحكومته وشعبه.

ورغم ما اتخذته المنظمات الدولية العالمية والإقليمية وكذلك الدول على اختلاف توجهاتها السياسية من مواقف موحدة حازمة، ربما كان توحده خلالها الأول من نوعه ضد العدوان العراقي الغادر على الكويت إلا أن العراق ظل على تعنته وتحديه للعالم بدوله ومنظماته.

ولما كانت القمة العربية بعد إدانتها للعدوان العراقي ومطالبتها بالإنسحاب غير المشروط قد أجازت للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي حق الاستعانة بالقوات الصديقة والحليفة لحماية أراضيها ورد العدوان عنها وتأمين سلامتها، وكانت قرارات مجلس الأمن المتوالية قد تضمنت تطبيق جزاءات متدرجة على العراق وصلت إلى حد السماح باستخدام القوة المسلحة ضد هذه الدولة لاجبارها على الرضوخ للشرعية الدولية والانسحاب من الكويت. فبعد فشل كل الجهود السلمية ورفض العراق الانصياع لقرارات المنظمات الدولية والإقليمية وإصراره على عدوانه وعدم الوفاء بالتزاماته أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٦٧٨) بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩م الذي يمنح العراق فرصة أخيرة (حيث يلاحظ المجلس رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود أن العراق يرفض الوفاء بالتزاماته بتنفيذ قراره رقم (٦٦٠) الذي يطالبه بالانسحاب غير المشروط والقرارات اللاحقة ذات الصلة... مستخفاً بمجلس الأمن استخفافاً صارخاً، والمجلس إذ يضع في اعتباره واجباته ومسئولياته المقررة بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين

وحفظها وتصميماً على تأمين الامتثال التام لقراراته، يطالب العراق الأمتثال للقرار رقم (٦٦٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتسمك فيه بقرارته أن يمنح العراق فرصة أخيرة تتم عن حسن النية للقيام بذلك، ويأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير ١٩٩١م أو قبله القرارات سالفة الذكر تنفيذاً كاملاً. . . أن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار (٦٦٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

ورغم كل تلك الفرص التي قدمها مجلس الأمن للعراق للانسحاب من الكويت بالطرق السلمية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملا، إلا أن العراق يرفض الانصياع للشرعية الدولية، ويصر على الاستمرار في إحتلاله لدولة الكويت ومواصلة ممارساته في إهدار حقوق الإنسان بالكويت. وفرض منطق القوة والعنف وتحدي الارادة الدولية.

وتبتدي معركة تحرير الكويت بعد نفاذ مدة الإنذار التي حددها مجلس الأمن بين العراق والمجتمع الدولي ممثلا في دول التحالف التي تساند الحق والشرعية الدولية وذلك في فجر يوم ١٩٩١/٢/٢٤م، وبعد أربعين ساعة من الحرب البرية يرضخ العراق صاغراً منكسراً ويعلن انسحاب قواته في أكبر عملية هزيمة وهروب شهدتها الحروب المعاصرة تاركاً أسلحته ومعداته وراءه في ليلة ١٩٩١/٢/٢٥م، وفي الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء ١٩٩١/٢/٢٦م، رفع العلم الكويتي على ساريته في قلب الكويت العاصمة.

وفي نهاية يوم الأربعاء ١٩٩١/٢/٢٧م أبلغ السفير العراقي في الولايات المتحدة وممثلها الدائم في الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن امتثال الحكومة العراقية الكامل غير المشروط لقرارات مجلس الأمن طالباً وقف إطلاق النار، ومعلنا أن إنسحابه الكامل من الكويت يتم خلال الساعات القليلة القادمة.

وفي ضوء ذلك أصدر مجلس الأمن قراره (٦٨٦) في مارس ١٩٩٢م ذكر فيه أنه أحيط علماً بموافقة العراق على الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر، ونيته اطلاق الأسرى ويؤكد «استمرار السريان الكامل لقبول العراق كافة القرارات» ويدعوه إلى «أن يقوم على الفور بالغاء إجراءته التي تزعم ضم الكويت، وأن يقبل من حيث المبدأ مسئوليته بموجب القانون الدولي عن أي خسارة أو ضرر أو أضرار ناجمة بالنسبة للكويت والدول المتحالفة ورعاياها وشركائها نتيجة لغزو العراق للكويت واحتلاله غير الشرعي

لها . . . باطلاق سراح جميع الكويتيين ورعايا البلدان المتحالفة الذين احتجزهم العراق . . وأن يبدأ في إعادة كافة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق وأن ينتهي من إعادتها في أقصر فترة ممكنة .

ووافق المجلس في ذات القرار على أن يحدد العراق ممثليه العسكريين للاجتماع مع نظرائهم من قوات الكويت والدول المتحالفة لاتخاذ ترتيبات وقف أعمال القتال . وقد تم ترتيب ذلك بالفعل وتوقف القتال .

وتستكمل الشرعية الدولية مراحل صيانة السلم والأمن الدوليين ، وإنهاء آثار العدوان على الكويت ، وإقامة ركائز للسلام الدائم بين البلدين تحقيقاً لمسئولية مجلس الأمن ، بموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ويصدر مجلس الأمن قراره (٦٨٧) بتاريخ ١٩٩١/٤/٣م في ذات التوجه يرحب فيه (برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية ، وعودة الشرعية إلى الكويت ، ويؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي» . وينص القرار على أن «يؤكد من جديد ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلالها بطريقة غير مشروعة» .

ويرسي المجلس القواعد التي يتم في ضوئها ترسيم الحدود بين الكويت والعراق فيقرر أن : «العراق والكويت بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة ، قد وقعتا في بغداد في أكتوبر ١٩٦٣م على محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية ـ معترفين بذلك رسمياً بالحدود بين الكويت والعراق ، وبتخصيص الجزر (وأن هذا المحضر) قد سجل لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة (١٠٢) واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢م الذي وافق عليه حاكم الكويت في ١٩٣٢/٨/١٠ . ويطالب في ضوء ذلك «بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية المشار إليه الذي وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما في أكتوبر ١٩٦٣م المشار إليه ، ويطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بينهما مستعينا بالمواد المناسبة بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن (8/22412) .

وأوضح القرار بجلاء أن مجلس الأمن يقوم بإجراء ترسيم الحدود بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد عنصراً أساسياً في نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي، ويجعل من مهمة مجلس الأمن في هذا الصدد. «أن يقرر ما إذا كان وقع تهديد للسلم أو اخلال به أو كان ما وقع من أعمال العدوان، ويقوم في توصياته ما يجب اتخاذه، من تدابير طبقاً لأحكام المادتين (٤١) و(٤٢) لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

ويتمكن المجلس بموجب الفصل السابع أن يتخذ «بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لاعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابه».

واستناداً لهذه الصلاحيات قرر مجلس الأمن في هذا القرار (٦٨٧) «أن يضمن حرمة الحدود المذكورة بين الكويت والعراق وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة عند الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية».

وفقاً لذلك أنشأت الهيئات التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ جميع القرارات التي اتخذها بعد التحرير وهي الهيئات التالية:

- **بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت**: وتتضمن ولايتها مراقبة الممر المائي (خور عبدالله) الواقع بين العراق والكويت والمنطقة المنزوعة السلاح والممتدة عشر كيلومترات (٦ أميال) داخل العراق، وخمسة كيلومترات (٣ أميال) داخل الكويت، لردع انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلام ومراقبتها لها، ولمراقبة أية أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى.
- **اللجنة الخاصة للأمم المتحدة للاشراف على تدمير ما يملكه العراق من أسلحة كيماوية وبيولوجية**: تشرف على ما يتصل بها من قدرات ومرافق والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً أو إزالتها أو جعلها عديمة الضَرر حسب الاقتضاء.
- **لجنة هيئة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين الكويت والعراق**: على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين الدولتين الذي وقعه البلدان في ٤/١٠/١٩٦٣م ويسجل لدى الأمم المتحدة.
- **لجنة الأمم المتحدة للتعويضات**: أنشئت في إطار القرار (٦٨٧) هناك منسق إعادة

الممتلكات من العراق إلى الكويت الذي عينه الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن (٦٨٦) وكذلك لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والتي أنشئت بموجب القرار (٦٦١) وقد عهد إليه برصد الحظر المفروض على عمليات «بيع الأسلحة إلى العراق وامداده بها» والجزاءات ذات الصلة المنصوص عليها في القرار (٦٨٧) وفقاً للمبادىء المعتمدة، وعلاوة على ذلك وفقاً (٧٠٦) و(٧١٢) لعام ١٩٩١م تتحمل اللجنة مسئولية رصد قيام العراق بتصدير نفط أو منتجات نفطية في حدود مبلغ ١,٦ بليون دولار الذي تم اقراره لشراء مواد ذات طابع إنساني وتوزيعها داخل العراق بإشراف اللجنة.

وهكذا لم يكتف مجلس الأمم ممثلاً للمجتمع الدولي بتحرير الكويت وإعادة الشرعية وإنما أصدر من القرارات التي تكفل أمن وسلامة البلدين وتعيد الحقوق الكويتية السليبة إلى أصحابها وتقضي على آثار العدوان وتحرص على مراقبة العراق والكويت لمنع الاخلال بالسلام وتخطط الحدود بشكل قاطع وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمعترف بها بين البلدين وتشكل لكل ذلك لجان مختلفة تحرص على تنفيذ كافة القرارات المتعلقة بكل تلك المواضيع.

الخاتمـــة :

لقـد تابعنـا خلال دراستنـا تاريـخ الأطماع العـراقية في الكـويت، وما نتـج عنهـا من محاولات بذلتهـا الأنظمـة السياسيـة العراقيـة المتعاقبـة للاستيـلاء على الكـويت وضمها إلى العراق، والتي برزت منذ ظهور مـايسمى بـ«العراق الحـديث»، وامتدت عـلى مدى تـاريخه المعاصر.

وكشفنـا خلال الـدراسة عن الـدوافع والأسبـاب لكل محـاولة. كـما حللنا الـظروف المحيطة وتتابع الأحداث المتعلقة بكل واحـدة من تلك المحاولات اليـائسة والمحمـومة لضم الكويت، والنتائج التي انتهت إليها كل محاولة.

ويقينا من أن لمثل هذه الدراسة أهميتها في استخـلاص الدروس المستفـادة منها، فقـد وجدنا أنه من المفيد في خاتمة الدراسة اجراء مقارنة بين المحاولات العراقية المتكررة.. فعـلى الرغم من تشابه الدوافـع خلال كـل المحاولات، إلا أن كـل منها اختلفت عن الأخـرى في طبيعـة الظروف العـربية والـدولية التي أحـاطت بها، ومـع التغيّر الـواضـح في طبيعـة تلك الظروف، إلا أنها لم تمكن أي من تلك الأنظمة من تحقيق أهدافها، وفشلت جميع المحاولات حتى المحاولة الأخيرة والتي اعتمدت على العدوان المسلح في اجتياح الكويت، فإنها لم تصمد أمام الشرعية والقانون والواقع الذي أصرّ المجتمع الدولي على احترامه وإرغام المعتدي عـلى الإنسحاب مهزوماً مذلولاً. ويمكن أن نلخص مقارنتنا للمحاولات العـراقية لضم الكـويت بالتالي:

- جمعت الأطماع التوسعية بين المحاولات الأربع المتتالية لضم الكويت.. ففي حين اختلف الأشخاص المدبرين لكل محاولة، فقد ظلت الأسباب واحدة، وهي الطمع بالتوسع عـلى حساب الكويت براً وبحراً والاستفـادة من موقعهـا الاستراتيجي الهـام على رأس الخليـج العـربي، وموانئهـا الطبيعيـة، فائقـة الأهمية بـالإضافـة إلى تأجـج الأطماع العـراقية نحـو الاستفادة من الثروة النفطية الكويتية، ولاسيما بعد اكتشـاف حقل بـرقان عـام ١٩٣٨م، وهو أكبر حقل للنفط في العالم.

- ارتبطت المحاولات العراقية المتتالية لضم الكويت بالأزمات الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية التي طالما تعرض لها العراق. فكلما تعرض حكام العراق لازمة، تم تحويل انظار الشعب العراقي إلى قضية الكويت، وصوروا له مخايل الثراء الذي سيدره عليه ضم الكويت، وذلك لمواجهة بروز الهيكلية السياسية للمعارضة العراقية بأنواعها على الصعيد الداخلي، وفشل مفاوضاته الدبلوماسية مع ايران على الصعيد الخارجي واضطراره لتقديم تنازلات حدودية براً وبحراً منذ عام ١٩٣٧ وحتى ١٩٧٥م.

- اصطنع حكام العراق المشاكل والخلافات التي كان أبرزها الخلافات الحدودية ليبرروا أطماعهم غير المحدودة نحو الكويت ورغبتهم في التهامها والاستيلاء على الكيان الكويتي بكامل ترابه.

- كذلك جمعت قادة العراق المتعاقبين الرغبة الكاملة للبروز والزعامة، وقيادة الأمة العربية، فوجدوا في ضم الكويت مفتاحاً لتحقيق تلك الرغبة، فقد سيطرت على أولئك الحكام عقلية تآمرية تدفعهم للتجاوز على حقوق الجارة الصغرى الآمنة الكويت، وازداد تركز تلك العقلية لدى الأنظمة العسكرية الثورية المتعاقبة، وبالتالي فإن تلك العقلية التآمرية أصبحت ظاهرة واضحة لدى الأنظمة العراقية المتتالية بأن يرنو بقوته الكبيرة بالمقاييس الإقليمية إلى جار صغير مثل الكويت... واستمرت تلك الظاهرة تثير حالة من المخاوف المتزايدة في منطقة تعد من أكثر المناطق حساسية، ليس للعرب فحسب، بل للعالم أيضاً، وهي المخاوف التي تحققت في أسوأ صورها خلال عام ١٩٩٠م، وتمخض عنها أسوأ الحروب في التاريخ العربي الحديث، وهي حرب سفكت فيها دماء عربية على كافة الجوانب، فضلاً عن أنها الحرب التي يعتقد أن وقتاً طويلاً سينقضي قبل أن تندمل النفوس والجروح التي خلفتها.

وهذه الظاهرة قد صنعت (حالة تاريخية) فريدة، هي حالة تقوم على نوع من الابتزاز السياسي استمر قائماً بدرجة أو بأخرى في العلاقات العراقية - الكويتية منذ حصول العراق على استقلاله عام ١٩٣٢م وحتى العدوان المأساوي في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، باجتياح القوات العراقية للكويت وهي حالة تتطلب عكوف مجموعة من الباحثين في التاريخ والاجتماع السياسي على تشخيصها.

ولا بد من الاعتراف أن هذه الظاهرة قد استعصت، وفي كل مراحلها على الحل

العربي، وتطلب مع تكرارها لونا من التدخل الأجنبي، وهو التدخل الذي تراوح بين التلويح باستخدام القوة واستخدامها بالفعل

- وبينما تسترت محاولتي كل من الملك (غازي) و(نوري السعيد) بدعاوى وحدوية واتحادية متناقضة مع أهدافها الحقيقية والخطوات التي اتخذت بشأنها، فإن المحاولتين الأخيرتين اللتين قام بهما كل من (عبد الكريم قاسم) و(صدام حسين)، تظللت بدعاوى حقوق تاريخية باطلة لا تعتمد على سند من الحقيقة التاريخية، أو الواقع القائم والمنفصل تماما لكل من العراق والكويت، حيث لكل منهما كيانه المستقل المعترف به دولياً إقليمياً وشخصيته المتميزة ذات السيادة وحدوده المعترف بها من الطرفين وفقاً لاتفاقيات ومعاهدات دولية.

- اختلفت المحاولتين االأخيرتين اللتين قادهما كل من (عبد الكريم قاسم) و(صدام حسين) عن سابقتيها، فلم يكن القائدين من العناصر التقليدية التي لعبت دوراً في السياسة العربية قبل سلسلة الانقلابات العسكرية التي عرفها العالم العربي، فلم يكونا ملكين مثل (غازي)، أو من رجال السياسة المحترفين مثل (نوري السعيد) أو (توفيق السويدي)، أو غيرهما، بل كان الاثنان (عبد الكريم قاسم وصدام حسين) عسكريان استوليا على السلطة من خلال ثورتين دمويتين، واعتمدا إلى حد كبير على العناصر الراديكالية في بقائهما على سدة الحكم، واعتمد (صدام حسين) بشكل خاص على البطش والاستبداد والحكم الفردي. لذلك اختلف كل من (عبد الكريم قاسم) و(صدام حسين) عن حكام العراق في أمرين أولهما. . أنهما لم يكونا رجال دولة، يقيسان الأمور بمنطق الاعتبارات الحاكمة لسياسات بلدهما، ثم أنهما لم يكونا يملكان ما يستمدان منه شرعية بقائهما في السلطة إلا من خلال اعتبارات سياسية ثورية.

- اقترنت دعوات العراق ومحاولاته ومزاعمه لضم الكويت بالادعاء بأن الدافع إليها المصلحة العربية والوحدة العربية، بينما انطلقت في حقيقتها من مصالح إقليمية ضيقة واعتبارات شخصية، وأدى إلى انشقاق كبير في العلاقات العربية، بل أن العدوان الأخير أدى إلى خراب البيت العربي بمعنى الكلمة. في حين سعى صدام قبل الغزو إلى أن يستغل إلى أقصى حد ممكن المشاعر العربية المناهضة لاسرائيل في محاولة بناء تعاطف واستجابة عربية عامة حوله، وذلك في الوقت الذي كان يوسط فيه الوسطاء للرئيس الأميركي مظهراً له بأنه لن يمس اسرائيل بأي سوء وأن ما يقوله هو للاستهلاك المحلي

فقط. . متوسلاً للرئيس الأميركي أن ينقل تأكيداته هذه لاسرائيل، وفي ذات الوقت الذي يدعى فيه بمناهضة اسرائيل والتصدي لخطرها، فإنه يصطنع الأزمة مع الكويت ويصعدها بسرعة قبل أن يغزوها في الثاني من أغسطس على وهم أن يبتلع العرب هذا العمل باعتباره خطوة لتحرير فلسطين، فيبدوا صدام أمام الجماهير العربية محققاً لآمالها، وبطل التحرير[1].

ـ أما الدافع الشخصي الذي كان يدفع الملك (غازي) إلى محاولة ضم الكويت، فإننا نجد ذات الدافع يكمن وراء أقدم عليه كل من (عبد الكريم قاسم وصدام حسين) حيث اتصف الثلاثة بعدم الاتزان في الشخصية، ورغبة قوية في الزعامة والبروز ويتضح ذلك في عدم الاتزان والتناقض في المواقف، ومن ذلك التناقض ما نجده عند غازي من حماس كبير لدعوة ضم الكويت، والذي ظهر واضحاً في اذاعة «قصر الزهور» التي أقامها خصيصاً لهذا الغرض، وادعائه بأنه بضم الكويت سيحررها من الاستعمار، بينما نجده يحرص على عدم المساس ببريطانيا من قريب أو بعيد خلال دعايته، بل ويعتذر للسفير البريطاني إذا جاء ذكر الاستعمار بأن بريطانيا ليست هي المقصودة. . كذلك فإن الملك وفي مواجهة بريطانيا تراجع عن دعوته تراجعاً كلياً في آخر أيامه وأبدى استعداده إلى إرسال وفد للاعتذار للشيخ عن ما سببه له من اساءة خلال دعوته لضم الكويت. وعندما سعى عبد الكريم قاسم مدفوعاً بطموحاته الشخصية لضم الكويت، فقد جاء اعلانه لتلك الرغبة في برقية التهنئة التي أرسلها إلى الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت، بمناسبة الاستقلال، والغاء معاهدة الحماية، والتي تضمنت التهنئة دون الاشارة إلى الاستقلال، ولكنه أشار إلى أن الذي عقد معاهدة ١٨٩٩ الملغاة هو الشيخ مبارك قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة العثمانية. أما صدام حسين، فقد جاء عدوانه الغاشم والمفاجىء بعد مدة وجيزة من انتهاء حربه مع جارته المسلمة ايران وفي الفترة التي كان يلهج فيها بالثناء والتقدير لمواقف الكويت المشرفة والمعطاءة، بينما يتحول إلى توجيه مدفعه الذي كان مصوباً إلى إيران نحو صدر الكويت، ويسبق ذلك باصطناع مشاكل وخلافات تتناقض مع ما كان يطلقه أثناء حربه مع ايران، ويتعهد للملوك والرؤساء العرب والأجانب الذين بذلوا مساع حميدة لتسوية الخلافات واحتوائها، بأنه لن يستعمل القوة مع الكويت،

---

(١) محمد عبد الرحمن برج ـ أزمة النظام العراقي والعدوان على الكويت ـ المنشور في المجلة العربية للدراسات الإنسانية ـ العدد الحادي والأربعون ـ السنة الحادية عشرة خريف ١٩٩٢ ص ١٨٦ ـ ١٩٩.

ويظهر استجابته لوساطة كل من الملك فهد والرئيس حسني مبارك، ويذهب وفده إلى لقاء جدة للتغطية على الاستعدادات الأخيرة للعدوان الذي تفجر ذات الليلة التي عاد فيها الوفدان العراقي والكويتي إلى بلديهما. ولاشك أن ذلك العدوان وبذلك الحجم، يعود إلى شخصية (صدام حسين) المغامرة. ثم أنه كشفت لنا الوثائق العراقية التي خلفها الغزاة أن أوامر الهجوم صدرت قبل ذهاب الوفد إلى جدة وتحركت بالفعل قبل عودته إلى بلاده متوجهاً نحو الكويت.

ـ وعلى صعيد الكويت ذاتها، اختلفت أوضاعها الداخلية والخارجية في المحاولتين الأخيرتين عن سابقتيها، ففي حين كانت الكويت خلال المحاولتين الأوليين تحت الحماية البريطانية، ولم يكن المردود المالي الكبير المتآتي عن النفط قد بدأ يعود على الكويت بذلك الثراء الكبير، فإن الكويت كانت خلال المحاولتين الأخيرتين قد استقلت تماماً عن بريطانيا، كما أفاء الله عليها بنعمة كبيرة من مداخيل النفط الذي استقل خير استغلال لصالح الكويت وشعبها، بما عاد عليها بالتقدم والازدهار، وعلى شعبها بالرفاه والتطور والسعادة، فأصبح الفرق شاسعاً بين ما ينعم به شعب الكويت من استقرار وحكم أبوي ورفاه مادي، وبين ما يعانيه شعب العراق من فقر وتقييد للحريات وتكميم للأفواه، وحكم استبدادي جائر متعجرف.

ـ واذا قارنا بين وضع العراق خلال المحاولات العراقية لضم الكويت، نجد أن المحاولتين الأولتين ظهرتا في العهد الملكي، بينما ظهرت المحاولتان الاخيرتين في العهود الثورية وتحت حكم عسكري وقد كان العراق أكثر استقراراً خلال المحاولتين الأولتين، وأقل اضطراباً، وازدادت أحوال العراق سوءاً وتردياً خلال عدوان صدام على الكويت، حيث كان العراق قد خرج لتوه من حرب كادت أن تودي بنظامه وباقتصاده وبشعبه.

ـ كذلك لايمكن مقارنة المحاولات العراقية الثلاث الأولى لضم الكويت بما ارتكبه صدام حسين من عدواني غادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠م لأسباب عديدة أهمها الظروف الدولية والعلاقات العربية العربية والعلاقات العراقية الكويتية بشكل خاص والخليجية بشكل عام.

ففي حين اقتصرت المحاولات العراقية الثلاث الأولى على مجرد الدعاية والتهديد، فإن صدام قام بعدوان آثم على الكويت وكيانها واستقلالها وسيادتها وشرعيتها، وعلى

الشعب الكويتي الآمن المسالم فداس بدباباته وأسلحته كل القيم والمبادىء العربية والإسلامية، وتجاوز على كل القوانين والأعراف الدولية فإذا كانت تهديدات عبد الكريم قاسم قد استدعت تدخلات دولية وعربية لضمان أمن وسلامة الكويت، ومع أنه لم تحدث معارك عسكرية، إلا أنها تركت جراحاً نفسية لم تندمل بسهولة، فإن حرارة عدوان صدام فعل بالعالم العربي ما فعل من تفكك وانشقاق وخسارة فادحة مادية ومعنوية، يصعب علاجها وتخطيها.

وخلال المحاولات العراقية الثلاث التي ظهرت في الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى مطلع الستينيات من هذا القرن، كان العالم العربي محط اهتمام بكل ما لديه من مقدرات وطاقات دفينة ومواقع استراتيجية وكانت الحرب الباردة في أوجها، والعالم العربي يسارع التيارات ليجد لنفسه مكاناً في موقع الخارطة تتنازعة الشرق والغرب، وتلعبان به، ونجحتا في معظم الأحيان في الوصول إلى أهدافها. كانت الثورة اليمنية في عدن تسعى للاستقلال عن الحكم البريطاني، وثورة الجزائر تنضج أو تكاد. . وكان جمال عبد الناصر يخوض فشل تجربة الوحدة مع سوريا، ويسعى لوضع صيغة لكيان عربي جديد.

كان الاستقطاب الدولي على أشده، وكانت المنطقة العربية كما هي اليوم مرجلاً يغلي بالأحداث والتفاعلات، ومن المعلوم أن بريطانيا كانت صاحبة خبرة واسعة في العالم العربي وفي الخليج بشكل خاص، نظراً لوجودها العسكري والسياسي في المنطقة لفترات طويلة، وكان لها تأثير كبير في صنع وتوجيه مسار الأحداث[1].

- كان عبد الكريم قاسم قد فشل في استغلال وضع الكويت الجديد، حين كانت في سبيل انهاء عهد الحماية البريطانية واستكمال أسباب استقلالها، فقد تصور عبد الكريم قاسم أن المانع الذي وقف دون المحاولتين السابقتين ومنعهما من الاستيلاء على الكويت قد زال بانتهاء العلاقات الخاصة التي ظلت تربط بين بريطانيا والكويت منذ عام ١٨٩٩م، الأمر الذي كان يعني نشوء وضع دولي جديد للكويت قد يقبله العالم أو يرفضه، فأراد عبد الكريم قاسم أن يستغل الاحتمال الأخير، ورأى أن قبول العراق بوضع الكويت الجديد يعني سقوط الدعاوى العراقية بالكويت، أو في جزء منها وهو الأمر الذي لم يرد التسليم به.

---

(١) السير أنتوني ناتنج، بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية / لندن، عن جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة يوم الأربعاء ٢٦ فبراير.

وجهل (عبد الكـريم قاسم) أن بـريطانيـا بقيت عنصراً أسـاسياً من العنـاصر المانعـة لالتهام العراق للكويت، بينما دخلت معها عناصر أخرى مع مجمـوعة من التغـيرات، حيث دخل على القوة المانعة الواقع الدولي الجديد ممثلا في التحالف الغـربي الذي تقـوده الولايـات المتحدة الأمريكية، والذي عبر عن نفسه بقوة لدى عرض القضية على مجلس الأمن، والذي لم ينقذ العراق من إدانته إلا الفيتو السوفيتي.

كذلك طـرأت متغيرات عـلى الموقف العـربي، فإذا كـانت المملكة العـربية السعـودية وحدها تدخل ضمن القوة المانعة خلال المحاولتين السابقتين، فإن محاولة عبد الكـريم قاسم ووجهت أيضـاً بموقف الجمهـورية العـربية المتحـدة، التي كانت تـتزعم في عهد جمـال عبـد الناصر تيار القومية والتي رفضت في بيان رسمي الادعاءات العراقية، وتضـامنت مع الـدول العربية الأخرى في أن يكون للجـامعة العـربية دوراً فـاعلاً ومؤثـراً تجاه محـاولة عبـد الكريم قاسم.

أما صدام حسـين في عدوانـه المأسـاوي على الكـويت، فإنـه لم يستفد من التجـارب السـابقة ولا حتى المحـاولة الأخـيرة الفـاشلة لعبـد الكـريم قـاسم والتي جـوبهت عـلى كـل المستـويات الإقليميـة والدوليـة. ومن مظاهـر عبث صدام حسـين واستهتاره أن مقـدمـات العلاقات بـين الكويت والعـراق لم تكن توحي بمثـل هذه النتيجـة، لاسيما خـلال السنوات القليلة السابقة، لذلك العمل العدواني الطائش والقاتل.

فلم ينل العراق دعماً اقتصادياً خلال صراعه مع إيـران كما نـال من الكويت. . ولكن أول ما كان يجب التسليم به خلال عدوان (صدام حسين) على الكويت هو استبعـاد المعايـير الأخلاقية، حيث افتقد الحد الأدنى من البديهيات المتفق عليها في العلاقـات بين الـدول منذ بدايته وحتى نهايته.

كـذلك استبعـدت خلال ذلـك العدوان كـل المعايـير التي استمرت تحكم العـلاقات العربية ـ العربية بامتداد التاريخ المعـاصر، وأبرزهـا عدم تعـدي أي دولة عـلى دولة أخـرى بـالقوة المسلحـة إلى حد محـاولة محـوها من الخـريطة السيـاسية، كـما سعى صـدام إلى عمله وتكريسه بالنسبة للكويت.

وإذا كـان الموقف العـربي بدا منشقـاً منقسماً عـلى نفسه تجـاه العـدوان العـراقي عـلى الكويت في حين ظهرت قوى الخير العربيـة، التي وقفت مع الحق وسـاندتـه، ممثلة بالمملكـة

العربية السعودية ودول الخليج، والشقيقتان الكبيرتان مصر وسوريا، فإن هناك من المواقف العربية الأخرى، وقفت مع المعتدي في عدوانه وساندته طمعاً في الغنيمة الكبرى التي أسالت لعاب تلك الدول، فإن الموقف العالمي بدا موحداً صادقاً حاسماً في مواجهة العدوان ورفضه من اللحظات الأولى وجاءت المواجهة رهيبة نتيجة حجم العدوان، فضلاً عن المتغيرات الدولية التي أخطأ حسابها (صدام).

وظهرت نذر الموقف الدولي الرافض بشدة منذ يوم العدوان في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، حيث اتخذت الدول الغربية الكبرى موقفاً واضحاً ضده، حين جمدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الارصدة العراقية والكويتية، كما جمدت بريطانيا الأرصدة الكويتية، كما أوصت بلجيكا ولوكسمبورغ بتجميد هذه الأرصدة. وفي ذات اليوم أوقف الاتحاد السوفيتي شحنات الأسلحة إلى العراق. وكذلك جمدت كل من ايطاليا وهولندا والنرويج وألمانيا الغربية الأرصدة الكويتية لديها.

وفي اليوم التالي صدر بيان مشترك من وزيري الخارجية الأمريكي والسوفيتي في موسكو يدين الغزو ويدعو المجتمع الدولي إلى وقف شحنات الأسلحة إلى العراق.

أما قرارات مجلس الأمن الرادعة، فقد بدأت منذ اليوم الأول بصدور القرار رقم (٦٦٠) بادانة العدوان والدعوة إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط وتوالت بعده القرارات التي تدرجت من الإدانة وحتى وصلت إلى السماح باستعمال القوة لطرد المعتدي الغازي، بعد أن استنفذت كل وسائل التحذير والاقناع، وكافة الوسائل الدبلوماسية والسلمية.

وفي حين يتصاعد الرفض الدولي على ذلك النحو، فإن النظام العراقي يظل على عناده ورفضه ويستمر في حساباته الخاطئة، حتى يصل إلى أسوئها حين تصور صدام حسين أنه قادر على ممارسة الضغوط على العالم كله.

وبعد أن أعطى النظام العراقي التحذير تلو الآخر والانذار بعد الانذار بوجوب الاستجابة لصوت العقل والإرادة المتمثلة بأكثر من عشر قرارات لمجلس الأمن الدولي تطالبه بالانسحاب غير المشروط من الكويت وإلا فإن التحالف الدولي سوف يضطر لاستعمال القوة لاخراجه منها. وكان آخر تلك التحذيرات قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) الذي أمهل النظام العراقي حتى الخامس عشر من يناير، إلا أن ذلك النظام تكبر بعناد معرضاً بلاده

وشعبه لدمار الحرب، مراهنا على أن التحالف الدولي لا يعني ما يقول وأنه بـالنهايـة سيتسلم للأمر الواقع ويدعه يبتلع الكويت.

لذا، كان لا بد من مواجهة ذلك النظام العدواني المتعجرف، ومع بزوغ فجر السـابع عشر من يناير ١٩٩١م، حلقت صقور الحق من طائرات التحالف معلنة بدء معركة التحرير منتصرة لشعب صغير مسالم تحمل بصبر وشكيمة أبشع جريمة عرفها التاريخ.

ونستخلص من هذه الدراسة أهم الدروس المستفادة التالية:

- إن عالمنا اليوم مختلف تماماً عن عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإنه لا يمكن أن يجيز التعدى والتجاوز على سيادة الدول وكياناتها المستقلة والظلم لشعوبها، ولا يقـر تخطي الشرعيـة والقوانـين الدوليـة التي تلزم الجميع بـاحترامهـا حتى لو أدى الأمـر إلى استعمال القوة.

- أن الحكم الفردي المستبد المتهور لا مكان له اليوم في عالمنا المعاصر ولا خلاص للشعـوب إلا بالتخلص من ذلك الحكم الجائر، فـإن ما قـاسه الشعب العـراقي شمالاً وجنـوباً من تعسف واستبداد وقتل وتعذيب مماثـل لما قـاساه شعب الكـويت أثناء الاحتـلال الغاشم، فضلاً عن المعاناة الكبرى للشعب العراقي من الحروب الرهيبة غير المبررة التي يزجه نظامه فيها دون إرادته.

- على الرغم من أن الهزيمة الكـبرى للنظام العـراقي خلال حـرب تحريـر الكويت ستكـون درس لا ينسى لكـل من تسول لـه نفسه التعـدي والتجاوز عـلى حقوق الـدول الصغـرى وتمنعت العراق بالذات من الاقدام على تكرار تعديه وتجـاوزه، إلا أن الخطورة تكمن فيـما استمرت الأنظمة العراقية الطامعة بالكـويت تغرسـه في نفوس الشعب العـراقي من وهم حقوق مدعاة مما يولد الكثير من الحساسية والكراهية بين الشعبين الجارين.

- على الصعيد الكويتي المحلي، كـانت وحدة الشعب الكـويتي وموقفـه الشجاع في مـواجهة العـدوان ورفضه وتمسكـه بحكومتـه الشرعية هي الأسـاس الذي دفـع المجتمـع الـدولي للوقوف إلى جانبه ونصرته وتحـرير بـلاده وتخليصها من غـاصبيها.. ويجب أن تبقى هـذه الوحدة وذلك التماسك والالتفاف حول شرعيته ونبذ الخلافـات والانقسام بـأنواعهـا التي من خلالها ينفذ المعتدي ويجد طريقه للنيل من وطننا واستقلالنا وسيادتنا.

ـ لا بد من التعاون والتراص والترابط الخليجي، وإيجاد شكل من أشكال التوحد بين كياناتها يحفظها من عدوان الطامعين المتربصين. فإن ما يجمع الدول الخليجية من وحدة التاريخ والأهداف والمصير وما تواجهه من أخطار وتحديات، يجعل اتحادها أمر متناهي الأهمية ولا غنى عنه لسلامتها واستقرارها وتقدمها وازدهارها.

الوثائق العثمانية:

ـ رسالة من مدحت باشا (والي بغداد) إلى المصدر الأعظم، الأرشيف العثماني. (ص ١ . م١). من دفتر المهمة بتاريخ ٢٨ ذو القعدة عام ١٢٨٦هـ ـ ٢٨ يناير ١٨٦٩م.

ـ مذكرات مدحت باشا: (ترجمة حالة) من وثائق وزارة الخارجية الكويتية.

ـ كتاب من رئيس كتاب السلطان (يتحدث فيه نيابة السلطان) بتاريخ ٧ رمضان ١٢١٦هـ ـ ديسمبر ١٨٩٩م. رقم ٧٢١٦.

ـ كتاب من ناظر الداخلية إلى الصدر الأعظم (رئيس مجلس الوزراء) الباب العالي، دائرة الأمور الداخلية مكتب مكتوبي ٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩م.

وثائق غير منشورة ـ الوثائق البريطانية:

أولا ـ دائرة السجلات العامة: "Public Record Office".

١ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

1 - F.O.371/16206.
2 - F.O.371/16907.
3 - F.O.371/19996.
4 - F.O.371/1303.
5 - F.O.371/11894.
6 - F.O.371/5220.
7 - F.O.371/16922.
8 - F.O.371/16852.
9 - F.O.371/16909.
11 - F.O.371/5220.
12 - F.O.371/1685.
13 - F.O.371/16851.
14 - F.O.371/16008.
15 - F.O.371/18908.
16 - F.O.371/18940.
17 - F.O.371/17817.
18 - F.O.371/18909.
19 - F.O.371/26607.
20 - F.O.371/19812.
21 - F.O.371/19967.
22 - F.O.371/18910.
23 - F.O.371/19767.
24 - F.O.371/16008.
25 - F.O.371/2476.
26 - F.O.371/20774.
27 - F.O.371/21831.
28 - F.O.371/21813.
29 - F.O.371/5174.
30 - F.O.78/5251.
31 - F.O.371/8952.
32 - F.O.371/8952.
33 - F.O.371/2186.
34 - F.O.371/19968.
35 - F.O.371/21860.
36 - F.O.371/24559.
37 - F.O.371/23180.
38 - F.O.371/23181.

٢ - سجلات دائرة حكومة الهند:

1 - I.O.R./1514/214
2 - I.O.R./15/4/1004.
3 - R. 1511/53/70
4 - R. 15/53/70.
5 - R. 15/1/53/70.
6 - L.O. L/P'S/12.
7 - Gulf. F.O. Tel Form Pol Agent Kuwait No. 166 to Pol Resident.4th May 1945.
8 - Al Karkh 21st Dec. 1935 (Developmnt of smuggling activities in Kuwait).
9 - Resident in the Persian Gulf (F.O. 371/21813, F.O. to R.T. Peel I.O. 10th Nov. 1938).
10 - Indian Office Political & Secret Library B. 127 Kuwait Confidential.
11 - (Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War Vol. X Part. 11 P. 49).
12 - Memorandum of information received May 1905. Indian Office Pol. 7 EX. Files. Vol. 35 of 1904. File 1855.
13 - Rolitical Resident, Bahrain to F.O. 3th Feb. 1939 Records of Kuwait Vol 6 PP. 434-435.
14 - Letter From Sheikh Ahmed El-Jaber to the Political Agent Kuwait 71th Shaaban documents. 1341 C. 4th April 1923 Ch, Arabian boundaries primary documents 1853 - 1857, Edited, by Richard Schofield and Gerald Blake, Vol. 7, Archives Edition 1985, P 229.
15 - Records of Kuwait 1899 - 1899 Foreign affairs, Vol.6., edlitted by., A.de L. Rush, Archive Edition 1989, pp. 384-386.

المصادر والمراجع العربية:

١ ــ بولارد: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور (مترجم) ترجمة أحمد السلمان، بغداد ١٩٥٦م.

٢ ــ يواقيم رزق مرقص: الحق التاريخي وأزمة الخليج ـ القاهرة ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الأهرام مارس ١٩٩١م.

٣ ــ توفيق السويدي (مذكراته)، دار الكتاب العربي للتأليف والنشر، يوليو ١٩٦٩م.

٤ ــ جان جاك: الخليج العربي، (مترجم) ترجمة هاجر وسعيد العز، بيروت ١٩٥٩م.

٥ ــ د. جمال زكريا قاسم: ١ ـ الخليج العربي (دراسة تاريخ الإمارات العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٧١) القاهرة ١٩٧٤م.

٢ ــ أزمة العلاقات الكويتية العراقية على عهد الملك غازى، دراسة مقدمة لندوة العدوان العراقي على دولة الكويت.

٣ ــ الجذور التاريخية للأزمة الكويتية العراقية ـ محاضرة ألقيت في ديسمبر ١٩٩٠م في الجمعية التاريخية المصرية ـ القاهرة.

٦ ــ د. حياة ناصر الحجي: أوجه التشابه والاختلاف بين موقف سلطنة المماليك من تيمورلنك، والكويت من صدام ـ المجلة العربية للعلوم الإنسانية (عدد خاص) العدد الحادي والأربعون ـ خريف ١٩٩٢م.

٧ ــ خليل كنه: العراق أمسه وغده، بيروت، بيروت، ١٩٦٦م.

٨ ــ ساطع الحصري: مذكراتي في العراق جـ ٢.

٩ ــ صلاح الدين الصباغ: مذكرات الشهيد (صلاح الدين الصباغ) فرسان العروبة في العراق، بيروت ١٩٥٦م.

١٠ ــ طالب مشتاق: أوراق أيامي (١٩٠٠ ـ ١٩٥٨م) بيروت ١٩٦٨م.

١١ ــ عبدالرزاق حسين: تاريخ الوزارت العراقية جـ ٢ بغداد.

١٢ ــ أ. د. عبدالله الغنيم وآخرون: الكويت وجوداً وحدودا ـ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت ١٩٩١م.

١٣ ــ أ. د. عبدالله الغنيم: الكويت قراءة في الخرائط التاريخية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٢م.
١٤ ــ د. عبدالعزيز نوار: تاريخ العراق من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ١٩٦٨م.
١٥ ــ د. عزت عبدالكريم وآخرون: دراسة النهضة العربية الحديثة، بدون تاريخ، القاهرة.
١٦ ــ مجموعة من أساتذة التاريخ: (خرائط الحقوق العراقية بالكويت)، المركز الإعلامي الكويتي القاهرة عام ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
١٧ ــ لوريمر: دليل الخليج جـ ٣ القسم الثاني، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر.
١٨ ــ أ. د. محمد عبدالرحمن برج: (أزمة النظام العراقي والعدوان على الكويت) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد خاص عن العدوان العراقي على الكويت، العدد الحادي والأربعون، خريف ١٩٩٢م.
١٩ ــ أ. د. محمد علي عابدين: (الحجية التاريخية لاحتلال الكويت) دار المصطفى للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٢٠ ــ محمد مهدي كبه: مذكراتي من ضمن الأحداث.
٢١ ــ محمود علي الداود وآخرون: (الهوية العراقية للكويت)، بغداد ١٩٩٠م.
٢٢ ــ مصطفى النجار: التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ومركز دراسات الخليج البصرة ١٩٧٥.
٢٣ ــ الباحثة (د. ميمونة الصباح):
١ ــ الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت ١٩٨٨م ـ ١٤٠٨هـ.
٢ ــ الكويت حضارة وتاريخ، الكويت ١٩٨٩م ـ ١٤٠٩هـ.
٣ ــ الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث.
٤ ــ علاقات الكويت الخارجية في القرن الثامن عشر (مجلة المؤرخ العربي) اتحاد المؤرخين العرب المنحل / بغداد، العدد ٣٥ السنة الرابعة عشرة ١٩٨٨م ١٤٠٩هـ.
٥ ــ العدوان العراقي على الكويت بين الممارسات والادعاءات: دراسة مقدمة إلى ندوة آثار العدوان العراقي على الكويت (لم ينشر بعد).
دراسة منشورة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص بمناسبة

ذكرى التحرير والأعياد الوطنية، السنة السابعة عشرة، ذو القعدة ١٤١٢هـ ـ مايو ١٩٩٢م.
٢٤ ــ ناجي شوكت: سيرة مذكرات ثمانين عام ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤م بغداد، ١٩٧٤م.
٢٥ ــ أ.د. نافع الحدماني: الحقيقة التاريخية العراقية للكويت، بغداد ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
ــ نجاة عبدالقادر الجاسم: النفوذ السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ ـ ١٩٣٩م. القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٦ ــ نوري الأمين: عضو المكتب السياسي لمنظمة العمل الإسلامي في العراق، جريدة صوت الكويت، الصادرة في ٢٦ جمادى الآخرة ١٤١١هـ، الموافق ١٢ يناير ١٩٩١م.
٢٧ ــ يعقوب عبدالعزيز الرشيد: الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، بيروت ١٩٦٢م.
٢٨ ــ أ. د. يونان لبيب: (الكويت تفاحة آدم للنظام العراقي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٤٠ السنة الحادية عشر، خريف ١٩٩٢م.